



جامعة 8 ماي 1945 قالمة
UNIVERSITE 8 MAI 1945 GUELMA

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945
قالمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في علوم التسيير

تخصص: مالية وتجارة دولية

تحت عنوان:

أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر

(دراسة قياسية للفترة 2000-2023)

تحت إشراف الأستاذ:

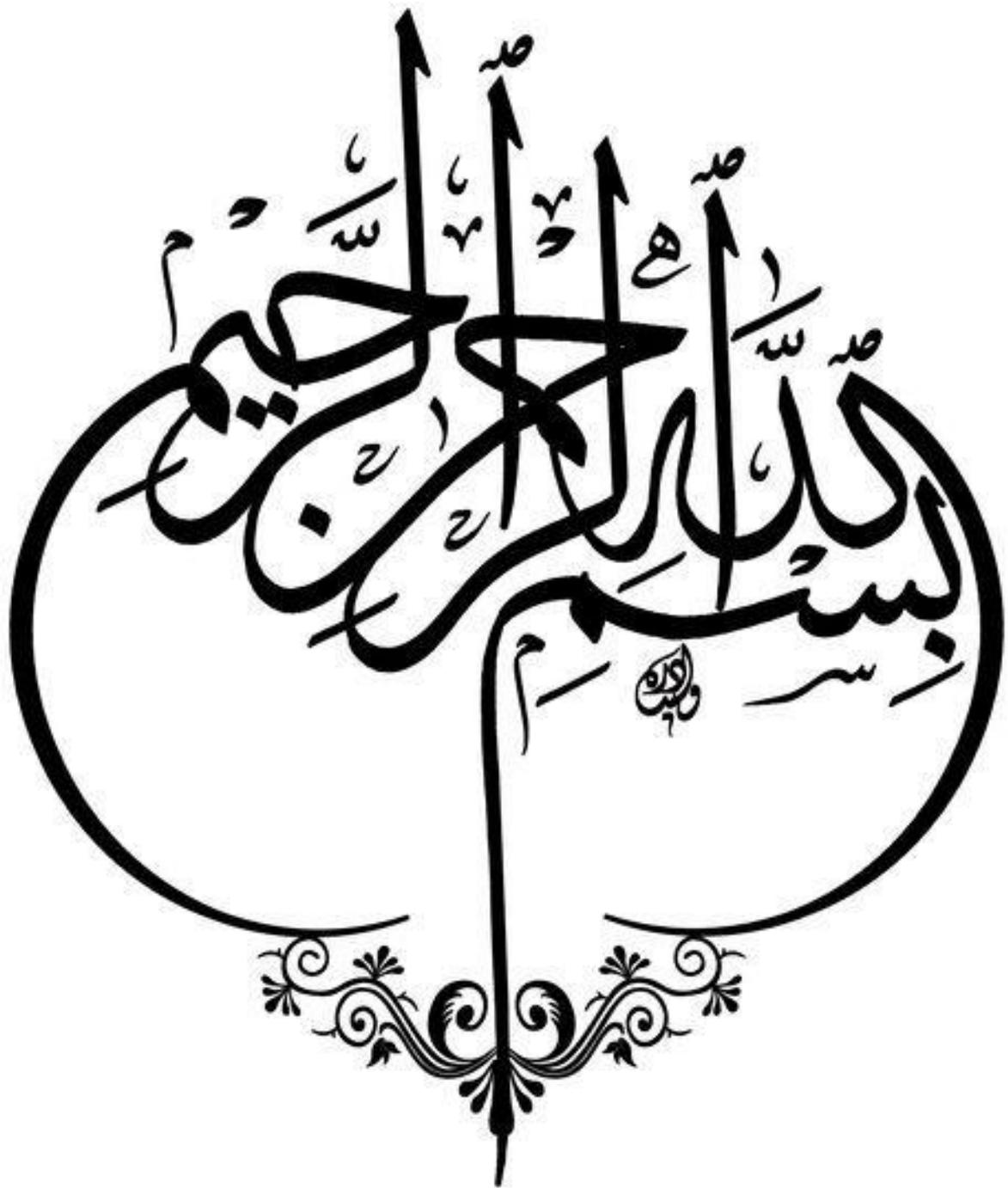
د. بروك داودي

إعداد الطلبة:

رحامنة عدنان

قوادري بدر الدين

السنة الجامعية 2023-2024



شكر وتقدير

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في اتمام هذا البحث العلمي والذي

ألهمنا الصحة والعافية والعزيمة، فالحمد لله حمدا كثيرا.

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور المشرف " بروك

داودي" على كل ما قدمه لنا من توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت

في اطراء موضوع دراستنا في جوانبها المختلفة

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنه مناقشه الموقرة، ولا ننسى

تقديم الشكر الجزيل لكل الأساتذة المحترمين والأستاذات بجامعة

"08 ماي 1945" بقائمة نقول لكم شكرا جزيلاً على كل مجهوداتكم.

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

أهدي ثروة جهدي المتواضع إلى:

إلى التي عبدت دعواتها لي طويق الخير والتوفيق، أمي الكريمة حفظها الله وأطالني في

عمرها،

إلى الذي حثني على العلم كالعمل كل هذه السنين، أبي الكريم حفظه الله،

فلهم مني فضل كبير يعجز الوفاء به أو إهداء أو تقدير،

إلى كل إخوتي وأخواتي،

وجميع الأهل والأقرب، إلى كل أصدقائي وزملائي، إلى كل من علمني حرفا،

وإلى كل باحث وطالب علم، إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في انجاز هذا

البحث.

رحمانية عدنان

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

أهدي ثبوة جهدي المقواضع إلى:

إلى التي عبدت دعواتها لي طريق الخير والتوفيق، أمي الكريمة حفظها الله وأطالني في

عمرها،

إلى الذي حثني على العلم كالعمل كل هذه السنين، أبي الكريم حفظه الله،

فلهم مني فضل كبير يعجز الوفاء به أو إهداء أو تقدير،

إلى كل إخوتي وأخواتي،

وجميع الأهل والأقرب، إلى كل أصدقائي وزملائي، إلى كل من علمني حرفا،

وإلى كل باحث وطالب علم، إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في انجاز هذا

البحث.

قواوي بدر الدين

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	شكر وتقدير
	الاهداء
III - I	فهرس المحتويات
VI-IV	قائمة الاشكال والجداول
أ-و	مقدمة عامة
الفصل الأول: التأصيل النظري لسعر الصرف	
2	تمهيد
3	المبحث الأول: ماهية سعر الصرف
3	المطلب الأول: تعريف سعر الصرف
5	المطلب الثاني: صيغ سعر الصرف
9	المطلب الثالث: خصائص سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه
12	المبحث الثاني: كيفية تحديد أسعار الصرف محدداته وأنظمته
12	المطلب الأول: محددات سعر الصرف وطرق التنبؤ به
15	المطلب الثاني: كيفية تحديد أسعار سعر الصرف
16	المطلب الثالث: أنظمة سعر الصرف
23	المبحث الثالث: النظريات المفسرة لسعر الصرف
23	المطلب الأول: نظرية تعادل القدرة الشرائية
26	المطلب الثاني: النظرية الكمية للنقود
27	المطلب الثالث: نظرية ميزان المدفوعات
30	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: الخلفية النظرية لميزان المدفوعات	
32	تمهيد
33	المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات
33	المطلب الأول: تعريف ميزان المدفوعات
34	المطلب الثاني: عناصر ميزان المدفوعات
39	المطلب الثالث: أهمية ميزان المدفوعات

41	المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات وأسباب الاختلال
41	المطلب الأول: العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات
42	المطلب الثاني: توازن ميزان المدفوعات واختلاله
46	المطلب الثالث: أسباب اختلال ميزان المدفوعات وأنواعه
51	المبحث الثالث: آليات تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات
51	المطلب الأول: نظريات توازن ميزان المدفوعات
53	المطلب الثاني: المناهج النظرية لمعالجة اختلال ميزان المدفوعات
55	المطلب الثالث: آليات تسوية الخلل في ميزان المدفوعات
58	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة 2000-2023	
60	تمهيد
61	المبحث الأول: واقع سعر الصرف وميزان المدفوعات في الجزائر خلال فترة الدراسة
61	المطلب الأول: مراحل تطور نظام الصرف في الجزائر
67	المطلب الثاني: سياسات سعر الصرف الجزائري
74	المطلب الثالث: البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري
76	المبحث الثاني: وضع ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الدراسة
76	المطلب الأول: خصائص ميزان المدفوعات الجزائري
79	المطلب الثاني: مشاكل التنبؤ بميزان المدفوعات
80	المطلب الثالث: تطور ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة
87	المبحث الثالث: أثر تغير سعر الصرف على الميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الدراسة
87	المطلب الأول: أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري لميزان المدفوعات
98	المطلب الثاني: أثر تغير سعر الصرف على رأس المال لميزان المدفوعات
100	المطلب الثالث: أثر تغير سعر الصرف على الرصيد الكلي لميزان المدفوعات
103	المبحث الرابع: دراسة قياسية لأثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة
103	المطلب الأول: بناء نموذج رياضي وتقديره
106	المطلب الثاني: تقييم نتائج النموذج
107	المطلب الثالث: نتائج الدراسة القياسية
108	خلاصة الفصل

109	خاتمة
114	قائمة المصادر والمراجع
121	فهرس الملاحق
	الملخص

قائمة الاشكال والجداول

قائمة الأشكال:

الصفحة	العنوان	الرقم
19	حدي دخول وخروج الذهب	01
38	التقسيم الافقي لميزان المدفوعات	02
38	التقسيم العمودي لميزان المدفوعات	03
82	تطور رصيد العمليات الجارية لميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2023)	04
84	تطور رصيد حساب رأس المال لميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2023)	05
86	تطور الرصيد الكلي لميزان المدفوعات في الفترة (2000-2023)	06
90	نسبة تغير في كل من الصادرات وسعر الصرف خلال الفترة (2000-2023)	07
92	نسبة تغير في كل من الواردات وسعر الصرف خلال الفترة (2000-2023)	08
95	نسبة تغير في كل من رصيد الميزان التجاري وسعر الصرف خلال الفترة (2000-2023)	09
97	نسبة تغير في كل من رصيد العمليات الجارية وسعر الصرف خلال الفترة (2000-2023)	10
99	نسبة تغير في كل من رصيد حساب رأس المال وسعر الصرف خلال الفترة (2000-2023)	11
102	نسبة تغير سعر الصرف على الرصيد الكلي لميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2023)	12

قائمة الجداول:

الصفحة	العنوان	الرقم
62	تطور تسعيرة الدينار الجزائري مقابل الفرنك الفرنسي للفترة (1964-1973)	01
64	تطور سعر الصرف الرسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1974-1986)	02
65	تطور سعر الصرف الرسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1987-1994)	03
67	تطور سعر الصرف الرسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1994-2023)	04
81	تطور رصيد العمليات الجارية لميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2023)	05
83	تطور رصيد حساب رأس المال لميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2023)	06
85	تطور الرصيد الكلي لميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2023)	07
88	نسبة تغير في كل من الصادرات وسعر الصرف خلال الفترة (2000-2023)	08
91	نسبة تغير في كل من الواردات وسعر الصرف خلال الفترة (2000-2023)	09
93	نسبة تغير في كل من رصيد الميزان التجاري وسعر الصرف خلال الفترة (2000-2023)	10
96	نسبة تغير في كل من رصيد العمليات الجارية وسعر الصرف خلال الفترة (2000-2023)	11
98	نسبة تغير في كل من رصيد حساب رأس المال وسعر الصرف خلال الفترة (2000-2023)	12
100	نسبة تغير سعر الصرف على الرصيد الكلي لميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2023)	13
105	نتائج تقدير تطور سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000-2023)	14

المقدمة عامة

مقدمة عامة:

تعتبر النقود أداة للتداول وتحضي بالقبول إذا كانت عملة وطنية داخل البلد، أما في ظل الانفتاح الاقتصادي الذي تعيشه الاقتصاديات العالمية، وتشابك العلاقات الاقتصادية وارتفاع معدلات التبادل التجاري، وتعدد العملات المتداولة توجب وجود آلية واضحة يتم من خلالها تقييم كل عملة من العملات المتداولة مقابل العملات الأخرى، ويطبق على هذه الآلية تسمية سعر الصرف.

حيث تعتبر دراسة الآثار المحتملة لتقلبات أسعار الصرف على متغيرات الاقتصاد الكلي بصفة عامة وعلى وضعية ميزان المدفوعات على وجه الخصوص من الموضوعات الجوهرية التي تحظى بقدر كبير من المعالجة والتحليل من طرف صانعي السياسات الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وهو ما فرض على المؤسسات الاقتصادية العالمية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي تناول هذا الموضوع وتبني العديد من الدراسات التي تصب كلياً في هذا السياق.

إن تناول العلاقة المحتملة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات يعد أمراً حتمياً نظراً لأهمية المتناهية لهذين المتغيرين كما أن سعر الصرف يعد الحلقة الرئيسية للوصل بين الاقتصاديات المختلفة وأحد الوسائل المباشرة في توجيه الدول لمعاملاتها الخارجية في سبيل الوصول لتحقيق التوازن الخارجي المنشود، والجزائر من البلدان التي تولي اهتماماً بالغاً بميزان المدفوعات من خلال العمل على معالجة الاختلالات التي تطرأ عليه حيث قامت بالعديد من التخفيضات في قيمة الدينار الجزائري محاولة في ذلك عطاء دفعة قوية للاقتصاد الوطني من خلال الخروج من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، والاستراتيجية زيادة الصادرات والتخفيض في قيمة الواردات وغيرها من الأدوات التي تملكها من التأثير في سعر الصرف بما يقدم توازن ميزان مدفوعاتها.

❖ إشكالية الدراسة:

وبناء على ما تقدم قمنا بصياغة الإشكالية الأساسية لدراسة والتي هي على النحو التالي:

ما تأثير تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري؟

وتتدرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بسعر الصرف؟ وما هي أهم النظريات المحددة له؟
- ما هي أهم المراحل التي مر بها سعر الصرف في الجزائر؟
- ما هو ميزان المدفوعات؟ وما طبيعة الاختلال فيه؟
- ما مدى انعكاس تغير سعر صرف على وضعية ميزان المدفوعات؟

❖ الفرضيات:

- هناك تأثير كبير لتغير سعر الصرف الدينار على ميزان المدفوعات في الجزائر.
- التخفيضات المتتالية التي مست الدينار الجزائري كان لها أثر كبير على توازن ميزان المدفوعات.

❖ أسباب ودوافع اختيار الموضوع:

ترجع أسباب اختيارنا لهذا الموضوع إلى جملة من الدوافع يمكن أن نوجزها فيما يلي:

- الميول الشخصي للمواضيع ذات الصلة بالعلاقات الاقتصادية الدولية والتي تدخل ضمن تخصصنا؛

- الحرص على دراسة كل من سعر الصرف وميزان المدفوعات الجزائري، ومعرفة مدى تأثير الاول على الثاني؛

- يعتبر هذا الموضوع حديث الساعة خاصة مع التقلبات الشديدة التي يعرفها سعر الصرف في الجزائر.

❖ حدود الدراسة:

اقتصرننا في دراستنا هذه على حالة الجزائر وهذا من أجل الوصول إلى قدر كبير من المعلومات حول الموضوع محل الدراسة، أما عن الحدود الزمنية لهذه الدراسة فتمتد من سنة 2000 إلى 2023 سواء بالنسبة لسعر الصرف أو ميزان المدفوعات.

❖ أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كون سعر الصرف يمثل حلقة الوصل بين مختلف العلاقات الاقتصادية الدولية وهو المرآة التي ينعكس عليها المركز التجاري للدولة، واستقراره يعكس مدى سلامة الأسس الاقتصادية والسياسات المالية والنقدية المتبعة وقدرتها على مواجهة المشاكل والصدمات المتوقعة، أما ميزان المدفوعات فتكون أهميته في الكشف عن المركز الخارجي للدولة من حيث الصادرات والواردات عبر الزمن. ويكتسي هذا الموضوع أهميته لكونه يدرس عدة تحديات للاقتصاد الوطني وهي تحقيق نتائج إيجابية في ميزان المدفوعات من خلال الضبط الجيد لسعر صرفها بدل الاعتماد بشكل كبير على أسعار النفط.

❖ اهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- إبراز أهمية سعر الصرف الأجنبي ضمن السياسات الاقتصادية الكلية؛
- شرح وفهم نظريات ومداخل تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات؛
- الوقوف على مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائري بمورد تصديري وحيد، وتوضيح أثر ذلك على بنود ميزان المدفوعات؛
- محاولة دراسة أثر سلوك سعر الصرف على توازن ميزان المدفوعات الجزائري.

❖ منهج وأدوات الدراسة:

لقد اقتضت طبيعة هذا الموضوع ومعالجته استخدام بعض المناهج المتمثلة في:

- المنهج الوصفي التحليلي: من أجل استيعاب الجانب النظري للبحث فيما يتعلق بكل من سعر الصرف وميزان المدفوعات، وتم استعماله في الجانب التطبيقي من البحث من خلال تحليل مختلف المعطيات الخاصة بميزان المدفوعات الجزائري والمقارنة بين التغيرات في سعر الصرف وبنود ميزان المدفوعات في الجزائر؛

- المنهج التاريخي: تم استعماله عند التطرق إلى تطور سعر الصرف في الجزائر ومختلف مراحل الرقابة على الصرف.

أما بخصوص الأدوات المستخدمة في الدراسة، فقد تم الاعتماد على مجموعة من الكتب والمذكرات والمجلات في الجانب النظري، أما الجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على مختلف التقارير والنشرات المصدرة من طرف بنك الجزائر.

❖ الدراسات السابقة:

- دراسة سلمى دوحة، أطروحة دكتوراه بجامعة محمد خيضر بسكرة بعنوان " أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل عالجها"، دراسة حالة الجزائر، 2014-2015، حاولت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى الاجابة على الاشكالية التالية: "ما هو أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري" وقد توصلت الباحثة من خلال التحليل القياسي والاقتصادي إلى أن العلاقة الموجودة بين التغيرات الحاصلة في سعر الصرف ورصيد الميزان التجاري هي علاقة طردية، إضافة إلى أن سعر صرف الدينار الجزائري وسياساته لم يكن الهدف منها هو القضاء على الاختلال الخارجي، وإنما التوصل إلى تحقيق قابلية التحويل الكلية للدينار والاتجاه نحو تحرير سعر الصرف.

- دراسة مسعود بودخدخ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة دالي إبراهيم الجزائر، بعنوان "تأثير نظام الصرف على التوازنات الكمية لاقتصاد ما"، وقد توصل الباحث إلى أن سياسة تخفيض العملة لم تكن فعالة في تقليص العجز التجاري إلا من ناحية النسبية لحجم الواردات، كما توصل أيضا إلى وجود تحسن ملحوظ في مؤشرات التوازن الكلي للاقتصاد الجزائري منها ميزان المدفوعات والذي هو نتاج الارتفاع القياسي لأسعار المحروقات وسياسة التوسع في الانفاق العام.

- دراسة عبد العزيز برنة بعنوان "تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1999-2014)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، 2015-2016، وقد حاولت هذه الدراسة إيجاد حلول واجراءات مناسبة للحد من انعكاسات تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري، وأهم ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج أن الانخفاض المستمر الذي يشهده الدينار الجزائري مقابل الاورو والدولار، وهي سياسة متبعة من أجل تخفيض الواردات وتشجيع الصادرات، لم تؤدي إلى النتائج المطلوبة، فقد شيدت فاتورة الواردات ارتفاعا ملحوظا خلال فترة الدراسة، وهذا ما يدل على أن السياسات المتبعة لحد الان في تحفيز هذا القطاع لم تحقق الاهداف المرجوة.

❖ هيكل الدراسة:

من أجل الاجابة على الاشكالية واختبار الفرضيات تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول، فصلين نظريين وفصل تطبيقي، حيث تناول الفصل الأول التأسيس النظري لسعر الصرف حيث تطرقنا فيه إلى ماهية سعر الصرف، وكيفية تحديده إضافة إلى أنظمة المختلفة والسياسات المتبعة، النظريات المفسرة له، أما الفصل الثاني فهو يعالج الخلفية النظرية لميزان المدفوعات حيث تناولنا فيه ماهية ميزان المدفوعات، التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات وآليات تصحيحه وبالنسبة للفصل الثالث

والاخير، فقد خصص لدراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2023 من خلال التطرق إلى مراحل تطور أسعار الصرف في الجزائر ووضعية ميزان المدفوعات بالإضافة إلى تحليل أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات خلال نفس الفترة.

الفصل الأول

التأصيل النظري لسعر الصرف

تمهيد:

يكتسي سعر الصرف أهمية كبيرة في اقتصاديات جميع الدول، فإن تبادل العملات بين الدول أدى إلى ظهور ما يسمى بسياسة سعر الصرف التي تعد أداة مهمة في تنظيم أسعارها وعلى استقرارها، وهذا ما يتطلب وجود أو نشوء سوق يطلق عليه سوق الصرف الذي يمثل مكان تحويل العملات كأداة لتبسيط هذه العمليات. ومن هنا تظهر أهمية سعر الصرف وكل تأثيراته المختلفة على الاقتصاد الوطني كونه يؤثر على كل المتغيرات الاقتصادية وحجم التجارة الخارجية وبالتالي على وضعية ميزان المدفوعات، وبالتالي في هذا الفصل سنتطرق الى ما يلي:

المبحث الأول: ماهية سعر الصرف**المبحث الثاني: كيفية تحديد أسعار الصرف محدداته وأنظمته****المبحث الثالث: النظريات المفسرة لسعر الصرف**

المبحث الأول: ماهية سعر الصرف

يعتبر سعر الصرف من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تقوم عليها مختلف العلاقات التجارية والمالية بين مختلف الدول والعالم الخارجي، حيث يكون هناك طرف عارض للعملة الأجنبية وطرف طالب آخر طالب للعملة الأجنبية، وهذا ما يبين أهمية سعر الصرف في المعاملات الدولية، ولتوضيح ذلك نتطرق الى النقاط التالية:

المطلب الأول: تعريف سعر الصرف

من خلال هذا المطلب سنتعرف على مفهوم سعر الصرف وأهم الوظائف التي يؤديها

أولاً: تعريف سعر الصرف

هناك عدة تعريفات لسعر الصرف نجد منها ما يلي:

يعرف على أنه: " عدد الوحدات من النقد المحلي التي يتم مبادلتها بوحدة من النقد الأجنبي ".¹

ويعرف أيضا على أنه: " عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة

من العملة الوطنية".²

كما يعرف سعر الصرف بأنه الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية

والاسعار الخارجية وكثير ما يكون الأداة الأكثر فعالية عندما يقتضي الأمر تشجيع الصادرات والواردات.³

¹ - سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميدان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، طبعة الرابعة، 2011، ص15.

² - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة السادسة، 2007، ص96.

³ - محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص105.

يعرف أيضا على انه سعر عملة بعملة أخرى أو هو نسبة مبادلة عملتين، فأحدى العملتين تعتبر سلعة والعملة الأخرى تعتبر ثمنها لها فسعر الصرف عبارة عن الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى.¹

وعرفه «Paul Krugmen» هي الوحدات النقدية التي تتبدل به وحدة من العملة المحلية الى العملة الأجنبية.²

مما سبق نستنتج أن سعر الصرف يجسد أداة ربط هامة بين الاقتصاد المحلي وباقي اقتصاديات العالم. من خلال التعاريف السابقة يمكننا تقديم تعريف شامل:

سعر الصرف هو عدد الوحدات النقدية التي تستبدل بها وحدة من العملة المحلية الى أخرى أجنبية، أي عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى.

ثانيا: وظائف سعر الصرف

يقوم سعر الصرف على وظائف عدة يمكن تلخيصها فيما يلي:³

1- وظيفة قياسية: حيث يعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية لسلعة معينة مع أسعار السوق العالمية.

2- وظيفة توزيعية: بفضل ارتباطه بالتجارة الخارجية فانه يقوم بمهمة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي، وذلك لأنه يساعد على إعادة توزيع الثروات بين أقطار العالم، فعلى سبيل المثال لو كان لدينا دولتين حيث دولة الأولى تكون عملتها مرتفعة مقارنة بعملة الدولة الثانية، حيث هذه الأخيرة تقوم باستيراد الحبوب من الدولة الأولى، فإن هذا سيؤدي الى ارتفاع احتياطي صرف عملة الدولة الأولى، ومنه فإن سعر الصرف يؤثر على رصيد احتياطي الصرف لدى البنوك المركزية في الأقطار الأخرى عن طريق التغيرات الحاصلة في سعر الصرف.

¹ - مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص242.

² - Paul Keugmen (2003) " Economie internationale"édition de Boeck, bruscelle, p 258.

³ - عرفان تقي الحسني، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة السادسة، 2007، ص96.

3- وظيفة التطويرية: أي يتم استخدامه في تطور وزيادة صادرات منطقة معينة أو مناطق أخرى فسعر الصرف يساعد على تشجيع الصادرات، ومن جانب آخر قد يؤدي إلى تعطيل بعض الصناعات بإحلال الواردات محلها بسبب انخفاض أسعار هذه الأخيرة مقابل الأسعار المحلية، وبالتالي فسعر الصرف يساعد في التأثير على التجارة الخارجية فيما بين الأقطار.

المطلب الثاني: صيغ سعر الصرف

هناك اهم صيغ سعر الصرف سنتطرق لها فيما يلي:

أولاً: سعر الصرف الاسمي

يمثل قيمة عملة أحد البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، يتم تبادل العملات أو عمليات شراء وبيع العملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها البعض. ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعاً للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما. ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعاً لتغير الطلب والعرض، وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد. فارتفاع سعر عملة ما يؤشر على الامتياز بالنسبة للعملات الأخرى.

ينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر صرف رسمي أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر صرف موازي وهو السعر المعمول به في الاسواق الموازية. وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد.¹

¹ - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية "دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص ص 103، 104.

ثانيا: سعر الصرف الحقيقي

ان الشخص أو الشركة التي ترغب في شراء عملة أخرى تركز على ما يمكنها أن تشتريه بها وهنا نصل الى ما يعرف بسعر الصرف الحقيقي، فهو يبين لنا كيف نستطيع أن نقيم قيمة سلعة في بلد معين مقارنة بقيمة سلعة أخرى في بلد ثاني.¹

وبمعنى اخر يبين لنا عدد الوحدات اللازمة من السلعة الأجنبية من اجل شراء وحدة واحدة من السلعة المحلية، فهو يعكس لنا القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية، والمعادلة التالية تبين لنا كيفية تحديد سعر الصرف الحقيقي.²

$$er = \frac{ep}{p^*} \dots \dots \dots (1)$$

er : سعر الصرف الحقيقي

e : سعر الصرف الاسمي

p : سعر السلعة بالعملة المحلية

p* : سعر السلعة بالعملة الأجنبية

وعليه فان سعر الصرف الحقيقي يعكس لنا الفرق بين القوة الشرائية في البلد الأصل، والقوة الشرائية في البلد الأجنبي.

¹- لويس.أ.ف.كاتاو، لماذا أسعار الصرف الحقيقية، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 44، العدد3، 2007، ص46.

²- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2016، ص ص 21، 22.

ثالثاً: سعر الصرف الفعلي

يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما. وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط أسعار صرف ثنائية. وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة أو سلسلة من العملات الأخرى، ويمكن قياسه باستخدام مؤشر لاسبيرز للأرقام القياسية، والمعادلة التالية تبين طريقة قياسه:¹

$$TCNE = \left\{ \sum p ZP X_0^p (e_1^p / e_0^p) / \sum p X_0^p (e_0^p / e_0^p) \right\} \times 100$$

$$TCNE = \sum p ZP \{ (epr)t / (epr)0 \} \times 100$$

$$TCNE = \sum p ZP$$

$$INERPR \times 100$$

حيث:

$(epr)0$ ، $(epr)t$ سعر صرف عملة بلد p بالعملة المحلية في سنتي القياس والأساس على التوالي.

INERPR : مؤشر سعر الصرف الثنائي الاسمي في سنة القياس مقارنة بنسبة الأساس.

X^P_0 : قيمة الصادرات الى الدولة P في سنة الأساس ومقومة بعملتها.

ZP: حصة الدولة P من صادرات الدولة r مقومة بعملة هذه الأخيرة.

لابد من تحديد الهدف من قياس هذا المؤشر هل يبين أثر تغير سعر الصرف على الصادرات أو

أثر تغير سعر الصرف على الواردات ويتم توضيح ذلك كالآتي:²

¹ - عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 105.

² - محمود حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 76.

1. **سعر الصرف الفعلي للصادرات (EERX):** هو عدد وحدات العملة المحلية الممكن الحصول عليها لقاء ما تبلغ قيمته دولارا واحدا من الصادرات مع الأخذ بعين الاعتبار رسوم التصدير والإعانات المالية والرسوم الإضافية وأسعار الصرف الخاصة بعوامل الإنتاج المتضمنة في الصادرات.

2. **سعر الصرف الفعلي للواردات (EERM):** هو عدد وحدات العملة المحلية التي تدفع مقابل ما قيمته دولار واحد من الواردات مع الأخذ بعين الاعتبار التعريفات الجمركية والرسوم الإضافية والفوائد على ودائع الاستيراد وغيرها من التدابير التي تؤثر في سعر الواردات.

إذا قمنا بقياس نسبة التغير في سعر الصرف الفعلي للصادرات إلى سعر الصرف الفعلي للواردات فهذا يمكننا من دراسة المقارنة بين التغير في أسعار كل ما هو قابل للتصدير وكل ما هو مطلوب للاستيراد أو بعبارة أخرى مؤشر يعكس ربحية الصادرات إلى الواردات بحيث إذا كان:¹

$$EERX/EERM < 1 : \text{انحياز ضد الصادرات أي ارتفاع في الواردات مفرط.}$$

$$EERX/EERM > 1 : \text{ارتفاع في نسبة الصادرات.}$$

رابعا: سعر الصرف الفعلي الحقيقي

من أجل أف يكوف مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج، لابد أن يخضع إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية.²

خامسا: سعر الصرف التوازني

¹ حميدات عمر، أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010-2011، ص 6.

² عطاء الله بن طيروش، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية- حالة الجزائر، رسالة ماجستير، المركز الجامعي غرداية، 2011، ص 49.

هو سعر الصرف الذي يتناسب مع التوازن الاقتصادي الكلي، أي أن سعر الصرف عند التوازن Et^* يمثل توازن دائم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي وهو بالتالي سعر الصرف الذي يسود في بيئة اقتصادية غير مختلة. إن الصدمات الاسمية المؤقتة تؤثر على سعر الصرف الحقيقي وتبعده عن مستواه التوازني بالإضافة إلى أن الصدمات الحقيقية تؤثر على المستوى التوازني ولهذا فانه ومن الضروري تحديد هذا المستوى التوازني ومن تم تفسير مجراه ويعتمد تحديده على معرفة كيفية تغير سعر الصرف الحر مع تغيرات الوضع الاقتصادي.¹

المطلب الثالث: خصائص سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه

سوف نورد في هذا الجزء من الدراسة باختصار أهم خصائص أسعار الصرف والعوامل المؤثرة فيه.

أولاً: خصائص سعر الصرف

لسعر الصرف مجموعة خصائص نذكر منها:

أ- المضاربة: تكون من أجل تحقيق الربح، حيث أنه في حالة توقع المتعاملين في السوق الصرف الأجل أن سعر الصرف لإحدى العملات سيرتفع في المستقبل فانهم في هذه الحالة سيتجهون الى شراء أكبر كمية من هذه العملة وبيعها فيما بعد عندما يكون سعرها قد ارتفع، والعكس في حالة الانخفاض حيث يقوم ببيعها، وتسمى هذه العملية بعملية التحكيم بين العملات.²

¹ - بلقاسم العباس، سياسات سعر الصرف، سلسلة دورية تهتم بقضايا التنمية في الوطن العربي، المعهد الوطني للتخطيط، الكويت، العدد 23، 2003، ص 7.

² - سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير، الدار المصرية اللبنانية، 1994، ص 40.

ب- **المقاصة:** هي استعمال الحقوق في تسديد الديون أي أنها تركز على تسوية الحقوق والديون معا والنتيجة عن عمليات التجارة المنظورة.¹ وتتم عملية المقاصة في غرفة المقاصة، وتلعب هذه الأخيرة دور البائع بالنسبة للمشتري ودور المشتري بالنسبة للبائع، ومنه يتطلب من غرفة المقاصة متابعة انتقال العقد من يد الي يد بالشراء والبيع.²

ج- **التغطية:** تتم عن طريق اللجوء الى عمليات الصرف الآجلة وذلك لتقادي الأخطار الناتجة عن التقلبات في سعر الصرف، وهي عملية تأمين ضد ما يتوقعه المتعامل من انخفاض في قيمة العملات الأجنبية عن القيام بعمليات صرف آجلة.³

ثانيا: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

توجد العديد من العوامل التي تؤدي إلى حدوث تقلبات في أسعار الصرف نذكر منها ما يلي:⁴

- تغير معدلات التضخم بافتراض ثبات العوامل الأخرى: يؤدي التضخم إلى انخفاض قيمة العملة في سوق الصرف، خاصة في حالة عدم اتخاذ إجراءات نقدية ومالية للحفاظ على قيمة العملة مرتفعة، فيتطلب الأمر تخفيض العملة في حالة الركود فيؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة؛
- التغير في قيمة الصادرات والواردات: زيادة حصيللة الدولة من الصادرات والفائض في الحساب الجاري يؤديان إلى زيادة العملات الأجنبية وتراكمها فيترتب عن ذلك تغير في سعر الصرف وارتفاع في قيمة العملة الوطنية؛

¹- لحسن جديدين، تسيير خطر سعر الصرف -حالة الجزائر-، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2004، ص 03.

²- مدحت الصادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب العربي، القاهرة، 1997، ص 149.

³- لحسن جديدين، مرجع سبق ذكره، ص 03.

⁴- بوعبد الله علي، أثر الأسواق المالية الناشئة على استقرار أسعار الصرف في الدول العربية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2014، ص ص 69-70.

- درجة الانفتاح على العالم الخارجي تجارياً: يمكن قياس درجة الانفتاح بمدى انفتاح الدولة مع الخارج، ويمكن التعبير عنه بقسمة إجمالي الصادرات والواردات على إجمالي الناتج المحلي، فكلما كان تكامل الدولة كبيراً مع الخارج كلما ازدادت درجة الانفتاح، فالدول النامية تتميز بضعف درجة الانفتاح، أما الدول الصناعية فتتميز بدرجة انفتاح كبيرة، وعادة ما تتعرض هذه الدول لصدمات خارجية فيؤثر ذلك على سعر الصرف؛
- الاحتياطات من النقد الأجنبي: تحتفظ الدول باحتياطي النقد الأجنبي لمقابلة الواردات والمدفوعات الخارجية، حيث أن توفر احتياطات كبيرة من النقد الأجنبي يمكن أن يحافظ على استقرار أسعار الصرف - عادة في ظل نظام سعر الصرف الثابت - ويساعد على حمايته من التدهور، والتي قد تنتج من الصدمات الداخلية والخارجية؛
- تدخلات السلطة النقدية: تحصل هذه التدخلات عندما يحاول البنك المركزي التدخل في السوق بيع أو شراء لدعم قيمة العملة؛
- التغير في معدلات الفائدة: ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية سوف يجذب رأس المال الأجنبي وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة بسبب الطلب عليها، أما في حال ارتفاع أسعار الفائدة الدولية فهذا ويحفز المستثمرين على طلب العملة الأجنبية وذلك للحصول على عوائد أكثر في الأسواق الدولية، وبالتالي ارتفاع قيمة العملة الأجنبية وإنخفاض سعر صرف العملة المحلية؛
- الوضع السياسي القائم في الدولة: يعتبر الاستقرار الأمني والسياسي للدولة من أهم العوامل المؤثرة على النشاط الاقتصادي خاصة الانتاج من أجل التصدير، ما يؤدي ذلك إلى اختلال الميزان التجاري وانعكاس ذلك سلباً على أسعار الصرف، وأيضاً عدم وجود مناخ مناسب لاستقطاب رؤوس الاموال الأجنبية.

المبحث الثاني: كيفية تحديد أسعار الصرف ومحدداته وأنظمتها

في ظل النظام الذهبي كانت أسعار صرف العملات تتحدد انطلاقاً من العلاقة بين المحتوى الذهبي للعملة بالمقارنة مع العملات الأخرى، حيث كانت أسعار الصرف تتمتع بقدر كبير من الثبات حيث أن تقلباتها كانت تتحصر ضمن حدود ضيقة، هذا الثبات النسبي كان يحقق بدوره درجة كبيرة من الاستقرار في المعاملات النقدية الدولية، وبعد انقطاع العلاقة بين النقود الورقية والذهب لم يعد للمحتوى الذهبي للعملة أي دور في تصدير سعر صرفها بالعملات الأخرى حيث أصبح سعر صرف العملة يتحدد انطلاقاً من ظروف العرض والطلب عليها واللذان بدورهما يتأثران بعوامل كثيرة. وهذا ما سنتطرق إليه في النقاط التالية:

المطلب الأول: محددات سعر الصرف وطرق التنبؤ به

سنتناول في هذا المطلب أهم محددات سعر الصرف وطرق التنبؤ به.

أولاً: محددات سعر الصرف

تتمثل محددات سعر الصرف في:¹

1- سعر الصرف والتضخم: تستند هذه العلاقة على نظرية تعادل القدرة الشرائية التي صاغها في البداية ريكاردو (1772-1823)، ثم قام بتطويرها الاقتصادي السويدي غوستان كاسل وركز على مبدأ بسيط مفاده ان قيمة العملة تتحدد على أساس قدرتها الشرائية ومن ثم فان سعر الصرف التوازني يجب أن يعبر عن تساوي القدرة الشرائية الحقيقية للعملتين المعنيتين". وبالرغم من هذا النموذج أثبت قدرة كبيرة على التنبؤ بأسعار الصرف في المدى الطويل الا انه يعاب عليه فيما يلي:

- تركز نظرية تعادل القدرة الشرائية، على فرضيات غير واقعية منها فرضية توفر منافسة حرة وكاملة في الاقتصاد الدولي وعدم وجود تكاليف التنقل وحقوق الجمارك.

¹ عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص ص 126-129.

- بعض الدراسات التجريبية أكدت على وجود فوارق هامة بين سعر الصرف المتوقع للنموذج، وسعر الصرف المسجل في المدى القصير مما يؤكد على أن هناك عوامل أخرى، كمعدلات الفائدة، الأحداث السياسية والاقتصادية تتدخل في تحديد سعر الصرف في المدى القصير.

2- سعر الصرف ومعدل الفائدة: بافتراض عدم وجود حواجز جمركية فان مردودية التوظيف في دولتين مختلفتين يجب ان تتساوى، وهذا ما يضمن من جهة أخرى ان الفرق بين معدل الفائدة ما بين اقتصاد ما وباقي الاقتصاديات يساوي معدل ارتفاع وانخفاض قيمة العملة في المستقبل بمعنى آخر اذا كان معدل الفائدة على العملة A أكبر من المعدل المطبق على العملة B فان قيمة هذه الأخيرة سوف تتحسن بالمقارنة مع قيمة العملة A حتى يتم الغاء فروقات الفائدة بفروقات الصرف، لان بقاء الفروقات في المردودية من الناحية النظرية سوف يؤدي الى حدوث عمليات تحكيم فيما بين العمليتين. هذه النظرية أدت الى ظهور مفهوم خصم التأجيل وعلاوة التعجيل واعتبار سعر الصرف لأجل أحسن وسيلة للتنبؤ بميل التغير (الانخفاض او الارتفاع) الا ان الصحيحة المستحقة في التنبؤ بأسعار الصرف منخفضة حيث انها في المتوسط لا تتعدى 55%.

3- سعر الصرف وميزان المدفوعات: تعتبر أهم ارسدة ميزان المدفوعات سواء تعلق الامر برصيد التجارة الخارجية او رصيد المعاملات الجارية او رصيد ميزان القاعدة عوامل مفسرة لتغير سعر الصر في المدى المتوسط، فحدوث عجز في الميزان التجاري يؤدي بالضرورة الى انخفاض سعر الصرف الأثر المعاكس نلاحظه في حالة انخفاض عجز ميزان المعاملات الجارية، أهمية هذه الأرسدة تزيد باعتبار ان لها علاقة مع التضخم ومعدلات الفائدة، فالملاحظة أن الدولة التي تتميز بمعدل تضخم مرتفع تجد صعوبات كبيرة في تصدير منتجاتها الى تأثير الميزان التجاري، والعكس في حالة معدل تضخم منخفض. كما ان معدلات الفائدة هي التي تحكم حركة تدفق حركة رؤوس الأموال في المدى الطويل والقصير وهي محتواة في ميزان القاعدة.

ثانياً: طرق التنبؤ بسعر الصرف

تتفرع طرق التنبؤ بسعر الصرف الى طرق أساسية المرتكزة على النظريات المفسرة لأسعار الصرف، والطرق

التقنية التي تنقسم بدورها الى طرق بيانية وأخرى إحصائية:¹

1- التنبؤ باستخدام الاقتصاد القياسي: تركز نماذج الاقتصاد القياسي على تحديد علاقة ثابتة بين بعض

التغيرات الاقتصادية وسعر الصر ومن أهم هذه المتغيرات نجد:

سعر الصرف-التضخم

سعر الصرف-معدل الفائدة

سعر الصرف- معدل الفائدة

2- التنبؤ بالطرق التقنية: يركز التحليل التقني لسعر الصرف على ان هذا الأخير في الفترة لا يعبر عن

كل المعلومات المتوفرة ومن ثم فانه من الممكن بعد دراسة سليمة سابقة لاسعار الصرف ان نستخرج

مجموعة من الاشكال التي تتكرر، وعلى أساسها يمكن معرفة السلوك المستقبلي لسعر الصرف:

2-أ. التنبؤ عن طريق التحليل البياني: يركز التحليل البياني على النظرية CH.downs لأول مرة على

مؤشرات البورصة وتعتمد على ملاحظة السلوك السابق لسعر الصرف ومحاولة استخراج بعض المعالم التي

تساعدنا على تحديد السلوك الذي سوف يحدث مستقبلاً (المتغيرات) ومن اجل القيام بعملية التنبؤ بيانيا

يجب:

- اختيار طريقة العرض البياني؛

- تحليل واستنباط النتائج من الاشكال.

¹ - عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص ص 126-129.

2-ب. التنبؤ عن طريق التحليل الاحصائي: يهتم التحليل الاحصائي بمعالجة سلسلة زمنية لأسعار الصرف

قصد استخراج مؤشرات دالة على ميل هذا السعر ومن الطرق التي تستخدم هي:

- المتوسطات المتحركة؛

- التذبذب -L'oscillateur.-

المطلب الثاني: كيفية تحديد أسعار سعر الصرف

يمكن التمييز بين ثلاث حالات لتحديد سعر الصرف: حالة العملات، حالة التعويم، حالة الارتباط:¹

أولاً: الحالة الأولى

وهي حالة العملات التي يتم تحديد سعر صرفها عن طريق الارتباط المباشر بعملة التدخل، فهذه العملات تظل أسعارها ثابتة عبر الزمن باتجاه العملة المرتبطة بها مادامت السلطات النقدية للبلد المعني لم تحدث أي تغيير في سعر الارتباط المركزي بالعملة.

ثانياً: الحالة الثانية

حالة التعويم الحر دون أي ارتباط ويتم هنا تحديد سعر صرف عملة البلد في سوق صرف حرة باستمرار فليس هناك سعر صرف ثابت بين هذه العملة وعملة التدخل أو أي صلة من العملات وإنما يتغير السعر بسوق الصرف يوميا حسب تقلبات العرض والطلب، تتأثر هذه التقلبات بدورها بالتوقعات والحاجيات المختلفة للمتعاملين في السوق من جهة وبالمؤشرات الاقتصادية والنقدية للبلد من جهة أخرى، وقد تتدخل السلطات النقدية أحيانا وعند الضرورة للحيلولة دون المبالغة في المضاربات والحفاظ على النظام في المعاملات المصرفية داخل السوق.

¹ - محمود حميدات، مرجع سبق ذكره، ص ص 109-110.

ثالثا: الحالة الثالثة:

هي حالة الارتباط بسلة من العملات وهنا اما ان ترتبط الدول عملتها بحقوق السحب الخاصة التي هي عبارة عن سلة يصدرها صندوق النقد الدولي من خمس عملات لكل منها وزن معين، ونشير هنا الى ان سعر الارتباط ودقة الهوامش تختلف حسب الأقطار أو ترتبط هذه الدول عملتها بسلة من العملات على شكل سلة حقوق السحب الخاصة، تعكس اوزانها نسب التوزيع الجغرافي لتجارتها الخارجية. كما تعتمد الدول أيضا عملة للتدخل (غالبا بالدولار الأمريكي) يتم بها ارسال القيمة المحددة يوميا في سوق الصرف للعملة الوطنية.

المطلب الثالث: أنظمة سعر الصرف

تختلف العوامل التي تتفاعل في تكييف العرض والطلب على الصرف، فتتحكم بذلك في تحديد سعره، باختلاف نظم الصرف والمدفوعات والتي يمكن إجمالها في النظم التالية:

أولا: نظام سعر الصرف الثابت

بحلول عام 1880، أرسى معظم دول العالم الصناعية أسس نظمها النقدية على قاعدة الذهب، واستمر العمل بهذه القاعدة حتى نشوب الحرب العالمية الاولى عام 1914، وكانت هذه القاعدة تعمل عن طريق ارتباط أو معادلة قيمة العملة مع قيمة وزن معين من الذهب الخالص، بحيث يمكن مبادلة هذه العملة بالذهب أو العكس بسعر رسمي ثابت، ولقد شيدت الفترة التي سادت فيها قاعدة الذهب استقرارا نقديا دوليا ساعد على زيادة الانتاجية والعمالة في مختلف الدول. ولقد عرف العالم ثلاثة أشكال لقاعدة الذهب يمكن إيجازها في الاتي¹:

¹ - مدحت صادق، مرجع سبق ذكره، ص ص 13-18.

1- قاعدة المسكوكات الذهبية:

في ظل هذه القاعدة، كانت العملات الذهبية هي وسيمة الدفع في الاسواق المحلية، وعلى الصعيد الدولي كان الذهب هو الوسيلة لتسوية المدفوعات الدولية، مع الاعتراف للأفراد بحرية السك والصهر وحرية تصدير واستيراد الذهب، واستمر العمل بهذه القاعدة حتى بداية الحرب العالمية الاولى.

2- قاعدة السبائك الذهبية:

عقب اندلاع الحرب العالمية الاولى، أصدرت معظم الدول نقودا ورقية وفرضت لها سعرا إلزاميا وسحبت الذهب من التداول، بحيث يمكن مبادلة هذا البنكنوت مقابل سبائك الذهب من بنك الاصدار في أي وقت بسعر محدد وثابت للذهب، ويكون استخدام هذه السبائك قاصرا على تسوية المعاملات الخارجية. وأصبح الذهب مجرد احتياطي يعادل نسبة معينة من البنكنوت المصدر.

3- قاعدة الصرف بالذهب:

لا يشترط في هذه القاعدة احتفاظ البنك المركزي باحتياطي ذهبي يعادل نسبة معينة من البنكنوت، وانما يشترط احتفاظه باحتياطي من العملة الاجنبية القابلة للصرف بالذهب، ولا يكون عليه أي المصدر، والالتزام بصرف أوراق البنكنوت بالذهب بل يجب عليه صرفها بالعملة الاجنبية القابلة للصرف بالذهب، وذلك من خلال تحديد سعر صرف ثابت للعملة الوطنية مقابل العملة الاجنبية القابلة للصرف بالذهب، والتزام السلطات النقدية ببيع وشراء حوالات العملة الاجنبية بذلك السعر الثابت، مع عدم وجود أية قيود على تحويل العملة من والى الخارج. وثبات سعر الصرف في ظل قاعدة الذهب يعتمد على التزام السلطات النقدية في مختلف دول العالم بتعريف وحدة النقد الرسمية بها في شكل وزن محدد من الذهب، ويسمى ذلك بأسعار التعادل أو التكافؤ بالذهب، وبذلك فإن سعر الصرف بين عمليتين يتحدد آليا، ويكون النسبة بين الذهب في كل من العمليتين. هذا بالإضافة إلى توفر حرية

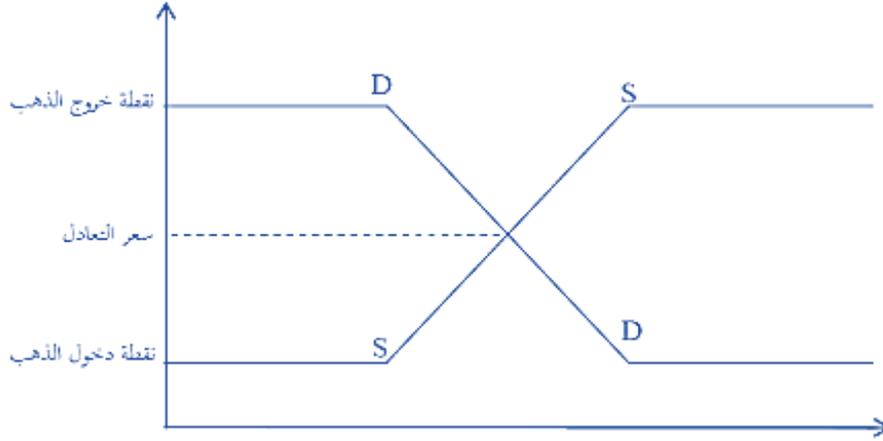
تحويل العملات إلى بعضها البعض دون قيد وبحسب سعر السوق، الذي قد ينحرف عن سعر التعادل ضمن حدود ضيقة (حدي الذهب).¹

ففي حالة العجز في الميزان التجاري الفرنسي مثال مع أمريكا (قيمة صادراتها أقل من قيمة وارداتها)، فسيكون هناك طلب على الدولار أكبر من المعروض منه، ويميل سعره إلى الارتفاع في أسواق باريس، (ارتفاع سعر صرف الدولار فوق سعر التعادل له)، وهنا يكون من الأفضل للمستورد الفرنسي سداد قيمة وارداته بالذهب، فيشتري الذهب بسعره الرسمي (بعلاقته الثابتة مع الفرك) وينقله إلى أمريكا محتملا تكلفة شحنه وتأمينه بدلا من السداد بعملة المصدر (الدولار)، ويقال في هذه الحالة أن سعر صرف الدولار قد ارتفع في أسواق باريس إلى حد خروج الذهب.

ويحدث العكس إذا حقق الميزان التجاري الفرنسي فائضا مع أمريكا بمعنى عرض الدولار أكبر من الطلب عليه، ويميل سعره إلى الانخفاض في أسواق باريس، فيبدأ الذهب بالانتقال من أمريكا إلى فرنسا ويتوقف العرض الإضافي للدولار في باريس، بعد أن يكون قد هبط سعره إلى ما يعرف بحد دخول الذهب. وعلى ذلك فإنه في ظل قاعدة الذهب تتقلب قيمة العملة الأجنبية بالنسبة للعملة الوطنية، بين حدين، حد أعلى يتحدد بنقطة خروج الذهب وحد أدنى يتحدد بنقطة دخول الذهب، ويتحدد سعر الصرف بين هذين الحدين وفقا لظروف العرض والطلب.

¹ - بسام الحجار، نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، دار المنيل اللبناني، بيروت، 2009، ص ص 15-17.

الشكل رقم (01): حدي دخول وخروج الذهب



المصدر: عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2002،

ص 141.

وتقوم ميكانيكية التوازن التلقائي، في ظل نظام الذهب، على أسس نظرية كمية النقود، ذلك أن العجز في ميزان المدفوعات لبلد ما، سيؤدي إلى تدفق الذهب إلى الخارج مما يؤدي إلى انخفاض كمية النقود المتداولة وانخفاض الاسعار ونفقات الانتاج، مما يدفع إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات ويبدأ العجز في التلاشي التدريجي إلى أن يتحقق التوازن في ميزان المدفوعات وتتم الامور بشكل معاكس في حالة الفائض.

وبذلك فإن تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ناجم عن تبدل مستوى الاسعار النسبية المتأتي عن التغير في كمية النقود المرتبطة بحركة الذهب عبر الحدود السياسية. ومع ظهور النقود الائتمانية وتطور العمل المصرفي، باتت مسألة التوازن في ميزان المدفوعات تأخذ طريقها من خلال التأثير المباشر للبنوك المركزية والتغيرات في أسعار الفائدة على انتقال رؤوس الاموال، حيث تلجأ دول الفائض إلى خفض سعر

الفائدة، بينما تلجأ دول العجز إلى رفع سعر الفائدة إلى البلد فيستعيد ميزان المدفوعات توازنه من خلال تدفق رؤوس الاموال من وإلى البلد.¹

ثانياً: نظام سعر الصرف المتقلب

حدثت تقلبات في سعر الصرف بشكل واضح في أعقاب الحرب العالمية الاولى، ففي ظل هذا النظام يكون سعر الصرف قابل للتغيير والتقلبات إلى أن يصل إلى السعر الذي يحقق التوازن في الاجل القصير وفي الاجل الطويل.²

ذلك أن تمويل النفقات الباهظة للحرب العالمية الاولى تتطلب التوسع في خلق النقود، في حين أن نظام الذهب كان يقيد السلطات النقدية في تحديد كمية النقود التي تلائم احتياجات الاقتصاد الوطني، لذلك ارتفعت قيمة بعض العملات وانخفضت قيمة البعض الاخر، واختلت بذلك موازين المدفوعات.

من أجل ذلك هجرت دول كثيرة نظام قاعدة الذهب واتبعت سياسات نقدية مستقلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الداخلي كأولوية مطلقة، حتى لو كان ذلك على حساب التوازن الخارجي، وأصبحت السياسة النقدية مستقلة عن سياسة سعر الصرف.

ولقد عادت انجلترا إلى قاعدة الذهب عام 1925 وتمسكت بنفس سعر التعادل القديم مع الدولار ($£1 = \$4.87$) وكان هذا السعر ينطوي على مغالاة في سعر الاسترليني مقابل الدولار، فاشتدت المضاربة على احتمال تخفيض قيمته واضطرت انجلترا إلى الخروج عن قاعدة الذهب عام 1931 بعد فقدها للكثير من رصيدها الذهبي وتبعته الولايات المتحدة عام 1933 والتي قامت بتخفيض سعر الدولار عام 1934 بغية إنعاش صادراتها خاصة بعد الكساد العظيم. وظلت سوى خمس دول ملتزمة بقاعدة الذهب

¹ - بسام حجار، نفس المرجع، ص ص 18-19.

² - عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2002، ص 142.

هي فرنسا، بلجيكا، هولندا، إيطاليا، سويسرا، وكان يطلق عليها: "جبهة دول الذهب"، وبحلول 1936 خرجت فرنسا وسويسرا من هذه الجبهة وقامت بتخفيض عملتيهما، وكانت هذه الخطوة بمثابة إعلان وفاة نظام الذهب.¹

ولقد نجمت هذه الاضطرابات والتقلبات في أسعار الصرف ليس فقط بسبب التضخم والتسابق وإنما بسبب كذلك نظام على تخفيض العملات من أجل زيادة حجم الصادرات والاقبال من الواردات، الرقابة على الصرف الذي اتخذته العديد من الدول اعتباراً من عام 1931.

ثالثاً: نظام الرقابة على الصرف

اضطر كثير من الدول، وخاصة في فترة ما بين الحربين، وبعد الحرب العالمية الثانية إلى فرض رقابة مباشرة على الصرف وبخاصة الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة مثل الولايات المتحدة، وانجلترا وفرنسا، حيث لا يتحقق التوازن في ظل هذا النظام عن طريق خروج ودخول الذهب كما هو الحال في نظام الصرف الثابت ولا عن طريق تقلبات أسعار الصرف كما هو الحال في نظام الصرف المتقلب، ولكن عن طريق التدخل الإداري المباشر للدولة من أجل عملية الموازنة بين الطلب والعرض على العملات الأجنبية، ومن شأن هذا التدخل التأثير على الائتمان والدخول.

وجوهر الرقابة على الصرف هو توزيع الكمية التي تحصل عليها الدولة من الصرف الأجنبي على وجوه الطلب الممكنة. بحيث تكون الدولة ممثلة بالبنك المركزي المحتكر الوحيد للعملات الأجنبية كما تفرض سيطرتها على مراقبة خروج ودخول العملات الأجنبية وتستخدم كافة الصلاحيات لمصادرة النقد الأجنبي الذي يحوزه الأفراد. ولقد مورس نظام الرقابة على الصرف الأجنبي في مناطق متعددة من العالم

¹ - مدحت صادق، مرجع سبق ذكره، ص ص 21-23.

مثل أوروبا وأمريكا اللاتينية في أعقاب الحرب العالمية، بحيث تركت أوروبا هذا النظام عام 1958 عندما شعرت باستقرار اقتصادياتها وأنها لم تعد بحاجة إلى هذه الرقابة وأصبح هذا النظام ميزة للدول النامية.

المبحث الثالث: النظريات المفسرة لسعر الصرف

توجد العديد من النظريات والنماذج المفسرة لتحركات سعر الصرف في المدى الطويل، أهمها نظرية تعادل القوة الشرائية، نظرية ميزان المدفوعات، المقاربة النقدية، التي سيتم دراستها في هذا المبحث.

المطلب الأول: نظرية تعادل القدرة الشرائية

تشير هذه النظرية إلى أن سعر التعادل بين عملتين يتحدد عندما تتعادل القوة الشرائية لعملة كل دولة في سوقها الداخلية مع قوتها الشرائية في سوق دولة أخرى وذلك بعد تحويلها إلى عملة هذه الأخيرة وفقا لسعر الصرف الذي يحقق هذا التعادل.¹

حيث تفترض النظرية إهمال نفقة المعاملات، والفروق الضريبية والقيود على التجارة، وبذلك تعتبر أن السلع والخدمات المتجانسة التي يتم الاتجار فيها ينبغي أن يكون لها نفس السعر في الدولتين بعد تحويل أسعارها إلى عملة مشتركة. وللنظرية صيغتان، الصيغة المطلقة والصيغة النسبية.²

1- الصيغة المطلقة للنظرية تعادل القوة الشرائية:

تدرس هذه النظرية العلامة بين الاسعار من ناحية وأسعار الصرف من ناحية أخرى، ويطلق عليها الصيغة المطلقة لتعادل القوة الشرائية كونها تتعامل مع مستويات الاسعار المطلقة، ويمكن التعبير عن هذه النظرية على النحو الآتي:

$$P = S \times P^*$$

$$S = \frac{P}{P^*} \quad \text{أي:}$$

¹ - مدحت صادق، مرجع سبق ذكره، ص 129.

² - جوزيف دانيالز، ديفيد فانهوز، تعريب محمود حسن حسنى، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، دار المريخ، الرياض، 2010، ص 89.

حيث أن:

S: سعر الصرف الذي يحدد عملة اجنبية بالنسبة للعملة المحلية

P: مستوى الأسعار المحلية

P^* : مستوى الاسعار الاجنبية وهذا يعني أن مستوى الاسعار المحلي ينبغي أن يعادل مستوى

الاسعار الاجنبي مضروباً في سعر الصرف الآني، أو أن سعر الصرف الآني يساوي حاصل قسمة

مستوى الأسعار المحلية على مستوى الاسعار الاجنبية.

وبذلك فإن ارتفاع مستوى الاسعار المحلية مقارنة بمستوى الاسعار العالمية في ظل افتراض سعر

صرف معين، إنما يؤدي إلى زيادة الواردات والطلب على الصرف الاجنبي وانخفاض الصادرات

وعرض الصرف الأجنبي. إلا أنه في ظل الفروض التي قامت عليها هذه النظرية، فقد وجهت لها عدة

انتقادات¹:

- صعوبة تقدير الارقام القياسية لمدة مستقبلية تزيد عن السنة وصعوبة اختيار سنة الاساس لتحديد

الارقام القياسية للأسعار فضلا عن وجود سلع كثيرة يتضمنها الرقم القياسي للأسعار لا تدخل في

نطاق التجارة الدولية مثل السلع سريعة التلف وخدمات السكن، ومن ثم فإن تغير أسعار مثل هذه السلع

والخدمات لن يؤدي - رغم تأثير على الرقم القياسي للأسعار- إلى أي تغيير في أسعار الصرف طالما

أن هذه السلع خارجة عن نطاق التبادل الدولي؛

- أثبتت التجربة أن القدرة التنافسية في مجال التجارة الدولية لا تتوقف على عنصر السعر وحده،

انما تدخل عناصر اخرى كثيرة في الاعتبار مثل مستوى الدخل وسعر الفائدة وأثرهما على الواردات

والطلب على العملة الاجنبية كذلك أثر اختلاف مرونة الطلب السعرية في الصادرات وأثر الرقابة على

¹ - مدحت صادق، مرجع سبق ذكره، ص ص 131-132.

النقد الاجنبي وأثر التغيرات في أذواق المستهلكين وظهور السلع البديلة في مستويات الاسعار المحلية ومن ثم تأثير في حساب سعر الصرف، كذلك أثر نفقات نقل السلع وشحنها من دولة إلى أخرى وأثر الرسوم الجمركية في تحديد أسعار السلع؛

- تقشل هذه النظرية في إعطاء التفسيرات الملائمة لتغيرات سعر الصرف في الاجل القصير وان كان أداؤها أفضل في الاجل الطويل؛

وبالرغم من الانتقادات السابقة، فإن هذه النظرية لا تزال مهمة في تحديد سعر الصرف، إذ حاول فريق من الباحثين تعديل الصياغة الاولية المبسطة لنظرية تعادل القوة الشرائية مع أخذ عنصر الزمن في الحسبان.

2- الصيغة النسبية لتعادل القوة الشرائية:

تركز هذه الصيغة على التغيرات في الاسعار بدلا من مستويات الاسعار المطلقة فهذه الصيغة النسبية باعتبارها نظرية لسعر الصرف تربط بين تغييرات أسعار الصرف وبين الفروق في تغييرات الاسعار في الدول المختلفة. وباستخدام الصيغة المطلقة لتعادل القوة الشرائية يمكن اشتقاق الصيغة النسبية:¹

$$\Delta S\% = \Delta P\% - \Delta P^*\%$$

حيث: يمثل Δ % النسبة المئوية لمتغير في متغير ما.

وبذلك فإنه يمكن الحصول على مقدار الارتفاع أو الانخفاض في قيمة عملة ما من خلال الفرق بين معدلات التضخم في البلدين موضع الاهتمام. حيث تشير الدلائل إلى أن الصيغة النسبية تعمل بشكل أفضل من الصيغة المطلقة لتعادل القوة الشرائية، إلا أنها لا زالت قاصرة عن تفسير التغيرات قصيرة الاجل في سعر الصرف في الاقتصاديات الكبرى كونها لا تأخذ بعين الاعتبار التدفقات المالية

¹ - جوزيف دانيالز، ديفيد فانيوز، مرجع سبق ذكره، ص 94-96.

والارصدة النقدية إلى أنها تعمل بشكل أفضل خلال الفترات التي تشيد معدلات تضخم مرتفعة، أين تكون تغيرات الاسعار هي المؤثر الرئيسي على قيمة عملة ما.

المطلب الثاني: النظرية الكمية للنقود

إن المحتوى الاساسي للنظرية الكمية، يتلخص في أن الزيادة في كمية النقود تؤدي الى ارتفاع الاسعار في الداخل، الامر الذي يؤدي الى انخفاض الطلب على السلع المحلية، وبالتالي نقص الصادرات وزيادة الواردات، لان سعر السلع الاجنبية يصبح اقل مقارنة بأسعار السلع المحلية بعد ارتفاع أسعارها، وهذا ما يؤدي الى زيادة الطلب على العملات الاجنبية من اجل تسديد قيمة الواردات، وانخفاض الطلب على العملات المحلية لتسديد قيمة الصادرات، وبالتالي ارتفاع سعر الصرف في حالة تحديده بشكل حر يؤدي الى خروج الذهب في حالة سريان نظام الذهب وحصول العكس في حالة انخفاض كمية النقود.¹

وقد تمكن من صياغة النظرية الكمية الاقتصادي " أغرونج فيشر " عام 1917 في معادلته المعروفة بمعادلة المبادلة، حيث يرى أن نظرية كمية النقود صحيحة لكن يعيها أمران، فهي تتجاهل سرعة تداول النقود، كما تغل عن كمية النقود المصرفية وسرعة تداولها، وعلى هذا الاساس جاء فيشر بهذه المعادلة والتي تبين المبادلات التي تتم في دولة ما خلال فترة معينة، وتأخذ الصيغة التالية:

$$MV = PT$$

حيث ان:

M: كمية النقود المعروضة

¹ - فليح حسن خلف، التمويل الدولي، الطبعة الاولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 87.

V: سرعة تداول النقود

P: المستوى العام للأسعار

T: حجم التداول

حيث وصلت هذه النظرية إلى أن تغيرات الاسعار ترتبط طرديا بكمية النقود المعروضة مادامت كمية السلع وسرعة التداول ثابتة.

المطلب الثالث: نظرية ميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات يتم فيه تحديد المعاملات الاقتصادية بين الدولة وباقي دول العالم بصورة شاملة، وبالتالي يوفر كل الأسباب التي تؤدي إلى تغيرات في العرض والطلب على العملات في أسواق، فالمعلومات المسجلة في ميزان المدفوعات لها أهمية كبيرة في شرح مستوى سعر الصرف. فميزان المدفوعات لأي دولة له تأثير جد هام على مستوى سعر صرف عملتها، وهذه الأهمية تختلف حسب نظام الصرف المتبع من طرف السلطات النقدية، فالعمليات المسجلة في مختلف حسابات ميزان المدفوعات تؤدي إلى تغيرات في العرض والطلب على العملة المحلية، وبالتالي تغيرات في سعر صرف هذه العملة، والذي يتعدل تلقائيا في ظل سعر الصرف العائم، ويتدخل البنك المركزي في ظل سعر الصرف الثابت.¹

العجز أو الفائض في أحد أرصدة ميزان المدفوعات تمكن من شرح مستوى سعر الصرف، فالعجز يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة الأجنبية وبالتالي تدهور قيمة العملة المحلية في أسواق الصرف

¹ - تواتي خديجة، تحليل العوامل المفسرة لسعر الصرف، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي وتقنيات كمية، جامعة مستغانم، الجزائر، 2013-2014، ص ص 13-14.

(ارتفاع سعر الصرف)، وعلى العكس، الفائض يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة المحلية فتتحسن قيمة العملة المحلية (انخفاض سعر الصرف)، ولشرح تغيرات سعر الصرف يجب التركيز بشكل خاص على رصيد الميزان التجاري، ميزان العمليات الجارية، ورصيد العمليات المالية.

رصيد الميزان التجاري الموجب يؤدي إلى تحسن قيمة العملة المحلية، أما الرصيد السالب يؤدي إلى تدهور قيمة العملة، ولكن يجب تجنب أي نتيجة متسارعة، لأن هذا الرصيد لا يأخذ بعين الاعتبار التدفقات المالية التي تعوض النتيجة الموجبة أو السالبة لرصيد السلع المصدرة والمستوردة فقط. رصيد ميزان العمليات الجارية تعطي معلومات حول الوضع الاقتصادي للدولة ويسمح بمعرفة ما إذا كان فوق أو تحت امكانياتها، فعندما يكون الرصيد موجب تتحسن قيمة العملة فينخفض سعر الصرف، وعندما يكون سالب تتدهور قيمة العملة فيرتفع سعر الصرف، مع عدم الأخذ بعين الاعتبار رصيد التدفقات المالية.

رصيد العمليات المالية يجمع كل من رصيد العمليات الجارية وحساب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويعتبر رصيد العمليات المالية أداة يعتمد عليها لشرح تغيرات سعر الصرف، فالرصيد الموجب لهذا الحساب يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف، وعلى العكس، الرصيد السالب يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف.

معاملات السلع والخدمات تؤدي إلى حركات رؤوس الأموال في المدى القصير، المتوسط والطويل، فالعجز في ميزان العمليات الجارية يجب أن يمول برصيد العمليات المالية، أي بدخول رؤوس الأموال أو بتغير احتياطات الصرف وذلك حسب نظام الصرف المتبع، وبالتالي تدفقات السلع والخدمات المسجلة في ميزان العمليات الجارية ليست الوحيدة التي تؤثر على قيمة العملة المحلية، فحركات

رؤوس الأموال كالأستثمارات الأجنبية المباشرة يمكنها أن تعوض العجز أو الفائض في العمليات الجارية.¹

في نظام قابلية التحويل، لا يتم تحديد سعر العملة A مقابل العملة B بحالة الميزان التجاري للدوليتين A و B ، بل بحالة الميزان التجاري للدولة مقابل باقي دول العالم، أي أنه في حالة عجز الميزان التجاري للدولة A مقابل باقي دول العالم، فإن قيمة العملة تتدهور مقابل كل باقي العملات حتى أو كان رصيد الميزان التجاري في حالة فائض مقابل بعض الدول، وعلى العكس، إذا كان الرصيد في حالة فائض فإن قيمة العملة A ن كان الميزان التجاري في حالة عجز تتحسن مقابل كل باقي العملات حتى أو مقابل بعض الدول.

¹- تواتي خديجة، مرجع سبق ذكره، ص 15.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا السابقة نستخلص أن أسعار الصرف عنصر من العناصر المهمة التي تساعد في تنشيط التجارة الخارجية وتوسيع الاسواق الدولية بصفتها وسيلة ربط بين اقتصاديات مختلف دول العالم، وذلك من خلال توسيع نشاط التصدير والاستيراد، فسر الصرف يجسد أداة ربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، بالإضافة الى ذلك يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي كأسعارها في السوق العالمية. ويمكن اعتبار سعر الصرف سلعة كباقي السلع كونه يتأثر بعوامل مختلفة كالتضخم وأسعار الفائدة ، والتي قد تتسبب في العديد من المخاطر ، كما أن هناك العديد من النظريات حاولت تفسير الاختلال في أسعار الصرف بين البلدان وكل منها لها فرضيات ومنطلقات ونتائج تختلف عن الأخرى.

الفصل الثاني:

الخلفية النظرية لميزان المدفوعات

تمهيد:

من المعلوم أن لكل دولة معاملاتها الخارجية التي ينتج عنها استحقاقات يتعين تسويتها عاجلاً أو آجلاً، والتزامات يجب الكفاءة بها اتجاه الغير وفي تاريخ لاحق، ومن هنا فهي تعد بيانا كافيا وشاملا تسجل فيه مالها على الخارج من حقوق وما عليها من التزامات وهذا البيان يسمى ميزان المدفوعات، هذا الاخير هو الذي يعطي صورة واضحة عن نقاط القوة والضعف في الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني، وكذلك تأثير المعاملات الخارجية على الاقتصاد القومي، وفي هذا الفصل سنتطرق بشكل مفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات وأسباب الاختلال

المبحث الثالث: آليات تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات والاثار المترتبة على ذلك

المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات

ترتبط الدول فيما بينها بعلاقات اقتصادية متعددة الجوانب، مما يتطلب انتقال الموارد المادية والمالية والبشرية، ويترتب على هذه التحركات التزامات وحقوق لكل دولة اتجاه الدول الأخرى حيث يجري التعبير عن هذه الالتزامات والحقوق بالقيم النقدية، وخلال مدة محددة في حسابات ميزان المدفوعات الذي يوضح المركز المالي لدولة ما اتجاه الدول الأخرى.

المطلب الأول: تعريف ميزان المدفوعات

وردت عدة تعريفات لميزان المدفوعات نذكر مجموعة منها كما يلي:

التعريف الأول: يعرف ميزان المدفوعات حسب صندوق النقد الدولي على أنه: "بيان إحصائي يوفر بأسلوب منهجي منظم ما يجري عن معاملات اقتصادية بين اقتصاد معين والعالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة".¹

التعريف الثاني: ويعرف ميزان المدفوعات على أنه: "سجل منظم أو بيان حسابي شامل لكل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الأخرى خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة".²

التعريف الثالث: يعرف ميزان المدفوعات على أنه: "سجل محاسبي أو إحصائي موثق رسمياً، يعتمد قيماً مزدوجاً لخالصة المقبوضات والمدفوعات اللتان يترتب عليها حقوق دائنة والتزامات مديونية

¹ -وليد عيدي عبد النبي، ميزان المدفوعات بوصفه أداة في التحليل الاقتصادي، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، ص 01.

² - محمود يونس، إقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007، ص 163.

للمقيمين من الاشخاص الطبيعيين والقانونيين في دولة ما مع الخارج نتيجة للمبادلات الاقتصادية والتحويلات الخارجية سواء كانت من طرف واحد أو من طرفين خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة واحدة.¹

التعريف الرابع: ميزان المدفوعات هو بيان حسابي يسجل قيم جميع السلع والخدمات والهبات والمساعدات الاجنبية وكل المعاملات الرأسمالية وجميع كميات الذهب النقدي الداخلة والخارجة من هذا البلد خلال فترة معينة من الزمن.²

مما سبق، يمكن إعطاء تعريف شامل لميزان المدفوعات، فهو "سجل أو بيان أو وثيقة محاسبية وإحصائية يبين جميع المبادلات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة واحدة".

المطلب الثاني: عناصر ميزان المدفوعات

ينقسم ميزان المدفوعات إلى قسمين كل قسم يحتوي على العناصر التي تتمثل فيما يلي:

أولاً: التقسيم الراسي لميزان المدفوعات

وهو التقسيم الذي يعتمد على النظرة الرأسية إلى البنود التي يتكون منها هذا الميزان، وينقسم ميزان المدفوعات طبقاً لهذا التقسيم إلى عمودين، يدل أحدهما على الجانب الدائن (الجانب الأيمن) في حين

¹ - هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار الجديد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 1426هـ-2006م، ص 235.

² - عبد الرحمان يسرى أحمد وآخرون، الاقتصاد الدولي، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 2005، ص 323.

الجانب الاخر على الجانب المدي (الجانب الايسر) حيث يضم الجانب الدائن كافة المعاملات الاقتصادية المدونة في الجانب المدين لميزان المدفوعات.¹

ثانيا: التقسيم الأفقي لميزان المدفوعات

وهو التقسيم الذي يعتمد على النظرة الافقية للبند التي يتكون منها الميزان، وفي هذا الخصوص ينقسم ميزان المدفوعات إلى الحسابات التالية:

1- الحساب الجاري:

يمثل هذا الحساب أهم الحسابات في ميزان المدفوعات فهو يعكس أهم العلاقات الاقتصادية للدولة ويشمل التجارة الدولية من السلع والخدمات، بالإضافة إلى صافي التحويلات النقدية.² ويمكن حسابه على أنه يساوي صافي صادرات الدولة من السلع والخدمات + صافي التحويلات بدون مقابل، وينقسم إلى :

أ- الميزان التجاري:

يعتبر ميزان التجاري عن صافي التعامل الخارجي، أي الفرق بين صادرات دولة ما و وارداتها، فإذا تجاوزت قيمة الصادرات من دولة ما قيمة وارداتها من سلع في وقت معين يكون هناك فائض في الميزان التجاري وإذا حدث العكس يكون هناك عجز في الميزان التجاري.³

¹ - سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص 340.

² - موسى سعيد مطر وآخرون، المالية الدولية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 2008م-1429هـ، ص 19 .

³ - حسام علي داوود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، 2002-1423، ص 21 .

ب- ميزان التجارة غير منظورة:

وتشمل جميع صادرات الدولة وواراداتها من خلال الخدمات مثل خدمات السياحة والنقل، الدخل من الاستثمار وأي خدمات أخرى.

2- حساب رأس المال:

يسجل هذا الحساب كافة التغيرات التي تطرأ خلال فترة الميزان على أصول الدولة أو حقوقها قبل الدول الأخرى، وكذلك على خصوم الدولة أو التزاماتها في مواجهة هذه الدول، وهكذا تدخل في هذا الحساب كافة العمليات التي تمثل تغيراً في مركز الدائنة والمديونية للدولة.¹

وان أهمية حساب رأس أموال في ميزان المدفوعات أنه يبين أثر التجارة الخارجية والمدفوعات على الثروة والدين، وينقسم حساب رأس المال إلى قسمين هما:

أ- حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل:

وتشمل رؤوس الأموال المتجهة إلى أو من الخارج بقصد استثمارها الاجل طويل، أي في مدة تزيد عن سنة، ويشمل:

- الاستثمار المباشر: أي قيام فرد أو مشروع أو شركة باستغلال رأس المال الذي يملكه بصورة مباشرة في دولة أخرى خلال فترة الميزان؛
- الاوراق المالية: شراء أسهم وسندات أجنبية باعتبارها أدوات إئتمانية طويلة الاجل؛
- القروض طويلة الأجل: القروض التي تزيد مدتها عن سنة سواء كان أحد الاطراف (المقرض أو المقرض) فرداً أو مشروعاً أو حكومة أو هيئة عامة.

¹ - زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الازارطة، 2004، ص 66.

ب- حركات رؤوس الاموال قصيرة الاجل:

وتشمل رؤوس الاموال المحولة إلى أو من الخارج بقصد الاستثمار لاجل قصير، أي مدة تقل عن سنة، وتتمثل هذه التحويلات في العادة في تغيرات تطرأ على إجمالي الحقوق المالية القصيرة الاجل التي يحتفظ بها المقيمون على الاجانب وعلى إجمالي الحقوق المالية التي يحتفظ بها الاجانب على المقيمين، وتتخذ هذه الحقوق أشكال كثيرة، عملات، أوراق مالية قصيرة الاجل، كمبيالات، اعتمادات تجارية..

3- حساب التسويات الرأس مالية:

يضم هذا الحساب صافي الاحتياطات الدولية من الذهب النقدي السائلة، والغرض من هذا الحساب هو تسوية الحسابية الميزان المدفوعات، وذلك عن طريق تحركات الاحتياطات الدولية والتي تتكون من العناصر التالية¹:

- الذهب النقدي لدى السلطات النقدية؛

- رصيد العملات الاجنبية والودائع الجارية التي تحتفظ بها السلطات النقدية البنوك التجارية التابعة لها لدى البنوك الاجنبية؛

- الاصول الاجنبية قصيرة الاجل مثل الاوراق التجارية.

4- حساب التحويلات عن طرف واحد: يتعلق هذا الحساب بمبادلات تمت بين الدولة والخارج بدون

مقابل أي أنها عمليات غير تبادلية، أي من جانب واحد، ويشمل الهبات والمنح والهدايا والمساعدات

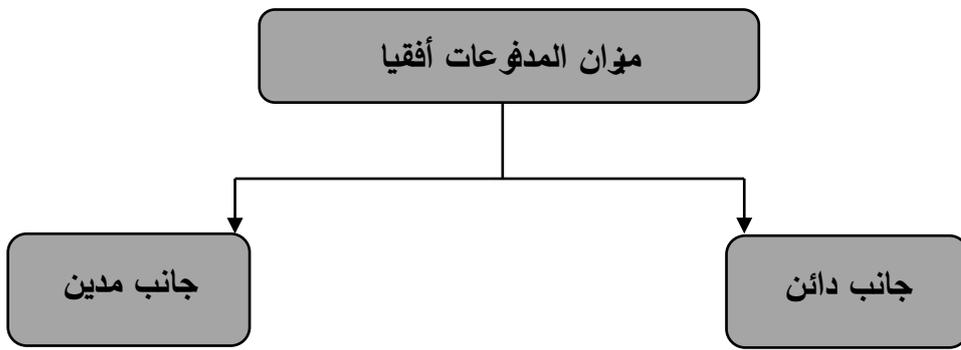
وأية تحويلات أخرى ال ترد سواء كانت رسمية أو خاصة.

¹ - محمد العربي ساكر، واقع ميزان المدفوعات في ظل التحويلات الاقتصادية الراهنة، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2014-2015، ص14.

5- فترة السهو والخطأ:

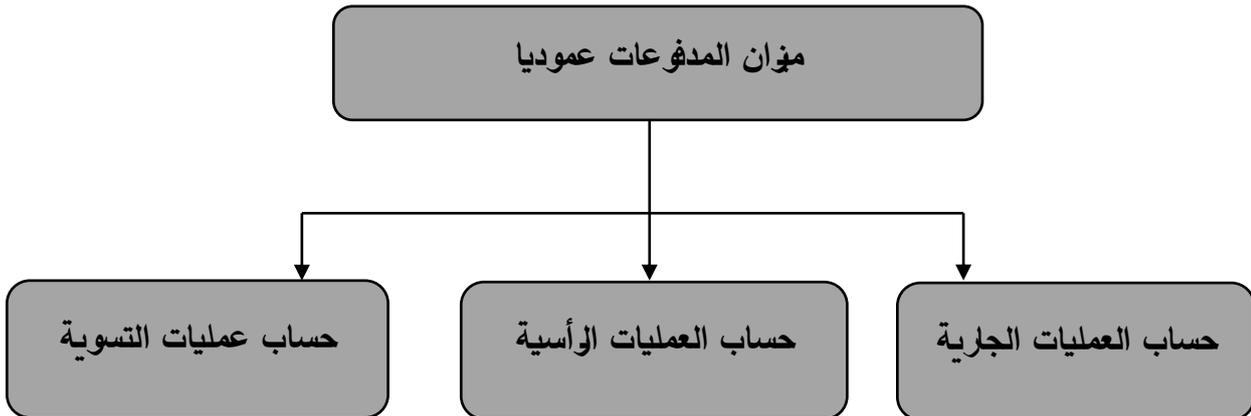
تستعمل هذه الفترة من أجل موازنة ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية (أي تساوي جانب المدين وجانب الدائن)، لأن تسهيل العمليات يكون تبعاً لطريقة القيد المزدوج.¹
من خلال ما سبق، يمكن تمثيل عناصر ميزان المدفوعات كما يلي:

الشكل (02): التقسيم الأفقي لميزان المدفوعات



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على ما سبق.

الشكل رقم (03): التقسيم العمودي لميزان المدفوعات



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على ما سبق.

¹ - عبد الكريم العيساوي، التمويل الدولي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة 1، 2012م-1433هـ، ص 336-337.

المطلب الثالث: أهمية ميزان المدفوعات

لبيانات ميزان المدفوعات دلالتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات، لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية هي في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني، وبالتالي فإن وجود ميزان المدفوعات في أي اقتصاد ما له أهمية كبيرة تتجلى في جوانب عديدة نذكرها كما يلي:

- يوفر ميزان المدفوعات فرصة لتقييم أثار تخفيض العملة ويدل تأثيرها على زيادة أو نقصان صادرات الدولة بسبب تخفيض العملة، وذلك بالنظر إلى الجزء الخاص من الحساب الجاري في كشف المدفوعات؛
- يستخدم لصف حالة العلاقات الاقتصادية للدولة، ومن م إخبارها عن المركز الاقتصادي الدولي الذي تحتله للمساعدة في الوصول إلى قرارات تخص السياسات النقدية والمالية والتجارة الخارجية والتمويل الخارجي؛¹
- يعمل ميزان المدفوعات على تقديم الفرصة للحكومات بالنتبؤ وتقدير بأسعار صرف العملات الموجودة في السوق المالي؛²
- يعتبر أداة هامة تساعد السلطات على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة، كتخطيط التجارة الخارجية، أو وضع السياسات المالية والنقدية؛³

¹ - وليد عيدي عبد النبي، مرجع سبق ذكره، ص 02.

² - عدنان تايه النعيمي، إدارة العملات الأجنبية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2012، ص 55.

³ - ماضر جابر البشير الحسن، قياس تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات، مجلة العلوم الاقتصادية، عدد 2 (16)، المملكة العربية السعودية، ص 64.

- هو بيان لعرض العملة الوطنية والطلب عليها اتجاه العملات الاجنبية وذلك بما يسهم في تحديد القيمة الفعلية لعملة البلد في أسواق الصرف الأجنبي، وهنا يمكن الاعتماد على الميزان كمؤشر لكيفية استخدام سعر الصرف في تعديل المعاملات الاقتصادية الدولية، ولتعيين مدى القدرة على إحداث تغييرات في بعض عناصر العلاقات الاقتصادية الدولية بغرض استيعاب أو امتصاص الفائض أو إزالة العجز، وذلك ووسائل لمنع ولتخفيض التضخم أي الانكماش المتولد عن اختلال ميزان المدفوعات الدولية؛¹
- ميزان المدفوعات يظهر القوة المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف الطلب وعرض العملات الاجنبية، ويبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل، الشيء الذم يؤدي إلى متابعة ومعرفة مدى تطور اقتصاد الدولة ونتائج سياساتها الاقتصادية.²

¹ - هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص ص 336-337.

² - عرفان نقي الحسني، مرجع سبق ذكره، ص 115.

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات وأسباب الاختلال

إن ميزان المدفوعات يتأثر بمجموعة من العوامل الاقتصادية، التي يجعله تارة متوازنا وتارة أخرى عكس، والكثير يستعمل مصطلحات التوازن الخارجي والاختلال الخارجي دون العلم بما يعنيه كل مصطلح، وسوف نتحدث في هذا المبحث عن العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات وأهم أسباب التوازن والاختلال، فما هو كل من التوازن والاختلال؟

المطلب الأول: العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات

تؤثر على وضعية ميزان المدفوعات مجموعة من العوامل الاقتصادية نذكر أهمها فيما يلي:¹

1- **التضخم:** إن التضخم يؤدي إلى ارتفاع الاسعار المحلية مقارنة بالأسعار الاجنبية، فتنخفض الصادرات وترتفع الواردات نظرا لان أسعار السلع الاجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المحلية.

2- **معدل نمو الناتج المحلي:** تؤدي زيادة الدخل في الدولة المعنية إلى زيادة الطلب على الواردات، وعلى العكس من ذلك يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها

3- **الاختلاف في أسعار الفائدة:** إن التغير في أسعار الفائدة يبيد أثرا على حركة رؤوس الاموال، فيؤدي ارتفاع سعر الفائدة المحلية إلى ارتفاع رؤوس الاموال إلى الداخل، وعلى العكس من ذلك فإن انخفاض سعر الفائدة المحلي يؤدي إلى خروج رؤوس الاموال، وذلك لان المراكز المالية العالمية الاخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين

¹ - بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2003، ص28.

4- **سعر الصرف:** تجعل تغيرات في سعر الصرف أثراً على ميزان مدفوعات، حيث يؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع وخدمات المنتجة محلياً، وتجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك يؤدي بتخفيض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات، وتجعل الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.

المطلب الثاني: توازن ميزان المدفوعات واختلاله

ميزان المدفوعات دائماً ما يكون متوازناً من الناحية المحاسبية وذلك حسب مبدأ القيد المزدوج، وبالرغم من ذلك فأغلب موازين المدفوعات للدول المختلفة تعاني اختلالاً وما يترتب عليه من انعكاسات سلبية على الاقتصاد.

أولاً: توازن ميزان المدفوعات

يعرف توازن ميزان المدفوعات يعني تساوي الجانب المدين فيه مع الجانب الدائن، أي تساوي المطلوبات التي تستحق على الدولة للدول الأخرى مع حقوق الدولة على الدول الأخرى، يشمل التوازن في ميزان المدفوعات مفهومين هما: التوازن المحاسبي والتوازن الاقتصادي.

1- التوازن المحاسبي: وهو عبارة تساوي مجموع الحسابات الدائنة مع مجموع الحسابات المدنية، ونظراً

للمشاكل المصادفة في جميع المعلومات الإحصائية من طرف المصالح الخاصة بإعداد ميزان مدفوعات قد تتطابق قيم المتحصلات مع قيم المدفوعات نتيجة لعدم دقة الإحصائيات لذلك يضاف بند اصطناعي متعارف عليه ببند "السهو والخطأ"، تسجل فيه الفجوة الناتجة عن عدم تساوي مجموع الجانب الدائن

مع الجانب المدين ليتحقق بذلك التوازن الحسابي للميزان، ومن هنا يمكن صياغة شروط التوازن الحسابي الدائم لميزان المدفوعات على الشكل التالي:¹

"رصيد الميزان التجاري + رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد + رصيد ميزان رأس المال + رصيد ميزان الذهب والصرف الاجنبي + السهو والخطأ = صفر"

2- التوازن الاقتصادي: التوازن الاقتصادي أو الحقيقي لميزان المدفوعات هو الذي يتعلق ببعض أجزاء أو حسابات ميزان المدفوعات، ويقوم بمقارنة القيمة الكمية للجانب الدائن مع القيمة الكمية للجانب المدين الخاصة بكل حساب على حده، بحيث لا يكون التركيز على الرصيد النهائي للجانبين الدائن والمدين للميزان وإنما على رصيد أجزاء أو حسابات فقط من الميزان.² حيث يمكن التمييز بين هذه الحسابات بحسب الهدف من إجرائها وهي:³

أ- العمليات التلقائية أو المستقلة: هي العمليات التي تجرى لذاتها بصورة مستقلة عن الوضع الاجمالي للميزان، وذلك نظرا لما تحققه من ربح أو من إشباع لما يقوم بها مثل تصدير السلع أو استيرادها، وتقديم الخدمات والحصول عليها، فهذه العمليات تتم بغض النظر عن حالة ميزان المدفوعات، وهي بذلك تشمل عمليات الحساب الجاري، حساب رأس المال طويل الاجل ورأس المال قصير الاجل بقصد المضاربة، وحساب التحويلات والاحتياطات الدولية للأغراض التجارية، كما تمثل العمليات التي تحدد التوازن بالمعنى الاقتصادي لميزان المدفوعات.

ب- العمليات التعويضية أو الموازية: ويطلق عليها كذلك بالعمليات تحت الخط، ألف هذه المعاملات لا تتم لذاتها، ولكن بشرط حدوث عمليات مستقلة أي تجري بالنظر إلى حالة ميزان المدفوعات وسد أي

¹ - محمد العربي ساكر، مرجع سبق ذكره، ص ص 22-24.

² عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، الدار الجامعة الجديدة، مصر، 2002، 2001، ص 113.

³ مجدي محمود شهاب وسوزي عدلي ناشد، اسس العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الاولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2006، ص 112-113 .

ثغرة فيه، وبالتالي فهي تتحقق من أجل تعويض أو تسوية ما ينتج عن العمليات التلقائية وذلك لتحقيق التوازن المحاسبي وليس الاقتصادي، وتتمثل هذه المعاملات في حركات رؤوس الاموال قصيرة الاجل على هيئة قروض، التغير في الارصدة من العملات الاجنبية وحركات استيراد الذهب.

ويمكن القول أن العمليات التلقائية أو عمليات الموازنة ما هي إلا احتياطات دولية تستخدم لسد الفجوة في ميزان المدفوعات، ويمكن حصر حركات الاحتياطات الدولية بالعمليات التالية:¹

- الذهب المخصص للأغراض النقدية وهي عبارة عن حركة الذهب من خلال السلطات النقدية لبنك المركزي؛

- العملات الاجنبية قصيرة الاجل إذا كانت قابلة للتحويل إلى نقود عند أسعار مستقرة مثل أدونات الخزينة؛

- ودائع البنوك المحلية المملوكة للسلطات الاجنبية أي البنوك الاجنبية؛

- المستحقات المحلية قصيرة الاجل المملوكة للسلطات النقدية الاجنبية؛

وخلاصة القول إن التوازن الاقتصادي يتطلب النظر للمعاملات الاقتصادية المستقلة أي التلقائية فنقول أن ميزان المدفوعات في حالة توازن إذا كانت المتحصلات من العمليات المستقلة مساوية للمدفوعات من العمليات المستقلة.

ثانياً: الاختلال في ميزان المدفوعات

يعرف الخلل في ميزان المدفوعات بأنه حالة عدم التوازن بين الجانبين الدائن والمدين في المعاملات التلقائية. فإذا تحقق عجز أو فائض يكون ميزان المدفوعات في حالة اختلال وهذا الخلل لا بد أن يتم

¹- ناهض قاسم القدرة، اختلال ميزان المدفوعات الفلسطيني أسبابه وطرقعالجه، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الازهر، غزة، فلسطين، 2013، ص33.

التخلص منه، كما أنه يسبب مشكلة للدولة وهنا يجب على الدولة اتخاذ اجراءات معينة لعلاج هذا الخلل ويتعلق ذلك أساسا بعلاج العجز، حيث أن الفائض من الممكن أن يتم التخلص منه سريعا ولكن تبقى المشكلة الاساسي فيعالج هذا العجز.¹

ولاختلال ميزان المدفوعات حالتان هما:

- الاولى في حالة وجود فائض: وهذا يحدث عندما تكوف قيمة الجانب الدائن من العمليات التلقائية أكبر من قيمة الجانب المدين؛

- الحالة الثانية تتمثل في العجز، ويحدث ذلك عندما تكون قيمة الجانب المدين من العمليات التلقائية أكبر من الجانب الدائن.

ويمكن القول أن العجز المستمر في ميزان المدفوعات يؤدي إلى تآكل الاحتياطات من الارصدة النقدية والذهب، ومن ثم قد تلجأ الدولة إلى إتباع إجراءات استثنائية وتقييد الواردات أو تنفيذ سياسات اقتصادية تملى عليها من الخارج، ومن الجدير ذكره أن الفائض المستمر في ميزان المدفوعات شيء غير مرغوب فيه من الناحية الاقتصادية حيث أن تكوين فائض مستمر يؤدي إلى تجميد جزء من الدخل القومي للبلد على شكل أصول أو ذهب أو أرصدة أجنبية عاطلة لا تساهم في زيادة الدخل ولا تساهم في رفع مستوى الرفاهية للمواطنين بالاضافة إلى تكوين المزيد من الفائض يؤدي إلى العديد من المشاكل الدولية حيث أن الفائض المستمر يعني عجزا مستمرا لدول أخرى مما يترتب عليه ضعف في قدرة الدول الاجنبية على التعامل مع الدولة التي تكون فيها الفائض نتيجة أنها تصدر أكثر مما تستورد.²

¹- فاطمة الزهراء بن طالب، أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري، دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2010، مذكرة ماستر مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013-2014، ص ص46-47.

²- عبد الرحمان يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 1988، ص ص194-195.

المطلب الثالث: أسباب اختلال ميزان المدفوعات وأنواعه

أولاً: أسباب اختلال ميزان المدفوعات

تكمن أسباب اختلال ميزان المدفوعات فيما يلي:

1- تقلبات سعر الصرف: إن أم تغير ناتج عن آلية السوق أو عن قرار حكومي في سعر الصرف ينعكس فكراً على وضعية ميزان المدفوعات، فأسعار الصادرات والواردات تتغير حسب قيمة العملة الوطنية وبالتالي تتأثر كمية الصادرات والواردات وأيضاً مدى تدفق رؤوس الاموال، فعند انخفاض سعر الصرف لبلد ما يزيد حجم صادراتها ويقل الطلب المحلي على الواردات الاجنبية، فإذا كان سعر الصرف أعلى من المستقل الذي يتفق مع الاسعار السائدة في الداخل أدى ذلك إلى ظهور عجز في ميزان المدفوعات، وإذا تم تحديد القيمة الخارجية لوحدة النقد الوطنية عند مستوى أقل مما يتفق مع مستويات الاسعار السائدة في الداخل وعلاقتها بالائتمان في الخارج أدى إلى ظهور فائض في ميزان المدفوعات.¹

2- التغيرات الهيكلية: تعتبر التغيرات الهيكلية من الاسباب الرئيسية لاختلال ميزان المدفوعات، ويمكن التفرقة بين الاختلالات الهيكلية ويحدث ذلك بالنسبة للسلع والخدمات، والاختلالات الهيكلية الطويلة وتلحق بعناصر الانتاج، ونكون بصدد اختلال هيكل بالنسبة للسلع والخدمات إذا حدث تغيير في ظروف العرض والطلب.²

¹- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي "نظرة عامة على بعض القضايا"، الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2005، ص 109.

²- عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 260.

3- الدورات الاقتصادية: وهي أسباب دورية تتعلق بالتقلبات الاقتصادية التي تصيب اقتصاديات مختلف الدول، ففي فترات الانكماش ينخفض الانتاج والدخول وتزداد معدلات البطالة فتكتمش الواردات مما يؤدي إلى حدوث فائض، وفي فترات التضخم يزيد الانتاج وترتفع الدخول والدخول فتقل قدرة البلد على التصدير وتزيد وارداته، مما يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات، ويلاحظ أن التقلبات لا تبدأ في نفس الوقت في كافة الدول كما تتفاوت حدتها من دولة إلى أخرى، وتنتقل هاته التقلبات الدورية من الدول ذات الوزن في الاقتصاد العالمي إلى الدول الأخرى (الشركاء التجاريين) عن طريق مضاعف التجارة الخارجية وتتأثر بالتالي موازين مدفوعات هذه الدول عن طريق ما يصيب مستويات الاسعار والدخول فيها.¹

4- الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية: يتأثر ميزان المدفوعات بالصراعات السياسية والعسكرية في بلد ما، حيث تحتم عليها توجيه مواردها الاقتصادية والبشرية والمالية والانتاجية إلى الانفاق غير المدني مما يؤدي إلى انخفاض الانتاج والتصدير، وزيادة الواردات والديون الخارجية وهروب القوى العاملة الماهرة وكذلك هروب رؤوس الاموال المعدة للاستثمار مما يؤدي إلى خمل كبير في ميزان المدفوعات.²

- الظروف الطارئة: قد تحصل أسباب عرضية لا يمكن التنبؤ بها وقد تؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان مدفوعات البلد كما في حالة الكوارث الطبيعية واندلاع الحروب والتغير المفاجئ في أذواق المستهلكين محليا ودوليا، فهذه الحالات ستؤثر على صادرات البلد المعني، الشيء الذي ينجر عنه

¹ - سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص ص 212-214.

² - هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص 260.

انخفاض في حصيلة هذه الصادرات المقدره بالعملة الاجنبية خصوصا عندما يصاحب ذلك تحويلات رأسمالية إلى خارج البلد مما يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات.

ثانيا: أنواع الاختلالات في ميزان المدفوعات

هناك العديد من أنواع الاختلال حيث أنها لا تقتصر على العجز فقط وإنما تشمل الفائض أيضا، ومنها ما يلي:

1- الاختلال المؤقت: ينشأ العجز المؤقت بسبب عوامل عشوائية كتغير أذواق المستهلكين تجاه أحد سلع التصدير الهامة وربما بسبب تغيرات الأذواق المحلية وزيادة الواردات بشكل مفاجئ. ويمكن اعتباره عاديا ولا يثير مشكلات كبيرة حيث سيختفي في المستقبل القريب، وهو أمر لا يدعو لاتخاذ إجراءات خاصة لمكافحته.¹

2- الاختلال الموسمي: يتوقف هذا النوع من الاختلالات على المدة المأخوذة في الاعتبار عند النظر إلى ميزان المدفوعات. كلما كانت هذه المدة قصيرة كلما كبر حجم احتمال وجوده والعكس صحيح، هذا الاختلال يخص الدول التي يقوم النشاط الاقتصادي فيها على الزراعة، ففي موسم تصدير المحاصيل يتحقق لديها فائض في معاملاتها مع الخارج، أما في آخر العام، فقد يتلاشى هذا الفائض وربما يتحول إلى عجز.

ومثل هذا النوع من الاختلال لا يتطلب سياسة معينة لمواجهته إذ من احتمال أن تتعادل الاختلالات الموسمية على مدار السنة.

¹ - السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص ص 238-239.

3- الاختلال الطبيعي أو العرضي: وهو ذلك النوع من الاختلال الذي ينتاب التوازن الخارجي.

ويحدث نتيجة لظروف طارئة مثل تلك المرتبطة بالكوارث الطبيعية أو الحروب ويزول هذا الاختلال بزوال الطارئ المسبب له.¹ خلاصة ذلك الاختلال العرضي انه قصير العمر ولا يستلزم بالضرورة القيام بتسويات الموازنة في الدخول والاسعار او في أسعار الصرف.

4- الاختلال الدوري: ما هو الاختلال الذي يرتبط بالتقلبات في النشاطات الاقتصادية التي

تتعرض لها هذه الدول بشكل دوري ومستمر، ففي حالة الازدهار والتوسع الاقتصادي وزيادة إنتاج الدولة يؤدي إلى زيادة قدرتها على التصدير ومن ثم ميزان مدفوعات ملاءم، وفي حالة الكساد والانكماش في نشاطاتها الاقتصادية يحدث العكس نتيجة تقهقر الصادرات وهو ما يؤدي إلى عجز ميزانها التجاري وبالطبع تراجع ميزان المدفوعات، ومنه فان هذا الاختلال مؤقت مرتبط بحالة الدورة الاقتصادية.²

5- الاختلال الاتجاهي: يظهر في الدول التي تنتقل من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو حيث

تزداد قيمة وارداتها عن قيمة صادراتها في مراحلها الاولى من التنمية والسبب زيادة طلبها على السلع الاستثمارية، ويمكن علاج هذا الاختلال عن طريق حركة رؤوس الأموال.³

6- الاختلال الهيكلي: وهو الاختلال الذي يستمر لفترة طويلة، ويطلق عليه الاختلال البنوي

أو الاختلال الهيكلي أي انه مرتبط بعمليات التجارة الخارجية فيما يتعلق بالصادرات او الاستيرادات، الى هيكل الناتج المحلي، وينطبق بشكل خاص على الدول النامية.⁴

¹ عبد الكريم جبار العيساوي، التمويل الدولي (مدخل الحديث)، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، الاردن، 2012، ص 258.

² فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر، ط1، الاردن، 2011، ص263.

³ محمد يونس محمد، علي عبد الوهاب نجا، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية، دار التعليم الجامعي، مصر، 2012، ص 314.

⁴ مصطفى يوسف كافي، مبادئ العلوم الاقتصادية، دار الحامد للنشر وتوزيع، ط 1، الاردن، 2015، ص 426.

- 7- الاختلال المتعلق بالأسعار: يرجع للعلاقة بين الاسعار المحلية والخارجية، حيث تتوقف على مستوى الاسعار الداخلية وعلى قيمة العملة الوطنية في سوق الصرف، وعلى مستوى الاسعار في الدول الأخرى ويظهر هذا الاختلال في النقاط التالية:¹
- ارتفاع أو انخفاض الاسعار المحلية عن الاسعار الخارجية، دون تغيير ملائم في سعر الصرف، حيث تصبح العملة مقومة بأكثر أو اقل من قيمتها، فيصبح ذلك الاختلال في ميزان المدفوعات؛
 - رفع قيمة العملة الوطنية في السوق، مع ارتفاع الاسعار المحلية فان هذا يؤدي إلى انخفاض الطلب على الصادرات الوطنية بسبب ارتفاع أسعارها، مما يحدث عجز في ميزان المدفوعات؛
 - خفض قيمة العملات الاجنبية في سوق الصرف مع بقاء العملة الوطنية على حالها، يجعل من الاسعار الوطنية مرتفعة مقارنة بالأسعار الخارجية، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الصادرات الوطنية، وبالتالي انخفاض الطلب وعليه حدوث عجز في ميزان المدفوعات؛
 - انخفاض أسعار السلع الخارجية وبقاء الاسعار الداخلية على حالها يجعلها مرتفعة بالنسبة للاولى، هذا ما يؤدي إلى انخفاض الطلب على الصادرات المحلية بسبب عدم قدرتها على منافسة الاسعار الخارجية، وبالتالي حدوث عجز في ميزان المدفوعات.

¹- مدحت محمد العقاب، محمد عبد العزيز عجيبة، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة، العربية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1989، ص 120.

المبحث الثالث: آليات تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات

يعتبر اختلال ميزان المدفوعات (العجز أو الفائض) من الامور العادية في الحياة الاقتصادية لأنه من المستبعد أن تتساوى جملة ما للدولة اتجاه الغير مع جملة ما عليها من الالتزامات، وعليه تسعى البلدان المختلفة إلى معالجة هذه الاختلالات على مستوى موازين مدفوعاتها على اختلاف العوامل المؤدية إلى ذلك، وهذا ما سنتطرق اليه في هذا.

المطلب الأول: نظريات توازن ميزان المدفوعات

يبرز في تفسير الاختلال في ميزان المدفوعات وعالجه العديد من النظريات سنذكر أبرزها فيما يلي:

أولاً: النظرية الكلاسيكية

والتي تقوم على أساس افتراضات معروفة تتمثل في وجود حالة المنافسة التامة والاستخدام الكامل للموارد، وسريان الحرية الاقتصادية، وعدم تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية والملكية الخاصة لهذه النشاطات أساساً وحرية التجار.¹

وتأخذ هذه الطريقة ثلاث أشكال وهي:²

1- التصحيح عن طريق آلية الأسعار: وتختص هذه الآلية بالتصحيح بفترة سريان قاعدة الذهب الدولية

وشروطها حيث تتطلب هذه الآلية توفر ثلاث شروط أساسية وهي: ثبات أسعار الصرف، التشغيل

الكامل، مرونة الأسعار والأجور.

¹ - فليح حسن، مرجع سبق ذكره، ص 130 .

² - السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، ط1، دار الفكر، الأردن، 2011، ص 10.

2- التصحيح عن طريق آلية سعر الصرف: وهي الآلية المتبعة في حالة التخلي عن قاعدة الذهب الدولية واتخاذ نظام سعر صرف حر وعدم تقييده من قبل السلطات النقدية.

3- التصحيح عن طريق تغيرات أسعار الفائدة: وطبقا لهذه الآلية فإن التغيرات التي تحدث في المعروض النقدي تؤدي إلى التغيرات في أسعار الفائدة وهذه بدورها ستؤثر على ميزان المدفوعات ولكن ليس نفس تأثير مستوى الأسعار على إعادة التوازن في الميزان

ثانيا: النظرية الكينزية

تعتمد هذه الطريقة على النظرية الكينزية التي تنطلق في تحليلها بالتغيرات الحاصلة في الدخل وأثارها على الصرف الأجنبي وبالتالي على وضع ميزان مدفوعات ومن أهم شروط هذه النظريات هي ثبات أسعار الصرف وجمود الأسعار والاعتماد على السياسة المالية وخاصة الإنفاق العام للتأثير على الدخل تحت تأثير مضاعف الإنفاق، تتلخص هذه النظرية في أن هناك علاقة تنافسية بين الدخل الوطني وميزان المدفوعات وذلك عن طريق مضاعف التجارة الخارجية.¹

ثالثا: نظرية التدفقات المالية

حيث جاءت هذه النظرية مكملة للنظرية الكلاسيكية والكينزية وذلك لإهمالهما دور التدفقات المالية في إعادة التوازن، وانطلاق في حالة التوازن في دولة ما، لابد من أخذ مسألتين في عين الاعتبار، الأولى هي احتمال حدوث ردود فعل في شكل تغير تلقائي في التدفقات المالية قادرة على تصحيح هذا التغير أو

¹ - بن طرية حورية، دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2014، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، مالية وتجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017، ص 10.

تعويضه بحركة مماثلة في رصيد المعاملات الجارية والثانية هي احتمال أن يعقب التغير المستقل في رصيد المعاملات الجارية تغيرات معوضة في التدفقات المالية.¹

المطلب الثاني: المناهج النظرية لمعالجة اختلال ميزان المدفوعات

أخذت المناهج النظرية لتصحيح العجز في ميزان المدفوعات مسارا متوافقا مع التطور الفكري للنظرية الاقتصادية، فكان منهج المرونات متوافق مع النظرية الكلاسيكية، وجاء منهج الاستيعاب من رحم الفكر الكينزي، وكان لابد من المنهج النقدي أن ينسجم مع طروحات النقديين، وكما كانت تسعى لايجاد آلية تصحيح العجز في ميزان المدفوعات، وستتطرق لأبرز مناهج تصحيح العجز في ميزان المدفوعات.

1- منهج المرونات: ينسب الفضل الاول وتأثير منهج المرونات نظريا إلى "روبنسون" عام 1937 استجابة للحاجة النظرية لتكييف ميزان المدفوعات بموجب أسعار صرف أكثر مرونة، وإذا كانت الصفة التقليدية قد أطلقت على هذا المنهج فهذا لان طروحات روبنسون كانت متأثرة بالبيئة الفكرية للمدرسة الكلاسيكية، وجاء منهج المرونات كتطبيق مباشر لتحليل التوازن الجزئي لمارشال على أسواق منفصلة حول الصادرات والواردات، وعمى افتراض أن تحركات رأس المال مستتناة من هذا التحميل فإن فائض الواردات بالنسبة إلى قيمة الصادرات سوف يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات وهنا يمارس التخفيض في سعر الصرف دورا في تغيير سعر الصادرات والواردات حيث يتم زيادة عرض الاولى وتقليل الطلب على الاخيرة. وياشر التخفيض في سعر الصرف دوره في إحداث تحسن في ميزان المدفوعات من خلال تغيير مستوى الاسعار للسلع المحلية نسبة إلى السلع الاجنبية في كل من الاسواق المحلية والاجنبية مما يشجع على استبدال السلع الاجنبية المستوردة بالسلع المحلية في عمليات الاستيراد والانتاج كما أنه يزيد

¹ - زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 79.

من الطلب الخارجي على الصادرات لانخفاض أسعارها.¹ ويمكن التعبير رياضياً عن علاقة مرونة الصادرات والواردات وأثرها في إحداث التحسن في الميزان التجاري وفق الصيغة التالية:

$$\Delta Bf = V_{fx} \frac{e_x(n_x - 1)}{e_x + n_x} + V_{fm} \frac{n_m(e_m + 1)}{n_m + e_m} > 0$$

حيث:

ΔBf : التغير في الميزان التجاري.

V_{fx} : قيمة الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية.

e_x : مرونة عرض الصادرات المحلية على افتراض أنها لا نهائية.

n_x : مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات.

V_{fm} : قيمة الواردات مقومة بالعملة الأجنبية.

n_m : مرونة الطلب المحلي على الواردات.

e_m : مرونة عرض الواردات الأجنبية.

توضح العلاقة الرياضية السابقة أن المرونة تمثل الحلقات الرئيسية التي تحكم آلية تخفيض سعر

صرف العملة وأثرها على الميزان التجاري وفق افتراضات دالة مارشال لينركوندشن.²

¹ نوزاد عبد الرحمان الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص ص 69-70.

² علي عبد الرضا حمودي العميد، المداخل الحديثة في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، ص ص 6-7.

2- **منهج الاستيعاب (الامتصاص):** عرف الاستيعاب على أنه مجموعة نفقات الإستهلاك والإستثمار وفق مفهوم الامتصاص والاستيعاب يعرف ميزان المدفوعات على أنه الفرق بين المحصلات الكلية للمقيمين في دولة ما وما بين المدفوعات أو الإنفاق الكلي لهؤلاء المقيمين بمعنى آخر فإن الميزان هو الفرق بين الدخل القومي والإنفاق القومي لإقتصاد ما وتزامن ظهور منهج إستيعاب مع ظهور الفكر الكينزي أين انتقل الفكر الإقتصادي إلى مرحلة جديدة وأصبح مخططي السياسة الإقتصادية يستندون إلى أدوات التحليل الكمي واعتماد السياسة المالية وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.¹

3- **المنهج النقدي وتسوية الإختلال في ميزان المدفوعات:** يقوم هذا المنهج على تأكيد قاعدة أساسها أنه لا يمكن النظر إلى ميزان المدفوعات على أنه ظاهرة نقدية لا حقيقية وأي اختلال يحدث ما هو إلا اختلال رصيد وليس اختلال تدفق عليه فإن الإختلال ما هو إلا نوع من أنواع الإضطراب المرتبط بالإختلال في السوق النقدية أي بين ظاهرة عدم التوازن بين طلب وعرض النقود.

المطلب الثالث: آليات تسوية الخلل في ميزان المدفوعات

يعالج الخلل في ميزان المدفوعات لأي بلد حسب نظام الصرف المتبع سواء كان مرنا أو ثابت وذلك بهدف إعادة التوازن سواء تلقائيا أو بتدخل البنك المركزي.

أولاً: آليات تصحيح الإختلال في ميزان المدفوعات في ظل نظام سعر الصرف الثابت

إن إتباع نظام قاعدة الذهب أو عدم إتباع قاعدة الصرف بالذهب لا يخل بآلية التصحيح في ميزان المدفوعات لذلك يمكن أن تحل محل الذهب في آلية التصحيح تدفقات رأس المال في ظل نظام سعر الصرف الثابت ما دامت العلاقة بين الإحتياجات الدولية لذلك البلد وعرض النقد فيه ثابتة.

¹ - بن طرية حورية، مرجع سبق ذكره، ص ص 10-11.

ولغرض التبسيط نفترض أن الذهب (عملة قيادية) تمثل وسيلة التبادل الدولية لتصحيح الإختلال في ميزان المدفوعات تلقائياً في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة، ونفرض كذلك أن هناك مرونة في تدفقات الذهب معبرا عنها بالعملات الأخرى تبقى ثابتة، وبافتراض بلد يعاني العجز في ميزان مدفوعاته وبسبب العجز هناك تدفق كبير في الخارج من رأس المال، حيث المدفوعات في الخارج تتجاوز المستلمات وعليه فإن الطلب على الصرف سيتجاوز عرض الصرف الأجنبي عند سعر الصرف الثابت في ظل قاعدة الذهب، ومن هنا فإن سعر الصرف سيرتفع قليلاً إلى نقطة خروج الذهب من ذلك البلد لتسوية ميزان مدفوعاته من خلال تصدير الذهب (أو العملات القيادية)، وتخفيض عرض النقد بشكل متناسب، وهذا بدوره سيؤثر على أسعار الفائدة بشكل متناسب، وعلى الأسعار وعلى الدخل بحسب درجة استجابتها لتلك التغيرات مسبياً إعادة التوازن في ميزان المدفوعات من خلال المتغيرات الثلاثة أعلاه.¹

ثانياً: تعديل ميزان المدفوعات في ظل نظام الصرف المرن في ظل نظام أسعار الصرف المرنة

تتحدد القيمة الخارجية للعملة من خلال قوى العرض والطلب على العملات في أسواق الصرف الأجنبي لترسم سعر الصرف التوازني والذي يعرف بأنه السعر اللازم نظرياً على المدى القصير وعملياً على المدى الأبعد لتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات وتحقيق التوازن فيه.²

حيث أن هناك علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات وأسعار الصرف المرنة، وهي الوسيلة الأساسية في عملية التصحيح إذ ينظر إلى ميزان المدفوعات على أنه الفرق بين الكمية المطلوبة والمعروضة من عملة دولة معينة في سوق الصرف الأجنبي، هذا على خلاف المنهج السابق في التصحيح والذي يظهر النقل

¹ - سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص ص 126-127.

² - نواز عبد الرحمن الهيثي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص 54.

الأساسي في عملية التصحيح مستندا إلى حركة سعر الفائدة وتأثيراتها اللاصقة على بقية المتغيرات (الدخل ثم الأسعار) حيث أن معظم الثقل يقع على تحركات أسعار الصرف أي أن تأثير السعر هو الوسيلة التصحيحية الأساسية مع تأثير ثانوي لأسعار الفائدة والدخل (التصحيح الداخلي) والتي تعتمد بدورها على تأثير سعر الصرف.¹

فإذا حصل اختلال في ميزان المدفوعات وكانت الدولة تتبع أسعار الصرف المرنة فإن ميزان المدفوعات يعتدل بطريقة تلقائية نتيجة التغير لقوى العرض والطلب على العملة، والجدير بالذكر أن عملية التصحيح التلقائي في ميزان المدفوعات تعتمد على مرونة الطلب المحلي على السلع والخدمات المستوردة وكذلك على مرونة الطلب الأجنبي على صادرات البلد من السلع والخدمات، كما أن العجز في ميزان المدفوعات في البلد يؤدي أيضا إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة من وجهة نظر المحليين وبالتالي يقلل ذلك من حجم الإستيراد وفي نفس الوقت يزيد من حجم التصدير حتى يتوازن ميزان المدفوعات، وعلى العكس من ذلك إذا كان هناك فائضا في ميزان المدفوعات نتيجة أن المستلزمات التلقائية أكبر من المدفوعات التلقائية فإن سعر صرف العملة المحلية سوف يميل إلى الإرتفاع مقابل العملات الأخرى ومع بقاء العوامل الأخرى ثابتة كما هي فإن أسعار السلع والخدمات المحلية سوف تكون مرتفعة مما يؤدي إلى انخفاض كميات السلع والخدمات المصدرة إلى الخارج بسبب ارتفاع أسعارها من وجهة نظر المستوردين إضافة إلى أن الواردات المحلية من الخارج سوف تزداد.²

¹ - سمير فخري نعمة، مرجع سبق ذكره، ص 133.

² - موسى سعيد مطر، مرجع سبق ذكره، ص 22.

خلاصة الفصل:

تقوم كل دولة من خلال هيكلها المختلفة كوزارة المالية ووزارة التجارة بإعداد بيان رسمي بجميع المعاملات الدولية التي تتم خلال فترة معينة تكون سنة عادة كالصادرات والواردات السلعية والخدمية ورؤوس الاموال المقرضة وحركات الذهب النقدي التي تتحصل عليها او تدفعها للخارج بصفة دقيقة ودورية، ويعرف هذا البيان بميزان المدفوعات الذي يعتبر من اهم المؤشرات الاقتصادية واداة اساسية في التحليل الاقتصادي، وبالتالي فهو تسجيل نظامي يعكس مجمل المعاملات التي تتم في فترة زمنية محددة بين المقيمين في بلد معين والمقيمين في البلد الاخر. هذا الميزان سيماه الاساسية او الطبيعية هي التوازن العام، وهو الوضع الذي نادرا ما يتحقق في الحياة العملية اي ان الوضع الذي قد تواجهه الكثير من الدول من خلال علاقاتها الاقتصادية هو ان يكون هناك فروق جوهرية بين جانبي ميزان المدفوعات (الصادرات والواردات على وجه الخصوص) وبالتالي فهو ما يضعنا امام حتمية اختلال التوازن في هذا الميزان) سواء بالعجز او الفائض (وهو الامر الذي وجدت له الكثير من اليات التسوية، منها ما هو كلاسيكي متجذر في اعماق الفكر الاقتصادي ومنها ما هو حديث يتماشى مع الوضع العام والتطورات التي تحدث في الواقع الاقتصادي).

حيث يعتبر سعر الصرف من السبل المتاحة للتخلص من اثار الاختلال في ميزان المدفوعات باعتباره آلية عملية لتحقيق الاستقرار الخارجي المرغوب.

الفصل الثالث:

دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان

المدفوعات في الجزائر للفترة 2000-2023

تمهيد:

كان للقطاع الخارجي وتطوراته الدور الاساسي في الاقتصاد الجزائري بسبب التغيرات المستمرة التي لا يزال يعرفها إلى وقتنا الحاضر، وقد ارتبطت هذه التغيرات بالسياسات الاقتصادية الداخلية من جهة والاضاع الاقتصادية الخارجية من جهة أخرى دون أن ننسى الدور الفعال للمنظمات النقدية الدولية في تقديم مساعدات مالية وتقنية من أجل تفعيل مختلف عناصر الاقتصاد الوطني.

وقد شكلت سياسة سعر الصرف محور النقاش لما لها من أثر على الاتجاه الاقتصادي بصفة عامة والمعاملات الخارجية بصفة خاصة وذلك راجع إلى أن سعر الصرف لم يلعب الدور المطلوب في الاقتصاد الوطني حيث قامت بالعديد من التخفيضات في قيمة الدينار الجزائري محاولة بذلك الخروج من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق بالإضافة إلى إعادة التوازن لميزان مدفوعاتها. ولما كان لهذه السياسة آثار بليغة على القطاع الخارجي كان لابد من التطرق إلى أهم التطورات والاحداث التي عرفها الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة، ولذلك قسمنا هذا الفصل كما يلي:

المبحث الأول: واقع سعر الصرف وميزان المدفوعات في الجزائر خلال فترة الدراسة.

المبحث الثاني: وضع ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الدراسة

المبحث الثالث: أثر تغيير سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الدراسة

المبحث الأول: واقع سعر الصرف وميزان المدفوعات في الجزائر خلال فترة الدراسة

إن الجزائر كغيرها من البلدان العربية لم يكن نظام سعر صرف عملتها من خيارات السياسة الاقتصادية المحلية بل من تراث النظم السياسية الاستعمارية والتي كانت تعبيراً عن المصالح الاقتصادية والمالية للقوى الاستعمارية وممثليها وتحت الحكم الفرنسي الاستعماري كان سعر صرف الدينار مرتبطاً بعملة واحدة وهي الفرنك الفرنسي الذي وبعد تخفيض قيمته أصبح سعر صرف الدينار الجزائري منسوباً إلى سلة من العملات، ليشيد بعد ذلك سعر صرف الدينار جملة من التعديلات من أجل تقريبه من قيمته الحقيقية والتأثير والتأثر بوضعية أداء الاقتصاد الكلي.

المطلب الأول: مراحل تطور نظام الصرف في الجزائر

بعد التخلي عن النظام الاشتراكي والتوجه نحو اقتصاد السوق استوجب على الجزائر القيام بعدة إصلاحات في شتى المجالات خاصة في النظام المصرفي وسياسة سعر الصرف، حيث عرفت أنظمة تسعير الدينار الجزائري والصرف عدة تغييرات يمكن إدراجها فيما يلي:

أولاً: نظام الصرف الثابت بالنسبة لعملة واحدة (1964 - 1973)

أنشئ الدينار الجزائري في أبريل 1964 على أساس غطاء ذهبي يعادل 18.0 غرام من الذهب تعويضاً عن الفرنك الفرنسي الجديد الذي تم التعامل به بعد الاستقلال مباشرة، وخلال هذه الفترة كان نظام النقد الدولي مسيراً باتفاقية بروتوودز، والجزائر بصفتها عضواً في صندوق النقد الدولي وجب عليها التقيد بشروطه، وخلال هذه الفترة كان على كل بلد عضو التصريح عن تكافئ عملته بالنسبة إلى وزن محدد من الذهب، أو بالنسبة للدولار الأمريكي الذي يمثل مقدارا ثابتاً من الذهب، وحددت الجزائر سعر صرفها على أساس 1 دج = 1 فرنك فرنسي واستمر هذا التكافئ إلى غاية 1969 في الوقت الذي

الفصل الثالث دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة 2000-2023

لجأت فيه السلطات النقدية الفرنسية إلى تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي أمام الدولار الأمريكي، ولم يتبعه الدينار الجزائري في التخفيض وأصبح 1دج = 25.1 فرنك فرنسي في الفترة (أوت 1969 -ديسمبر 1973)، ولقد رافق تدهور العملة الفرنسية تراجع الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية تسديدا لقيمة الواردات الجزائرية، وارتبطت هذه الفترة بانهيار نظام بروتوودز والتخلي عن أسعار الصرف الثابتة وتبني أسعار الصرف المعومة، أي تغيير نظام تسعير الدينار¹.

الجدول رقم (01): تطور تسعيرة الدينار الجزائري مقابل الفرنك الفرنسي (1964 -1973)

السنة	1964	1965	1966	1967	1968	1970	1971	1972	1973	1974
التسعيرة دج/ FF	1.0	1.0	1.0	1.0	0.884	0.889	0.887	0.921	0.871	0.871
النسبة المئوية الأساس 1964	100	100	100	100	88.4	88.9	88.7	92.1	87.1	87.1

المصدر: مسعود بودخدخ، تأثير نظام الصرف على التوازنات الكلية للاقتصاد، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجيستر غير منشورة، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2010، ص 168 .

ثانيا: نظام الصرف الثابت بالنسبة لسلة من العملات (1974 -1986)

بعد انهيار نظام بروتوودز وتعميم نظام تعويم الصرف على المستوى الدولي، لجأت الجزائر إلى ربط عملاتها على أساس سلة تتكون من 14 عملة دولية، حيث تعطي كل عملة وزن محدد داخل السلة يعتمد في تحديده على نسبة الواردات مع الشركاء التجاريين الرئيسيين إلى إجمالي التجارة، حيث يقوم البنك المركزي بمراجعتها دوريا، والهدف من هذا النظام هو ضمان استقرار الدينار، فارتفاع قيمة عملة معينة

¹ - سلمى دوحة، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل عالجها دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العموم التجارية، تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015، ص ص 160-161.

داخل السلة يعني انخفاض العملات الأخرى بالنسبة لتلك العملة والعكس، وبالتالي فإن القوة الشرائية للدينار الجزائري أصبحت تتحدد عن طريق علاقة ثابتة بين هذا الأخير وسلة من عملات اختيرت على أساس وزنها وأهميتها في المبادلات والتسويات الخارجية، ويلعب الدولار الأمريكي دور العملة الوسيطة باعتباره العملة الرئيسية التي يتمحور حولها هذا النظام بحيث تسمح تسعيرته على مستوى سوق صرف باريس بتحديد.¹

تسعيرة بقيمة العملات المكونة للسلة، ومنه تحديد القيمة الخارجية للدينار ويقوم البنك المركزي بحساب سعر صرف الدينار بالنسبة إلى العملات المسعرة بإتباع الخطوات التالية:²

- 1- حساب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي.
- 2- حساب المتوسط المرجح للتغيرات النسبية للعملات التي تتكون منها سلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي.
- 3- حساب سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري.
- 4- بعد اعتماد هذه الخطوات يتم حساب أسعار صرف الدينار الجزائري بالنسبة للعملات الأخرى المسعرة من طرف البنك المركزي والتي تحسب بطريقة أسعار الصرف المتقاطعة.

¹- مرجع نفسه، ص 161.

²- لعلو موسى بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص 292.

الجدول (02): تطور سعر الصرف الرسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1974-1986)

السنة	1974	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986
سعر الصرف دج/\$	4.18	3.84	4.32	4.59	4.79	4.98	5.03	4.70

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير البنك الجزائري <https://www.bank-of-algeria.dz>

يوضح الجدول تطور سعر الصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1974-1988) ويتضح من خلال الجدول الاستقرار النسبي لسعر الصرف الإسمي للدينار الجزائري، وهذا راجع لكون أسعار العملات تتحدد وفقا لقوى العرض والطلب في السوق في ظل الرقابة الصارمة على الصرف.

ثالثا: مرحلة تعديل الدينار الجزائري (1987-1994)

عقب الأزمة البترولية لعام 1986 والتي أرغمت الحكومة على تبني خطى سريعة من أجل تغيير وجهة النظام الاقتصادي إلى اقتصاد السوق، حيث أخذ موضوع استعادة الدينار الجزائري لقيمته الحقيقية حصة الأسد من البرامج الإصلاحية فتم إدخال تعديل معدل الصرف الرسمي بغية إيصاله إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الأجنبية مع المتاح من العملة الصعبة ولإجراء عملية التعديل، تبنت السلطة النقدية سياسة الإنزلاق التدريجي للدينار من نهاية 1987 إلى بداية 1991، التي رافقتها جهود من أجل إعادة النظر في تحرير التجارة الخارجية وتدفقات رؤوس الأموال، وبتاريخ 1991/09/30 وفق لاتفاق مع صندوق النقد الدولي تم التخفيض بـ 22% وبموجب اتفاق آخر مع

الفصل الثالث دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر
للفترة 2000-2023

صندوق النقد الدولي في 6/04/1994 الذي أفضى بتخفيض ثاني بمقدار 17.40 % لتصل عدد الوحدات المقابلة للدولار الأمريكي إلى 36 دينار¹.

الجدول رقم (03): تطور سعر الصرف الرسمي لدينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1987-1994)

السنة	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994
سعر الصرف دج/\$	4,849	5,914	7,608	8,957	18,472	21,836	23,345	35,058

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير البنك الجزائري <https://www.bank-of-algeria.dz>

رابعاً: بعد 1994 إلى يومنا هذا

لقد لجأت الجزائر في العديد من المرات إلى خفض قيمة العملة الوطنية منذ اتفاق إعادة جدولة المديونية الخارجية واتفاق التمويل الموسع مع صندوق النقد الدولي، حيث خفض قيمة الدينار بنسبة 17.40% وكان قبل ذلك قد فقد 50 % من قيمته عام 1990، وما بين 25 % و 30 % ما بين 1991 و 1993. وفي عام 1994 قامت السلطات بتخفيض الدينار في مرحلتين المجموع 70 % وذلك ما بين شهر أفريل وسبتمبر 1994 وخلال هذه السنة حدد نظام سعر الصرف بنظام التعويم المدار بين البنك المركزي والبنوك التجارية وبين 1995 و 1998 ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار بأكثر من 20 % وتبعه انخفاض بحوالي 13 % بين 1998 و 2001 وتواصل هذا الانخفاض خلال 16 شهر المالية وهذا الى أوائل 2002. وفي جانفي 2003 قام البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح ما بين 2 % و 5 % وهذا الإجراء يهدف أساساً للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق

¹ عبود عبد المجيد، أثر تغيرات سعر الصرف على أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري دراسة قياسية باستخدام نماذج أشعة الإنحدار الذاتي (var) خلال الفترة 1990 - 2015، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، جامعة طاهري محمد باشري، الجزائر، 2017، ص ص 180-181.

الفصل الثالث دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة 2000-2023

الموازية، لاسيما بعد اتساع الفارق بين القيمة الإسمية للدينار الرسمي وقيمة العملة الوطنية في السوق السوداء مقابل أبرز العملات الأجنبية، وبين جوان وديسمبر 2003 ارتفعت قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي بحوالي 11% وارتفع سعر الصرف الحقيقي الفعلي بـ 5.7% أما في سنة 2005 وصل سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الواحد حوالي 3625.73 و3014.91 بالنسبة للأورو وفي سنة 2006 انخفض إلى حوالي 6464.72 بالنسبة للدولار و2447.91 بالنسبة للأورو، وواصل انخفاضه بالنسبة للدولار إلى 82.66 في نهاية 2007، أما الأورو فقد ارتفع إلى 33.98 في هذه الفترة¹. والجدول الموالي يوضح ذلك:

¹ - شعيب بولوة، رحيمة خياط، سياسة سعر الصرف الجزائري نمذجة قياسية للدينار الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، ص 124.

الفصل الثالث دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر
للفترة 2000-2023

الجدول رقم (04): تطور سعر الصرف الرسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1994-
(2023)

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
سعر الصرف دج/\$	32.058	47.662	54.748	57.707	58.739	66.573	75.259
السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
سعر الصرف دج/\$	77.215	79.681	77.394	72.060	73.276	72.646	69.292
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
سعر الصرف دج/\$	64.582	72.647	74.385	72.937	77.535	79.368	80.579
السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
سعر الصرف دج/\$	100.69	109.44	110.96	116.62	119.36	126.83	135.11
السنة	2022	2023					
سعر الصرف دج/\$	142.00	135.84					

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير البنك الجزائري

المطلب الثاني: سياسات سعر الصرف في الجزائر

مرت سياسة الصرف في الجزائر بعدة مراحل وقوانين ومن بين هذه السياسات سياسة الرقابة وسياسة

تخفيض قيمة العملة وفي هذا المطلب سوف نتطرق لكل منهما.

أولاً: سياسة الرقابة على الصرف في الجزائر

تعني الرقابة على الصرف رقابة الدولة عن طريق البنك المركزي والبنوك التجارية المختلفة على

التعامل في الذهب والعملات الأجنبية، وبذلك يكون للدولة رقابة على شراء وبيع العملات الأجنبية،

وتتبع الدولة الرقابة على الصرف عندما ترغب في التحكم في أسعار العملة الوطنية في الأسواق الدولية،

كما يتبع نظام الرقابة على الصرف غالبا لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات أو الأحوال التي تفشي فيها الدول هروب رؤوس الأموال إلى الخارج¹، وتميز نظام الرقابة الجزائري حين بدأ تطبيقه سنة 1963 عن غيره بالخصائص التالية:

- مراقبة التدفقات النقدية في السوق الدولية وتأثيرها على الدينار من أجل المحافظة على استقرار أسعار صرف الدينار الجزائري؛
- إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني بتوجيه وسائل الدفع الخارجية المتاحة من أجل تمويل النشاطات ذات الأولوية.

ولقد مر نظام الرقابة على الصرف بالمراحل الأساسية التالية:

1- الرقابة على الصرف قبل قانون 90-10: ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى ما يلي:

- أ. مرحلة حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية (1963-1970): كان هدف السلطات في هذه المرحلة هو حماية اقتصادها الناشئ والنهوض به من خلال العمل على توسيع شبكة العلاقات الاقتصادية مع الخارج، وتم استخدام عدة أدوات لتنظيم الرقابة على الصرف تمثلت في:²
 - نظام الحصص: حيث يجب على كل العمليات التي تتم بالعملة الصعبة أن تحصل على ترخيص من قبل وزارة المالية والهدف من هذا الاجراء هو إعادة توجيه الواردات حسب قدرات كل منطقة، والحد من السلع الكمالية والادارة الجيدة للعملة، وحماية الانتاج الوطني وتحسين وضع الميزان التجاري؛

¹- محمد فايزة، اختلال سعر الصرف الحقيقي فعالية سعر الصرف الموازي دراسة قياسية لحالة الجزائر 1974-2012، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، اقتصاد قياسي بنكي ومالي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015، ص 100.

²- بربري محمد لمين، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2011، ص 2

• تنوع العلاقات التجارية وبرايم العديد من الاتفاقيات الثنائية مع مختلف الدول من أجل توسيع مجال المبادلات التجارية وتحقيق المزيد من الاستقلالية؛

• الاحتكار المباشر للتجارة الخارجية بواسطة مجموعة من المؤسسات الوطنية المسيرة مباشرة من طرف الدولة.

ب. المرحلة الثانية 1971-1977: تمثل هدف الرقابة خلال هذه المرحلة بتحقيق هدفين أساسيين هما

تحديد سعر صرف الدينار بغرض الحفاظ على استقراره واستقلاله اتجاه العملات القوية؛ جعل الاقتصاد الوطني بعيدا عن تقلبات الاقتصاد العالمي وعزله عن تقلبات الاسواق والاسعار العالمية.

ج. مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1978-1987): شهدت هذه المرحلة مصادقة المجلس

الشعبي الوطني على قانون احتكار الدولة للتجارة الخارجية حيث يتم إقصاء الوسطاء من هذا المجال، إضافة إلى إدخال إصلاحات جذرية على الوظيفة البنكية بموجب القانون المتضمن استعادة البنك المركزي لدوره كبنك للبنوك حيث تم وضع نظام بنكي على مستويين وذلك بالفصل بين البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض ونشاطات البنوك التجارية.

2- الرقابة على الصرف بعد قانون 90-10: إن البنك المركزي من خلال قانون النقد والقرض أصبح

يعرف ببنك الجزائر، وهو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي التام بحيث لا يخضع للمحاسبة العامة، المراقبة مجلس المحاسبة، وذلك من أجل تجسيد سياسة نقدية ومالية جديدة، يتبع بنك الجزائر القواعد المادية التي تطبق في المحاسبة التجارية بحيث يعتبر تاجرا في علاقته مع

الغير تتمثل مهامه في إطار قانون 90/10 كما يلي:¹

¹ هجيرة عبد الجليل، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري - دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2011_2012، ص 77- 78.

- تنظيم التداول النقدي؛

- مراقبة وتنظيم الصرف؛

- تسيير المديونية الخارجية؛

- تسيير المديونية الخارجية .

كما حدد هذا القانون صالحيه مجلس النقد و القرض في مجموعة من النقط أهمها مراقبة الصرف و تنظيم سوقها بالإضافة إلى رقابة الحقبة للبرنامج العام للتجارة الخارجية إلى جانب إنشاء لجنة الاقتراض مقرها في البنك المركزي ومهمتها مراقبة قروض الخارجية خاصة تلك التي تفوق المليون بين دولار وفي سنة 1995 أنشأت سوق ما بين البنوك ووفقا لذلك أصبح للبنوك التجارية حق التعامل فيما بينها العملات الأجنبية بيعا وشراء و تساهم بما نسبته % 50 من عائدات الصادرات من غير المحروقات، كانت تسلم في السابق لبنك الجزائر كما أصبح بإمكانها التمتع بوضع الصرف أو النقد الأجنبي توضع كودائع لدى بنك الجزائر مقابل فوائد تتطابق والفوائد السائدة في سوق المالية الدولية.

ثانيا: سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري

يواجه الاقتصاد الجزائري اختلالات اقتصادية كبيرة. واعتبار بأن أسعار الصرف تعتبر أهم وسيلة لمعالجة هذه الاختلالات، عمدت الحكومة الجزائرية إلى تخفيض العملة الوطنية في عدة مناسبات، وخاصة قيمتها الخارجية أمام العملات الارتكازية، وذلك لاسباب التالية:

- عجز شبه دائم في ميزان المدفوعات بداية من 1975 الذي يتميز بحساب جاري يتراوح بين عجز وفائض وميزان رأسمال في عجز مستمر؛
- التآكل المستمر للاحتياطيات الصرف مقابل مديونية خارجية ثقيلة؛

- عجز الميزانية والذي كان سمة الاقتصاد الجزائري حيث بلغ أقصاه سنة 1993 بحوالي 190 مليار دج إلا أن زيادة الإنفاق الجاري دعت إلى ضرورة القيام بإجراءات لتقليص هذا العجز؛
- أن تقييم الدينار بأكثر من قيمتها والرقابة المشددة عليها جعلت من سوق الصرف الموازي يظهر ويزدهر لتلبية طلبات المتعاملين، حيث أدى تطوره إلى نشوء سعر صرف متعدد في الجزائر وهو مخالف لما نص عليه قانون النقد والقرض، والتخفيض يمكن القضاء على السوق الموازية أو على الأقل تقليص نشاطها وزيادة القدرة الشرائية للمواطنين، وقد عمدت لتخفيضها في إطار تحقيق ما يلي:

- مواجهة أسعار الصرف المغالية فيها؛
- الحيلولة دون ارتفاع سعر الصرف الحقيقي لتحقيق تصحيح شامل للأسعار؛
- المحافظة على القدرة التنافسية لمنتجات السلع الوطنية وتوسيع أسواق الصادرات، ومن ثم الزيادة في النمو الاقتصادي الوطني؛
- إدارة سعر الصرف وتحسين فعالية نظام الصرف الأجنبي.

ويمكن القول أن الهدف الرئيسي من سياسة تخفيض العملة الوطنية هو إعادة التوازن لميزان المدفوعات وذلك بزيادة الصادرات وتخفيض من الواردات، حيث حاولت الحكومة الجزائرية منذ سنة 1990 معالجة مشاكل العجز في ميزان المدفوعات وعادة التوازن لها، لأن عملية التخفيض تؤدي إلى إحداث تغييرات على أسعار كل من الصادرات والواردات، وهذا ما يعرف بنظرية المرونات، وذلك من خلال التركيز على تطور الميزان التجاري وعلاقته بعملية التخفيض بالاعتماد على دراسة مرونتي الصادرات والواردات:

- مرونة الصادرات: نظريا فإن تخفيض سعر العملة الوطنية يؤدي إلى زيادة الصادرات من السلع الوطنية مما يخلق زيادة في النمو الطلب الخارجي عليها، وبالتالي زيادة في حجم الصادرات الوطنية

وانخفاض في واردات الدولة من السلع والخدمات، مما ينتج عنه تخفيض العجز في الميزان التجاري .
فإن أول شرط لنجاح التخفيض من جانب الصادرات هو تمتع الطلب الخارجي على الصادرات والعرض الداخلي لها بمرونة كبيرة، وفي الجزائر يشكل هيكل الصادرات عائقا حقيقيا أمام هذا الشرط، حيث لا يتمتع هذا الأخير بالمرونة الكافية التي تتجاوب مع عملية التخفيض، بل وشبه منعدم المرونة على بعضها.

فصادرات الجزائر تتميز بسيطرة قطاع المحروقات عليها بنسبة ال تقل عن ال 90% من متحصلات التصدير بالعملة الصعبة، وهذا القطاع ال يعد مرنا أبدا لسعر الصرف ال انخفاضه وال ارتفاعه ألن العرض والطلب عليه محدد من السوق الدولي والدول المنظمة " كالجزائر تعد من الدول المتلقية لقيمة حصتها الواجب انتاجها وبالتالي فليس بإمكانها ال الرفع ولا التقليل من قيمة صادراتها من المحروقات استجابة لتغير الأسعار.

أما ما تبقى من نسبة الصادرات، فهي خارج قطاع المحروقات، وهي كذلك لا تتميز بمرونة كافية خاصة من ناحية العرض الداخلي نظرا لمحدودية القطاع الانتاجي وعدم تنوعه، فأغلب هذه المنتجات ذات قيمة إضافية بسيطة وليست ذات جودة عالية تمكنها من المنافسة في الاسواق الخارجية، وما تبقى فهو من صادرات بعض المواد الأولية والتي مهما كانت مرنة تجاه الطلب الخارجي فهي لا تحقق التغيير المنشود نظرا لضعف نسبتها ضمن الصادرات الأخرى.

- مرونة الواردات: من الناحية النظرية تؤدي عملية تخفيض قيمة العملة الى ارتفاع أسعار الواردات ان تخفيض العملة من مقومة بالعملة الوطنية وبالتالي ينقل الطلب المحلي والاجنبي نحو السلع المحلية، وجانب الواردات يعتمد نظريا على وجود مرونة معتبرة للطلب الداخلي على الواردات، إلا أن هذا الأخير كذلك غير متوفر في الاقتصاد الجزائري لان تركيبة الواردات كلها من السلع الضرورية أو المدخلات

الانتاجية وبالتالي فإن التخفيض في قيمة العملة سيجعل من تغير مرونة الطلب عليها أمرا صعبا من ناحيتين، السلع الضرورية لا غنى وبالتالي سوف يستمر استيرادها زاد سعرها أم نقص وخصوصا التي ليس لها بدائل محلية، أما المدخلات الصناعية والتكنولوجيات فارتفاع سعرها بالعملة المحلية الناتج عن خفض قيمة العملة سيتقل كاهل المنتج بتكلفة إضافية وارتفاع الأسعار المحلية ولربما يلغي الأثر المرجو من التخفيض بزيادة كلفة المنتج والذي يراهن عليه بالانخفاض لزيادة التصدير.

بالإضافة إلى كل هذا تحوي الواردات جزءا من السلع الكمالية و السلع الرفاهية والتي تعتبر عديمة المرونة نظرا الارتباط اقتنائها بفئات معينة، وهي تستعملها وان ارتفع ثمنها، ولذا يمكننا الحكم على أن سياسة التخفيض من المحتمل جدا أن لا تنقص من قيمة الواردات حتى وان كانت مكلفة بالعملة الوطنية لأسباب المذكورة آنفا، وبالتالي المزيد من التدفقات النقدية نحو الخارج ويبقى الاقتصاد يعاني من تحمل هذا النزيف.

المطلب الثالث: البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري

إن الخطوات المتبعة من طرف السلطات النقدية من أجل تقريب الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية قصد السماح للبرامج والمؤسسات الاقتصادية بالتجاوب معها بالشكل الذي يسمح للدينار الجزائري بالمساهمة في تحسن مناخ الاقتصاد الوطني وتحسن وضعية المؤشرات الاقتصادية الكمية والجزئية بغية تحقيق الأبعاد الاقتصادية التالية:¹

أولاً: استقرار سعر الصرف

إن بنك الجزائر هو من يؤثر في سوق الصرف حيث يتحصل البنك المركزي على موارده من العملة الصعبة من إيرادات المحروقات وهو الذي يعمل على المحافظة على الاستقرار الكمي من خلال البحث عن توازن ومرونة سعر صرف العملة الوطنية، حيث يمثل هذا الاستقرار عامل مهم يساهم في المحافظة على معدلات تضخم معتدلة، ومن جهة أخرى ضمان تنافسية المؤسسات الوطنية لتفادي تقلبات الصرف، ومنه فإن استقرار سعر الصرف هو رهان عاملين:

- امتلاك كمية معتبرة من احتياطات الصرف: حيث أن هذه الاحتياطات تساعد على استقرار سعر الصرف، وبالتالي فبنك الجزائر غير مسؤول عن استقرار هذا الأخير عندما تتخفف مستوى الاحتياطات، فعند انخفاض أسعار البترول لسنوات 1998 و1999 بلغ متوسط سعر البرميل 5.19 لينخفض بعد ذلك إلى 9.12 دولار، لتتخفف بذلك احتياطات الصرف إلى 8 ملايين دولار.

- سياسة نقدية مخصصة: إن اعتماد سياسة نقدية سليمة شرط أساسي لاستقرار أسعار الصرف لأن أي إنزلاق تضخمي ناتج عن سوء التسيير للعملة سوف يؤدي إلى تدهور قيمة العملة الوطنية، ولهذا ومن أجل تدارك فارق التضخم بالنسبة للشركاء التجاريين لابد من زيادة قيمة الدينار.

¹ - سلمى دوحة، مرجع سبق ذكره، ص 180.

ثانيا: ارتفاع احتياطات الصرف:

إن ارتفاع احتياطات الصرف والتي ترجع إلى النهوض بأسعار النفط لسنة 1999 كان له الأثر الواضح والسريع على توازن سوق الصرف، حيث يتم تسجيل عرض مرتفع للعملة الصعبة لسنوات 2000-2002-2002 والذي قابله طلب على العملات الأجنبية حيث عرفت سنتي 1999 و2000 ارتفاعا كبيرا فاق كل التوقعات للاحتياطات الرسمية بلغت ما قيمته 4.4 مليار دولار على التوالي، ثم واصل الارتفاع بوتيرة متسارعة إلى أن بلغ سنة 2009 ما قيمته 91.148 مليار دولار أو ما يعادل 34 ضعف قيمته سنة 1999 حيث أصبح معدل تغطية واردات السلع والخدمات. طرف احتياطات الصرف سنة 2009 تقدر بأكثر من 36 شهر مقابل 35 شهر سنة 2008 وما يقارب 24 شهر سنة 2004، هذه الزيادة نتيجة التحسن المستمر في الرصيد الكلي لميزان المدفوعات.

إضافة إلى البعدين السابقين، يهدف تحرير سعر صرف الدينار الجزائري إلى ما يلي:¹

- العمل على تخفيض الواردات وزيادة الصادرات؛
- الحد من نشاط وتوسع سوق الصرف الموازن من خلال تحسين وتكثيف عمليات البنوك الخاصة بالتمويل والصرف بأقل تكلفة؛
- العمل على إبراز المكانة التنافسية للمنتج المحلي أمام المنتج الأجنبي؛
- تعزيز قدرة الدولة على التكيف مع الصدمات الخارجية كيفية التعامل معها، حيث أن سعر الصرف المرن يعمل على إمتصاص آثار الصدمات؛
- التقليل والحد من عمليات تهريب وتحويل رؤوس الاموال إلى الخارج؛

¹ - سمير آيت يحي، التعويم المدار بين التصريحات والواقع، مجلة الباحث، العدد 09، جامعة تبسة، الجزائر، 2011، ص 86.

- زيادة استقلالية بنك الجزائر ونمو احتياطي الصرف بسبب تقلص تدخلات بنك الجزائر في سوق الصرف، وبالتالي فسح المجال للسلطات العمومية باستغلالها في إعادة بناء وهيكله النقض الموجود في اقتصاد البلد.

المبحث الثاني: وضع ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الدراسة

يعرف ميزان المدفوعات الجزائري بأنه السجل الإجمالي التي تدون به كل العمليات مع العالم الخارجي ولا يختلف ميزان المدفوعات الجزائري في هيكله عن غيره من موازين مدفوعات باقي الدول إلا من حيث ما يعكسه من وضع إقتصادي خاص بالجزائر وسنتطرق في هذا المبحث إلى كل من مميزات ميزان المدفوعات الجزائري، مشاكل التنبؤ به وتطوره.

المطلب الأول: خصائص ميزان المدفوعات الجزائري

ينعكس على ميزان المدفوعات الجزائري دور الصادرات النفطية في شحن الحساب الدائن، وواردات المواد الأساسية خصوصا في جهة المدين. وهاتان الميزتان ما يمكن أن تلخص حالة الميزان التجاري الجزائري، وبالتالي تمثل نسبة كبيرة من ميزان المدفوعات، بحيث يمكن التعرض لذلك بشيء من التفصيل فيما سيأتي:

1- عدم استقرار أسعار الصادرات: تعتبر الجزائر من الدول أحادية التصدير حيث تمثل المحروقات نسبة تفوق 90% من صادراتها، وبالتالي تخلق خصائص العرض والطلب على هذه المنتجات مشكلات خاصة فيما يتعلق بعدم استقرار أسعارها، حيث كلما كانت أسعار المحروقات أكثر تعرضا لتقلبات الأسعار كلما زاد احتمال تعرض ميزان المدفوعات للعجز مما يستوجب على الدولة تكوين احتياطات دولية أكبر حتى ولو تمتعت الصادرات بدرجة عالية من الاستقرار، ولا تقف خطورة تقلبات أسعار الصادرات على ظهور العجز في ميزان المدفوعات فحسب بل يمتد ذلك إلى عدة متغيرات اقتصادية هامة كمستوى الدخل

ومستوى التشغيل والاستهلاك والادخار والاستثمار وعلى حصيلة الضرائب، إضافة على تأثير ذلك على طاقة الدولة في الاستيراد، إذ تتوقف قدرة الدولة على الاستيراد في المدى الطويل على قدرتها على التصدير.

كما يؤثر تقلب حصيلة الصادرات على ميزان المدفوعات تأثيرا سلبيا حيث ينتقل هذا الأثر من خلال أثر تذبذب حصيلة الصادرات على العملات الأجنبية المتاحة للدولة، وذلك باعتبار أن تيارات دخول وخروج رؤوس الأموال وعوائدها تؤثر على ميزان المدفوعات، فلما يفوق تيار خروج الأموال للاستثمار في الخارج لفترة ما تيار دخول عوائد الاستثمار بالخارج فإن هذا يشكل ضغطا عليه.

2- انخفاض معدل التبادل الدولي: حيث يقصد بمعدل التبادل الدولي على أنه النسبة بين أسعار الصادرات وأسعار الواردات ويمكن تلخيص أسباب تدهور معدل التبادل الدولي للدول النامية عموما فيما يلي:

• المنافسة الشديدة بين صادرات الدول النامية نتيجة تماثلها، مما يؤدي بالضرورة إلى انخفاض أسعارها؛

• مرونة الطلب على السلع الأولية (صادرات الدول النامية)؛

• اختلاف هيكل السوق الدولي للسلع الأولية والسلع الصناعية، حيث أن سوق السلع الأولية عالي المنافسة، مما يؤدي في الحال إلى انخفاض الأسعار، بخالف سوق السلع الصناعية أقل تنافسية، ومن ثم بمقدور المنتجين مقرري الأسعار مقاومة ذلك الضغط التنافسي للأسعار.

ومن هنا نرى أن تدهور معدل التبادل الدولي لغير صالح الدول النامية يمثل أحد القوانين الاقتصادية الموضوعية في علاقات التبادل المتكافئ في الاقتصاد الرأسمالي العالمي بين الدول النامية والدول المتقدمة، والذي يتسنى من خلال استغلال ثروات الدول النامية وتعرض موازين مدفوعاتها للاختلال

مستمر لقد أسفرت جولة الأورجواي عن مجموعة من التدابير تؤثر سلبا على معدل التبادل للجزائر، وأهم هذه التدابير:

• إلغاء الدعم الموجه للمصادرات الزراعية، وهذا ما سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعارها مما يؤدي إلى ارتفاع فاتورة الغذاء بالنسبة لهذه الدول؛

• اتفاقية حماية الملكية الفكرية تجعل الدول النامية غير قادرة على اللجوء إلى أساليب الانتحال أو التقليد، وهي الأساليب التي اعتمدها سابقا بعض الدول النامية لتحقيق الإقلاع الصناعي كما كان حال دول شرق آسيا، وأمام ضعف ميزانية البحث والتطوير في الدول النامية تجد نفسها مجبرة على تحمل تكاليف كبيرة للحصول على التكنولوجيا.

3- ضعف القاعدة الإنتاجية: تتميز القاعدة الإنتاجية في الدول النامية عامة بعدم التنوع والأحادية في العديد منها مثل الجزائر، مما يجعل هذه الاقتصاديات عرضة لتقلبات أسعار صادراتها كما أشرنا سابقا، وبالتالي ضعف قدرتها التنافسية سواء في السوق الداخلي أو الدولي.

ويتجزم ضعف أداء القطاع الصناعي عدة أمور منها هيمنة الصناعات الاستخراجية عليه، وهي صناعات تركز على المواد الأولية. مما يجعل أداء هذا القطاع مرتبط بالتطورات في الأسعار والطلب العالمين على هذه المواد، وهكذا فإن إنتاجية الجزائر تعتبر ضعيفة، أما بالنسبة للقطاع الزراعي فهو يشبه القطاع الصناعي في تذبذبه الملحوظ في أدائه والانخفاض الكبير في معدلات الإنتاجية فيه مقارنة بالمعدلات العالمية.

المطلب الثاني: مشاكل التنبؤ بميزان المدفوعات

يتعرض إعداد ميزان مدفوعات الجزائر والتنبؤ بوضعيته المستقبلية إلى بعض الصعوبات التي تشير إلى أهمها فيما يلي:

أولاً: ضعف نظام المعلومات الاقتصادية الكلي وتأخر نظام الحسابات القومية

تتميز المعلومات في الجزائر بالكثير من النسبية وعدم الدقة، بما يجعل السياسات المبنية عليها تطرح الكثير من اعتبارات المصادقية، لأن هذه الأخيرة لا يمكن تحقيقها إلا إذا تأكد الأعوان الاقتصاديون من أن السلطات الاقتصادية لن تقوم بمراجعة تصرفاتها. كما أن السياسات المتعلقة بميزان المدفوعات تعاني من مشكلة المصادقية وذلك لكون المعلومات في الجزائر تعاني من جوانب قصور عديدة أبرزها:

- عدم القدرة على تقدير التغيرات والتقلبات العشوائية التي تتعرض لها المقادير الاقتصادية بالنظر إلى المدة الزمنية الكبيرة التي يستغرقها إعداد البيانات، وهكذا يظهر عدم اتساق بين تغيرات الهيكل الاقتصادي شديد الحساسية لتقلبات السوق العالمية من جهة وطريقة التواصل إلى المعلومات من جهة أخرى، وذلك أن نظام المحاسبة الوطنية الجزائري الحالي غير قادر على إعداد بعض الجداول، كجدول العمليات المالية أو التأخر في إنتاج بعض الجداول الأخرى كجدول المدخلات والمخرجات؛
- عدم موافقة نظام الحسابات الوطنية الجزائري للأنظمة المحاسبة الدولية، إذ أن النظام المحاسبي الوطني الجزائري لازال يستلهم الكثير من جوانبه من القواعد التي تحكم المحاسبة للنواتج المادي رغم تحولها لاقتصاد السوق الحر.

ثانياً: صعوبة معرفة المتغيرات المؤثرة على سلوك المؤسسات وأداء ميزان المدفوعات

حيث يعتمد التنبؤ بصفة أساسية على مدى القدرة على تحديد المتغيرات المحددة لسلوك المؤسسات بما يساعد على نمذجتها، فقد يؤثر حجم الواردات المحلية على أسعارها فضلاً عن تأثير أسعار الصرف

عليها، واعتبار ميزان المدفوعات سجل شامل لمختلف التعاملات الخارجية فيمكن الإشارة إلى بعض مشكلات التنبؤ به على النحو التالي:

- صعوبة إدراك المتغير الأساسي الذي يتحكم في الحصيلة بالنقد الأجنبي؛
- صعوبة تحديد القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري أخذا بعين الاعتبار الأسعار الداخلية مقارنة بالأسعار الخارجية لما لذلك من ارتباط بالدورات الاقتصادية في البلدان النامية من جهة، وبتحركات وتقلبات أسعار الصرف المعمومة من جهة أخرى؛
- صعوبة معرفة تأثير كل من سياسات العرض والطلب على ميزان المدفوعات لما لهما من تداخل في النهاية، وبالتالي صعوبة الاختيار بين إحداهما؛
- عدم اتساق البيانات بالنظر إلى اختلاف مصادرها فضلا على مدى مصداقيتها ومدى القدرة على تحديد أيهما أولى بالإعتبار.

المطلب الثالث: تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2023)

ذكرنا سابقا أن ميزان المدفوعات هو السجل الإجمالي التي تدون به كل العمليات مع العالم الخارجي وهو ما يكرس العلاقة الوثيقة بينه وبين سعر الصرف باعتبار هذا الأخير من الآليات البالغة الأهمية في التأثير على وضعية ميزان المدفوعات وهو ما حتم علينا معرفة التطورات التي عرفها ميزان المدفوعات في فترة الدراسة (2000-2023).

أولا: تطور رصيد العمليات الجارية

يعتبر حساب العمليات الجارية أهم بنود ميزان المدفوعات لأنه يسجل حركة السلع والخدمات (الصادرات والواردات) التي تمثل أهم العلاقات الاقتصادية الخارجية لأي دولة ويسمى أيضا بحساب الدخل لأنه يشمل كافة المعاملات الدولية التي من شأنها التأثير على حجم الدخل القومي بالزيادة أو النقصان.

الفصل الثالث دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر
للفترة 2000-2023

الجدول رقم (05): تطور رصيد العمليات الجارية لميزان المدفوعات خلال الفترة

الوحدة: مليار دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
تطور رصيد العمليات الجارية	8.93	7.06	4.37	8.84	11.12	21.23	28.95	30.54	34.45
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
تطور رصيد العمليات الجارية	0.40	12.14	17.76	12.41	1.15	-9.27	-27.30	-26.55	-22.32
السنة	2018	2019	2020	2021	2022	2023			
تطور رصيد العمليات الجارية	-16.88	-16.91	-18.68	-4.51	19.45	-			

المصدر: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقارير السنوية، 2000-2023.

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه أن رصيد العمليات الجارية سجل طيلة الفترة (2000-2013)

فائضا بقيم متدببة حيث سجل سنة 2008 أعلى قيمة تقدر بـ 34.45 مليار دولار وهذا بفعل الفائض

المسجل في الحساب التجاري نتيجة لارتفاع أسعار البترول لتلك الفترة لينخفض بعدها مباشرة سنة 2009

إلى قيمة 0.402 مليار دولار ويفسر هذا الانخفاض إلى انخفاض رصيد الميزان التجاري وهذا راجع إلى

الظروف الاقتصادية وحدث الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى انخفاض الطلب على البترول وانخفاض

أسعارها ثم ارتفع من جديد سنة 2010 بقيمة 12.149 مليار دولار ويعود هذا إلى سبب تخوف الدولة

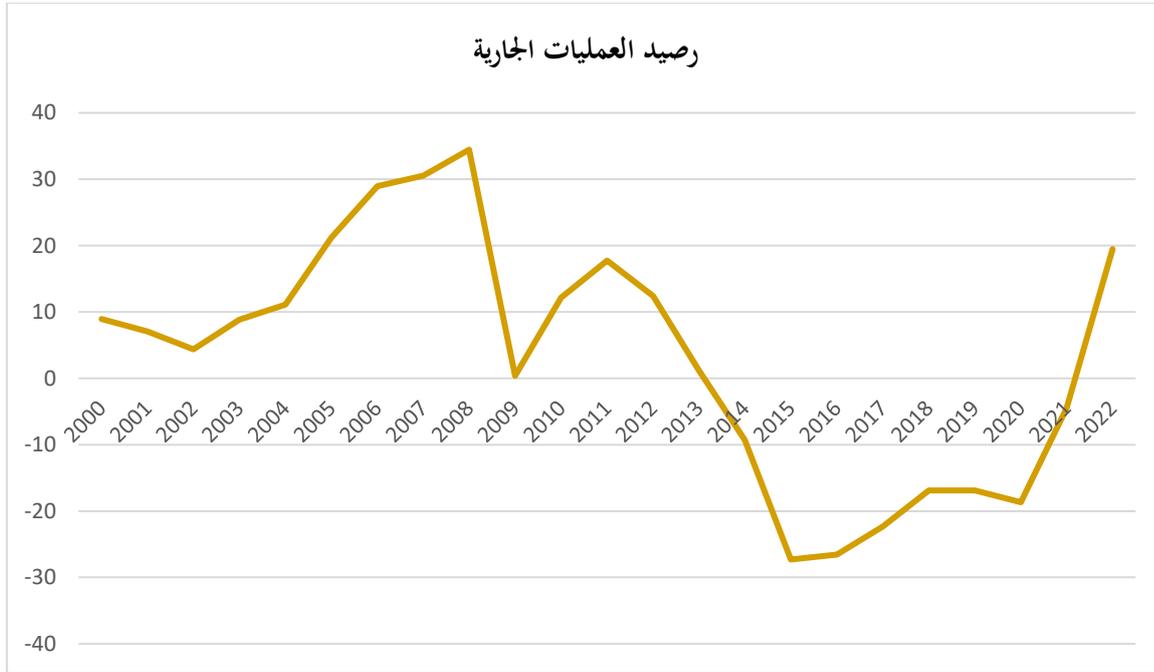
من الأزمة وأخذ الحذر في ذلك ثم بدأ التدهور من جديد في الفترة (2014-2021) برصيد سالب قدر

بفعل تدهور في سعر النفط، والأزمة الصحية العالمية "كوفيد-19"، ثم حدث ارتفاع سنة 2022 برصيد

الفصل الثالث دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة 2000-2023

19.458 مليار دولار وهذا راجع الى الحروب التي حصلت مؤخرا مما أدى الى ارتفاع أسعار البترول والغاز.

الشكل رقم (04): تطور رصيد العمليات الجارية لميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2023)



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على ما سبق

ثانيا: تطور حساب رأس المال

يعتبر الحساب الرأسمالي ثاني أهم مكونات ميزان المدفوعات كونه يمثل صافي الحركات الخاصة

برؤوس الأموال والجدول التالي يبين تطور حساب رأس المال في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الفصل الثالث دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة 2000-2023

الجدول رقم (06): تطور حساب راس المال لميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2023)

الوحدة: مليار دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
تطور حساب راس المال	-1.36	-0.87	-0.71	-1.37	-1.87	-4.29	-11.22	-0.99	2.54
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
تطور حساب راس المال	3.45	3.17	2.37	-0.36	-1.01	3.39	0	0	0
السنة	2018	2019	2020	2021	2022	2023			
تطور حساب راس المال	1.06	-0.01	2.31	3.03	-0.98	-			

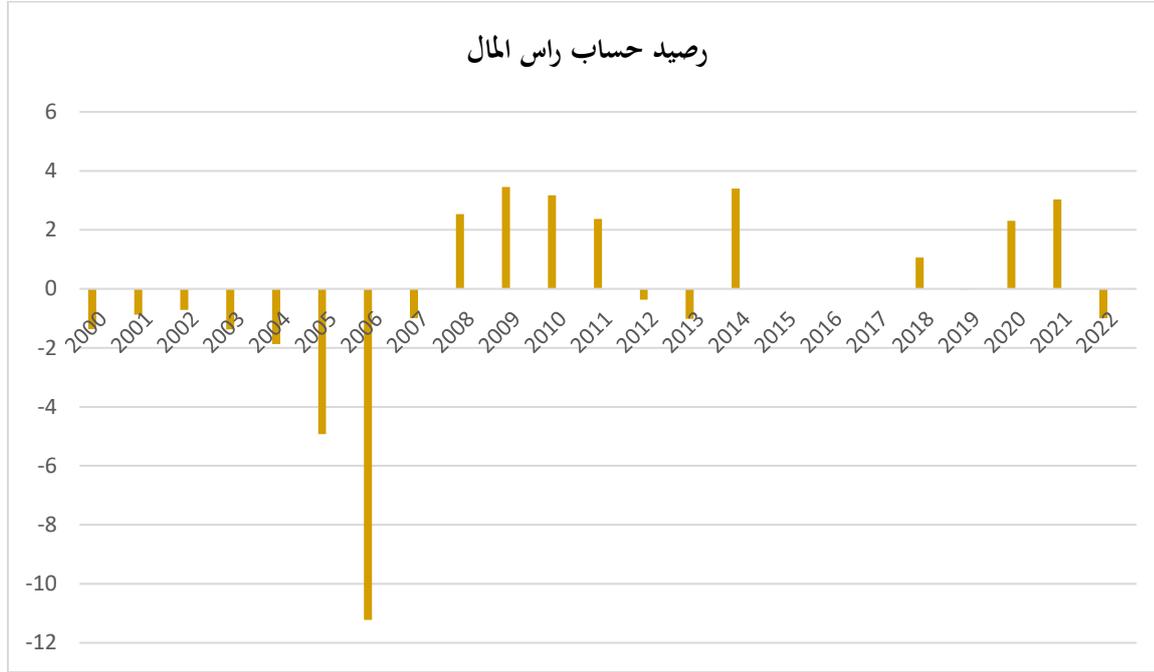
المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير السنوية لبنك الجزائر.

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن حساب راس المال يعاني من العجز طوال الفترة الممتدة من 2000-2008 وهو ما يشكل دلالة قوية على ان الجزائر كانت آنذاك دولة مستوردة لرؤوس الأموال في ظل اعتمادها على الاقتراض الخارجي لتمويل سياستها الاقتصادية، ويرجع هذا العجز لعدة أسباب كارتفاع الكبير في مدفوعات استهلاك الديون إضافة الى الأعباء المترتبة عنها وضعف احتياجات الصرف الأجنبي لدى الدولة.

اما من سنة 2008 الى سنة 2010 بدأ يسجل تحسنا حيث قدر حجم الفائض خلال هذه الفترة بـ 2.54 مليار دولار، 3.45 مليار دولار و3.17 مليار دولار وهذا راجع الى ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية الصافية إضافة الى زيادة القروض قصيرة الاجل، واستمر رصيد حساب راس المال في تذبذب حيث حقق اعلى رصيد طوال فترة الدراسة ب قيمة 3.39 مليار دولار في سنة 2014 وبعدها استمر في التذبذب بين التحسن والعجز حتى سنة 2023.

الفصل الثالث دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر
للفترة 2000-2023

الشكل رقم (05): تطور رصيد حساب راس المال لميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2023)



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على ما سبق

ثالثا: تطور حساب الرصيد الكلي

بعد التطرق لتطور رصيد مختلف البنود الرئيسية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000-

2023 سنقوم بدراسة تطور الرصيد الكلي لميزان المدفوعات وهو ما يبينه الجدول التالي:

الفصل الثالث دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة 2000-2023

الجدول رقم (07): تطور الرصيد الكلي لميزان المدفوعات في الفترة (2000-2023)

الوحدة: مليار دولار

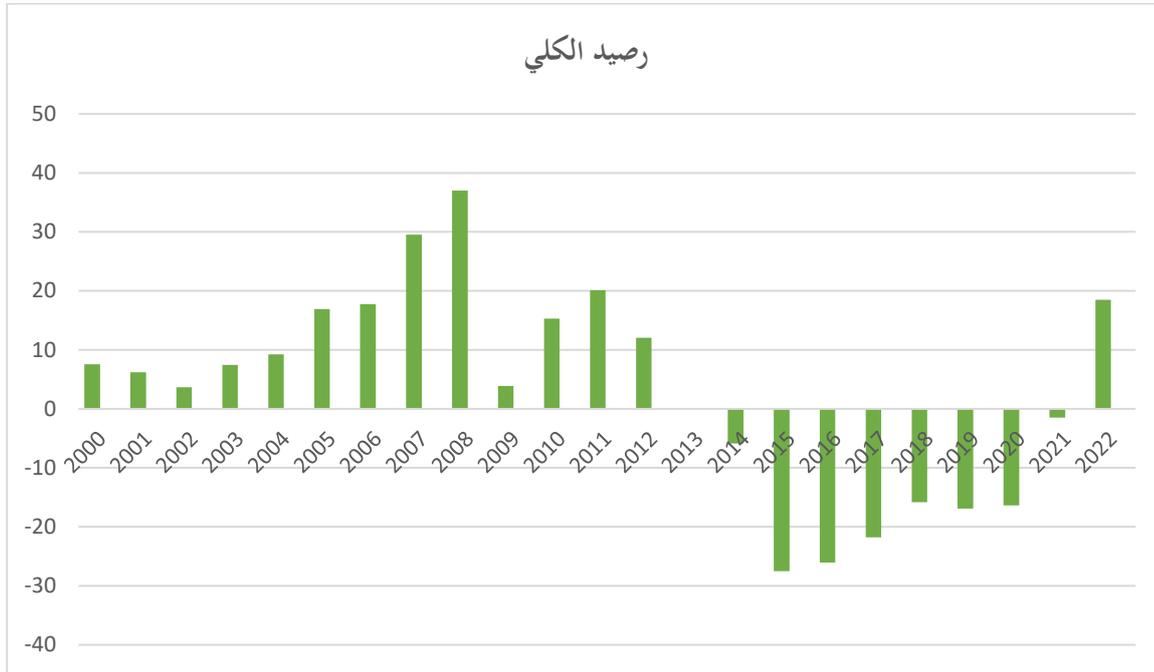
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
تطور حساب راس المال	7.57	6.19	3.66	7.46	9.25	16.94	17.73	29.55	36.99
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
تطور حساب راس المال	3.85	15.32	20.14	12.05	0.13	-5.88	-27.53	-26.03	-21.76
السنة	2018	2019	2020	2021	2022	2023			
تطور حساب راس المال	-15.82	-16.92	-16.36	-1.47	18.46	-			

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير السنوية لبنك الجزائر

نلاحظ من خلال الجدول تسجيل نتائج ايجابية للرصيد الكلي لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000-2013) مما يجعل الدولة قادرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الديون المترتبة عليها طوال هذه الفترة كما ساعدتها على تقوية وضعيتها المالية في مواجهة الصدمات المختلفة وهو الشيء الذي ظهر جليا عند حدوث الأزمة المالية العالمية سنة 2008 وتدهور أسعار البترول سنة 2009. لكن نلاحظ أن هناك تراجع سلبي من سنة 2014 الى غاية سنة 2021 حيث سجلت رصيد سالب ويعود هذا التراجع إلى انخفاض أسعار البترول وهو ما يبين أن استقرار ميزان المدفوعات الجزائري يرتبط بصورة وثيقة بالوضع الاقتصادي الدولي كما أنه يمتاز بحساسية شديدة الارتفاع أو انخفاض أسعار النفط وتقلبات الصرف، اما في سنة 2022 نلاحظ ارتفاع في الرصيد الكلي لميزان المدفوعات مما يؤكد لنا ان الدولة لها القدرة على تغطية ديونها الخارجية. هذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الفصل الثالث دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر
للفترة 2000-2023

الشكل رقم (06): تطور الرصيد الكلي لميزان المدفوعات في الفترة (2000-2023)



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على ما سبق

المبحث الثالث: أثر تغيير سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة

الدراسة

تطرقنا في المبحثين السابقين إلى كل من نظام الصرف في الجزائر وكذا وضعية ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة المدروسة، وسنحاول في هذا المبحث التعرف على أثر تغيير سعر صرف العملة الوطنية على ميزان مدفوعاتها انطلاقا من معرفة أثره على البنود المكونة له وذلك من أجل معرفة أثر كل منها بشكل إنفرادي ومنه معرفة الاثر النهائي على الرصيد الاجمالي للميزان المدفوعات.

المطلب الاول: تأثير تغيير سعر الصرف على الميزان التجاري

حيث سنقوم داخل هذا الحساب ببيان أثر سعر صرف العملة على كل من الميزان التجاري، ميزان التجارة غير المنظورة وميزان التحويلات.

أولا: الميزان التجاري: نقوم أولا بمعرفة الاثر على كل من الصادرات والواردات ثم نتعرف بعد ذلك على التغيير في رصيد الميزان التجاري ككل، وهذا من خلال الجداول والاشكال البيانية المرافقة لها.

1- الصادرات: سنوضح من خلال الجدول والرسم البياني التالي تطور الصادرات الاجمالية وسعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي.

الفصل الثالث دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة 2000-2023

الجدول رقم (08): نسبة التغير في كل من الصادرات وسعر الصرف خلال الفترة (2000-2023)

الوحدة: مليار دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
تطور الصادرات	21.65	19.09	18.71	24.46	32.22	46.33	54.74	60.59	78.58
نسبة تغير في الصادرات %	-	-11.82	-1.99	30.73	89.64	91.32	91.24	95.00	94.85
سعر الصرف دج/ \$	75.25	77.21	79.68	77.39	72.06	73.27	72.46	69.29	64.58
نسبة تغير سعر الصرف %	-	2.60	3.18	-2.87	-6.88	1.69	-0.86	-4.62	-6.79
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
تطور الصادرات	45.18	57.09	72.88	71.73	64.86	60.19	34.56	29.31	34.57
نسبة تغير في الصادرات %	-	26.34	27.67	-1.58	-9.57	-7.3	-42.51	15.20	17.94
سعر الصرف دج/ \$	72.65	74.38	72.94	77.53	79.37	80.58	100.7	109.4	110.96
نسبة تغير سعر الصرف %	12.49	2.38	-1.93	6.29	2.37	1.52	24.96	8.63	1.42
السنة	2018	2019	2020	2021	2022	2023			
تطور الصادرات	41.15	35.32	21.93	38.64	65.72	-			
نسبة تغير في الصادرات %	19.03	-14.16	-37.91	76.19	70.08	-			
سعر الصرف دج/ \$	116.62	119.36	126.83	135.11	142.0	135.84			
نسبة تغير سعر الصرف %	5.10	2.34	6.25	6.52	5.09	-4.33			

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير السنوية لبنك الجزائر

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معدلات نمو قيمة الصادرات غير منتظمة وهي متفاوتة من سنة إلى أخرى كما أنها تتراوح بين معدلات موجبة وأخرى سالبة حيث سجلت نسب تغير موجبة ومرتفعة خلال الفترة 2003 إلى غاية 2008 وهذا راجع إلى التحسن المستمر في أسعار البترول وذلك قبل أن تتراجع

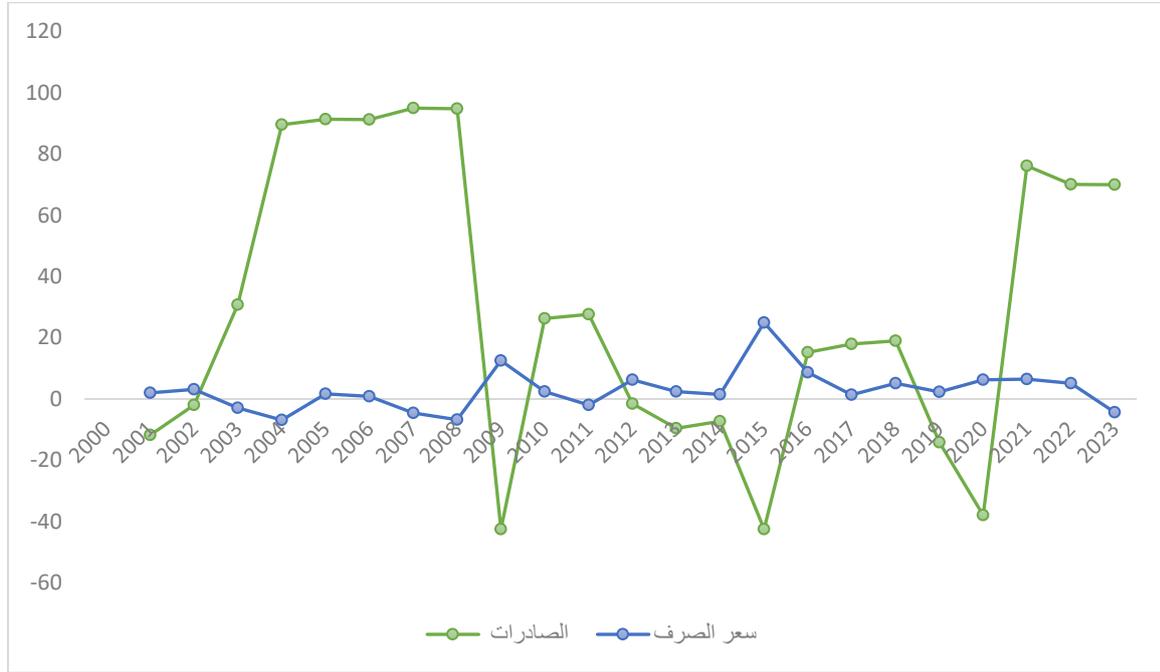
الفصل الثالث دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة 2000-2023

مرة أخرى في عام 2009، وبنسبة 5.42% بسبب الأزمة المالية العالمية وما ترتب عليها من تهاوي أسعار النفط، أما في عام 2010 فقد سجل نسب تغير موجبة في قيمة الصادرات التي ارتفعت إلى 72.88 مليار دولار مقابل 45.18 مليار دولار عام 2009، لتتراجع بعد ذلك عام 2012 لعودة الانخفاض في أسعار النفط حتى 2015، ومن عام 2016 حتى عام 2022 سجلت عودة ارتفاع في نسب الصادرات ما يدل على التحسن التدريجي لأسعار البترول الى ان وصلت لأعلى نسبة في عام 2022 حيث قدرت بـ 70.08 مليار دولار.

كما نلاحظ أيضا من خلال الجدول وجود تفاوت كبير بين نسب تغير سعر صرف الدينار مقابل الدولار ونسب تغير قيمة الصادرات، حيث أن هذه الأخيرة تتأثر كذلك وبدرجة أكبر بتغيرات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وأنه توجد علاقة طردية بين التغير في سعر صرف الدينار مقابل الدولار والتغير في قيمة الصادرات في معظم سنوات الدراسة، حيث أن تحسن سعر صرف الدينار (تراجع قيمة الدولار) كان يقابله تحسن وزيادة حصيلة الصادرات المقومة بالدولار وهو ما يبدو واضحا خلال الفترة 2003 - 2008 كما أن تراجع سعر صرف الدينار (أي تحسن قيمة الدولار) كان يقابله تراجع واضح في حصيلة الصادرات وهو ما يبدو واضحا أيضا خلال الفترة 2012 - 2023 والشكل التالي يبرز ذلك:

الفصل الثالث دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر
للفترة 2000-2023

الشكل رقم (07): نسبة التغير في كل من الصادرات وسعر الصرف خلال الفترة 2000-2023



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على ما سبق

2- الواردات: بعد تحليل أثر تغير سعر الصرف على الصادرات سنحاول معرفة أثر تغير سعر الصرف

على الواردات

الفصل الثالث دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر
للفترة 2000-2023

الجدول رقم (09): نسبة التغير في كل من الواردات وسعر الصرف خلال الفترة (2000-2023)

الوحدة: مليار دولار

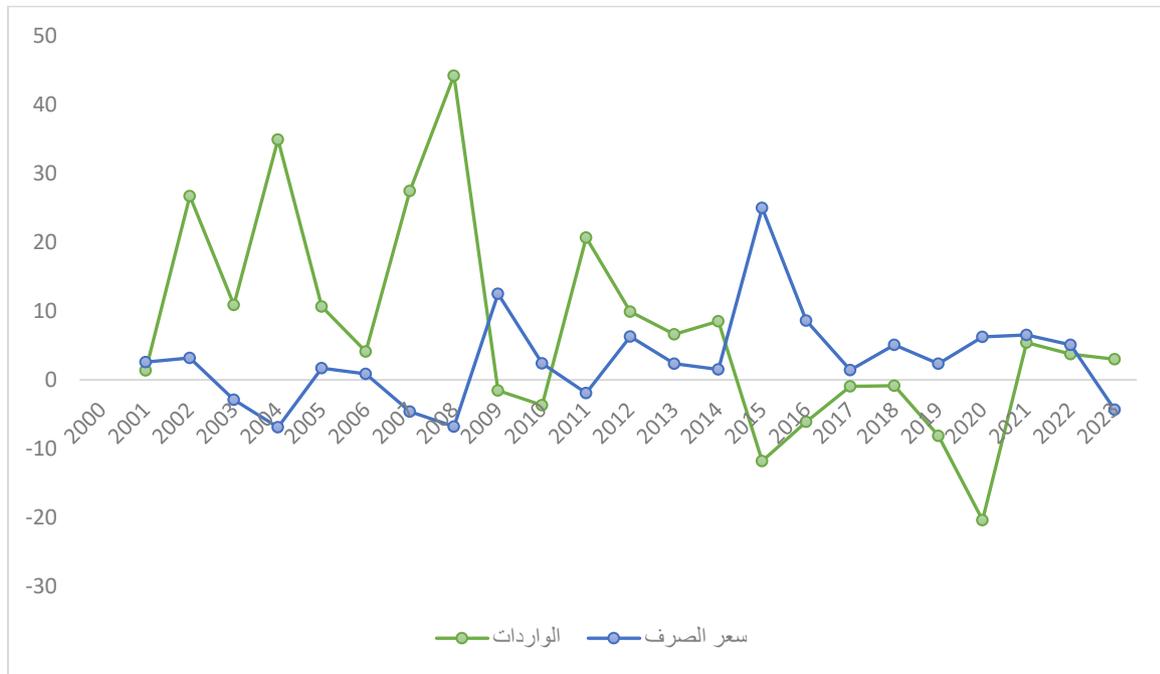
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
تطور الواردات	9.35	9.48	12.01	13.32	17.95	19.86	20.68	26.35	37.993
نسبة تغير في الواردات %	-	1.39	26.68	10.90	34.90	10.64	4.12	27.41	44.18
سعر الصرف دج/ \$	75.25	77.21	79.68	77.39	72.06	73.27	72.46	69.29	64.58
نسبة تغير سعر الصرف %	-	2.60	3.18	-2.87	-6.88	1.69	-0.86	-4.62	-6.79
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
تطور الواردات	37.402	38.885	46.927	51.569	54.987	59.670	52.649	49.437	48.981
نسبة تغير في الواردات %	-1.55	-3.69	20.68	9.89	6.62	8.51	-11.76	-6.10	-0.92
سعر الصرف دج/ \$	72.65	74.38	72.94	77.53	79.37	80.58	100.7	109.4	110.96
نسبة تغير سعر الصرف %	12.49	2.38	-1.93	6.29	2.37	1.52	24.96	8.63	1.42
السنة	2018	2019	2020	2021	2022	2023			
تطور الواردات	48.573	44.632	35.547	37.466	38.868	-			
نسبة تغير في الواردات %	-0.83	-8.11	-20.35	5.39	3.74	-			
سعر الصرف دج/ \$	116.62	119.36	126.83	135.11	142.0	135.84			
نسبة تغير سعر الصرف %	5.10	2.34	6.25	6.52	5.09	-4.33			

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير السنوية لبنك الجزائر

الفصل الثالث دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة 2000-2023

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن الواردات الجزائرية عرفت زيادة مستمرة طوال الفترة الممتدة بين سنة 2000 وسنة 2014 ما عدا سنة 2009 وذلك بقيمة 9.35 مليار دولار إلى 59.67 مليار دولار رغم التراجع المسجل في سعر صرف الدينار مقابل الدولار في كثير من السنوات مما يعني عدم تأثر الواردات الجزائرية بتراجع أو تحسن سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي وهو ما يؤكد تبعية الاقتصاد الجزائري للخارج، أما في الفترة الأخيرة سنة 2015-2023 نلاحظ استجابة قيمة الواردات للانخفاض في قيمة العملة وهذا يدل على أن للدولة قدرة ومرونة على تقليص وارداتها في حالة هبوط مواردها من الصادرات وعلى رأسها المحروقات، ومنه يمكن القول أن الانخفاض في سعر صرف الدينار الجزائري لم يؤثر بشكل كبير في حجم الواردات وهذا راجع إلى كون السلع المستوردة تعتبر من الضروريات ولا يمكن الاستغناء عنها وهو ما يبرزه الشكل الموالي:

الشكل رقم (08): نسبة التغير في كل من الواردات وسعر الصرف خلال الفترة 2000-2023



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على ما سبق

3- الميزان التجاري: بعد التطرق إلى كل من أثر تغير سعر الصرف على الصادرات والواردات سنتعرض

فيما يلي إلى أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري.

الفصل الثالث دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر
للفترة 2000-2023

الجدول رقم (10): نسبة التغير في كل من رصيد الميزان التجاري وسعر الصرف خلال الفترة

(2023-2000)

الوحدة: مليار دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
رصيد الميزان التجاري	12.3	9.61	6.708	11.143	14.27	26.480	34.060	34.240	40.596
نسبة تغير في ميزان تجاري %	-	-21.86	-30.28	66.26	28.09	85.49	28.67	0.52	18.56
سعر الصرف دج/ \$	75.25	77.21	79.68	77.39	72.06	73.27	72.46	69.29	64.58
نسبة تغير سعر الصرف %	-	2.60	3.18	-2.87	-6.88	1.69	-0.86	-4.62	-6.79
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
رصيد الميزان التجاري	7.784	18.205	25.961	20.167	9.880	0.459	18.083	20.128	14.41
نسبة تغير في الميزان التجاري %	-80.82	133.8	42.60	-22.31	-51.00	-95.35	3839.6	11.30	-28.40
سعر الصرف دج/ \$	72.65	74.38	72.94	77.53	79.37	80.58	100.7	109.4	110.96
نسبة تغير سعر الصرف %	12.49	2.38	-1.93	6.29	2.37	1.52	24.96	8.63	1.42
السنة	2018	2019	2020	2021	2022	2023			
رصيد الميزان التجاري	7.42	9.309	13.61	1.17	26.85	-			
نسبة تغير في الميزان التجاري %	-48.50	25.45	46.20	-91.40	2194.8	-			
سعر الصرف دج/ \$	116.62	119.36	126.83	135.11	142.0	135.84			
نسبة تغير سعر الصرف %	5.10	2.34	6.25	6.52	5.09	-4.33			

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير السنوية لبنك الجزائر

الفصل الثالث دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة 2000-2023

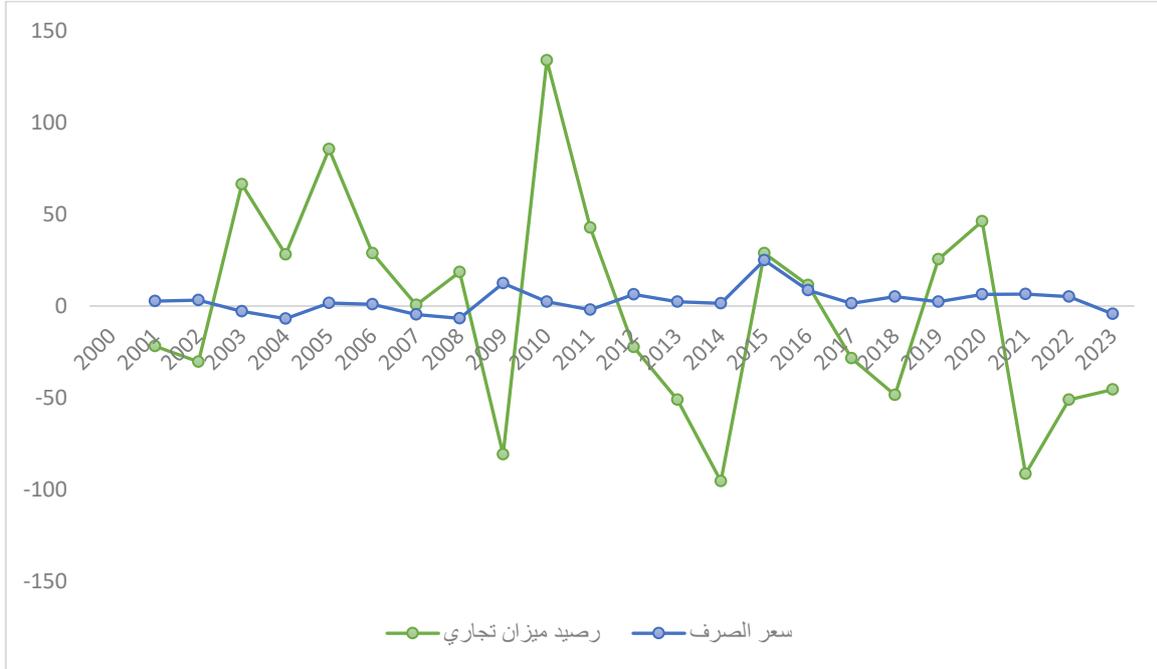
من خلال تحليلنا للجدول أعلاه يتبين لنا أن الميزان التجاري سجل طيلة الفترة 2000-2014 فائض بقيمة متذبذبة حيث بلغت أعلى قيمة له سنة 2008 بـ: 40.59 مليار دولار أي زيادة بنسبة 18.5 مقارنة بنسبة 2007 قبل أن يتراجع الرصيد الفائض إلى 7.78 دولار وبنسبة تراجع حوالي 80.8% وهذا راجع إلى الظروف الاقتصادية في هذا العام والمتمثلة في الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى انخفاض الطلب على البترول وانخفاض أسعارها ليرتفع من جديد سنة 2000-2011 على التوالي قبل أن يدخل مرحلة انخفاض وتراجع مستمر ويبلغ 0.459 مليار دولار عام 2014.

ويسجل رصيد سالب خلال السنوات 2015-2019 بنحو مليار دولار و12.20 مليار دولار على التوالي بسبب استمرار التراجع في أسعار النفط. وبمقارنة نسبة التغير في رصيد الميزان التجاري مع تغير سعر الصرف الدينار مقابل الدولار نلاحظ أن هناك إختلاف كبير في نسب التغير السنوية المسجلة وما يعني أن هناك عوامل أخرى تؤثر في رصيد الميزان التجاري والتي يأتي في مقدمتها أسعار الصادرات والواردات والتي تتأثر بشدة بتقلبات السوق، إلا أن النقطة الأكثر أهمية تتمثل في وجود علاقة طردية في اتجاه نسب التغير بين القيم الموجبة والسالبة في معظم سنوات الدراسة حيث أن تسجيل نسب تغير موجبة في رصيد الميزان التجاري يقابله تسجيل نسب تغير سالبة في سعر صرف الدينار، مما يعني أن تحسن أسعار الصرف الناتجة عن تراجع قيمة الدولار تساهم في تحقيق رصيد موجب في الميزان التجاري والعكس صحيح والشكل الموالي يوضح ذلك:

الفصل الثالث دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر
للفترة 2000-2023

الشكل رقم (09): نسبة التغير في كل من رصيد الميزان التجاري وسعر الصرف خلال الفترة

(2023-2000)



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على ما سبق

ثانيا: العمليات الجارية

بعد التطرق إلى تطور رصيد الميزان التجاري مقارنة بسعر صرف العملة الوطنية سنتعرض فيما يلي إلى

تطور رصيد العمليات الجارية مقارنة بالتغير في سعر صرف الدينار.

الفصل الثالث دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر
للفترة 2000-2023

الجدول رقم (11): نسبة التغير في كل من رصيد العمليات الجارية وسعر الصرف خلال الفترة

(2023-2000)

الوحدة: مليار دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
نسبة تغير في العمليات الجارية %	-	-20.94	-38.12	102.75	25.79	90.46	36.68	5.49	12.80
نسبة تغير سعر الصرف %	-	2.60	3.18	-2.87	-6.88	1.69	-0.86	-4.62	-6.79
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
نسبة تغير في العمليات الجارية %	-98.83	2922.1	46.29	-30.10	-90.71	-904.59	-394.15	-2.74	-15.93
نسبة تغير سعر الصرف %	12.49	2.38	-1.93	6.29	2.37	1.52	24.96	8.63	1.42
السنة	2018	2019	2020	2021	2022	2023			
نسبة تغير في العمليات الجارية %	-24.37	0.17	14.72	-124.1	531.2	-			
نسبة تغير سعر الصرف %	5.10	2.34	6.25	6.52	5.09	-4.33			

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير السنوية لبنك الجزائر

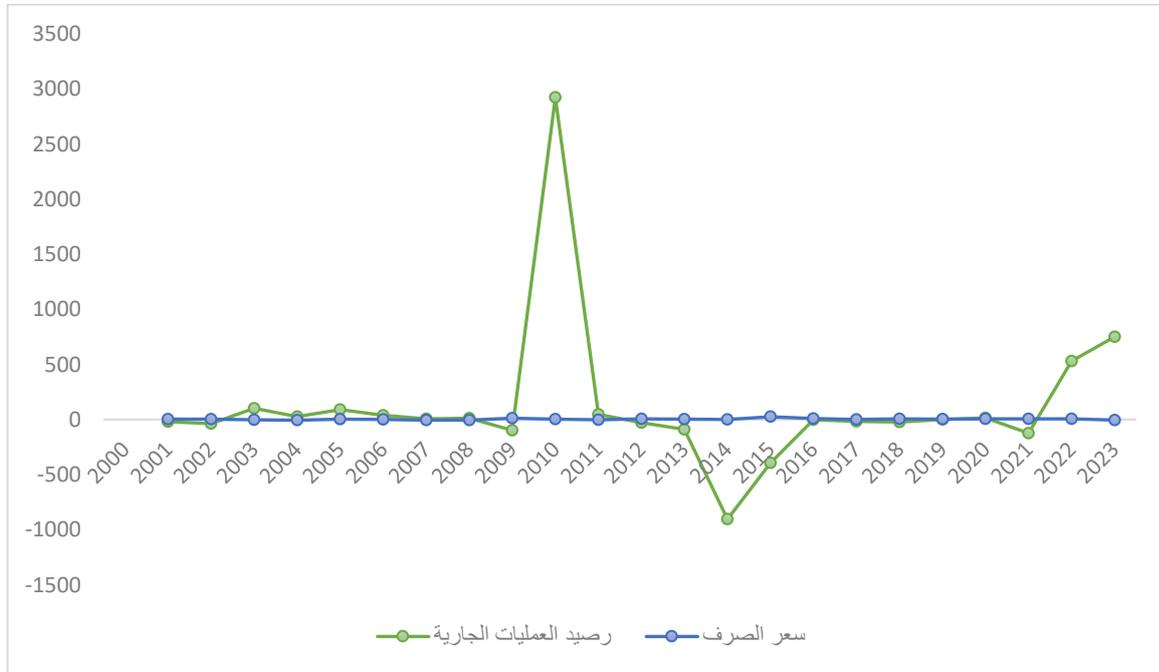
من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أرصدة العمليات الجارية خلال الفترة الدراسية تتراوح بين القيم السالبة والقيم الموجبة، حيث سجلت أعلى قيمة سنة 2008 قدرت بـ 34.45 وهذا راجع إلى الارتفاع الكبير في أسعار البترول الذي أثر بشكل ايجابي على الميزان التجاري ومنه على حساب العمليات الجارية، ثم بدأ هذا الرصيد في التدهور حيث قدرت قيمته سنة 2009 بـ 0.409 مليار دولار وهذا راجع إلى حدوث الأزمة المالية العالمية.

الفصل الثالث دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة 2000-2023

ثم ارتفع بعدها سنة 2010 بقيمة 12.149 مليار دولار ليعود إلى التدهور من جديد بأرصدة سالبة خلال السنوات 2014، 2015، 2016، 2017 على التوالي بقيمة 26.289 دولار مليار، 28.217، مليار دولار، 9.277 مليار دولار وذلك بسبب انخفاض أسعار البترول بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الواردات الناتجة عن تخفيض قيمة العملة وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي الجزائري بما أن رصيد العمليات الجارية يتأثر بشكل كبير بنتائج رصيد الميزان التجاري وأكثر من مكوناته الأخرى فإن أي نتائج مسجلة على مستوى هذا البند تؤثر بشكل مباشر على رصيد العمليات الجارية. وبما أن تقلب أسعار صرف العملة الوطنية لم يؤثر على رصيد الميزان التجاري بالشكل الكلي فهذا يدل على أنه لم يؤثر أيضا على حساب العمليات الجارية وهو ما نلاحظه من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (10): نسبة التغير في كل من رصيد العمليات الجارية وسعر الصرف خلال الفترة

(2000-2023)



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على ما سبق

الفصل الثالث دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر
للفترة 2000-2023

المطلب الثاني: أثر تغير سعر الصرف على حساب رأس المال

من خلال هذا المطلب سنقوم بالتطرق إلى دراسة وتحليل أثر تقلبات سعر الصرف على تطور رصيد حساب رأس المال وذلك من خلال المقارنة بين نسب التغير في حساب رأس المال ونسب التغير في أسعار الصرف للفترة المقدمة بين 2000-2023.

الجدول رقم (12): نسبة التغير في كل من رصيد حساب رأس المال وسعر الصرف خلال الفترة

(2000-2023)

الوحدة: مليار دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
نسبة تغير في حساب رأس المال %	-44.26	-36.02	-18.39	92.95	36.49	126.73	164.2	-91.71	-356.56
نسبة تغير سعر الصرف %	-	2.60	3.18	-2.87	-6.88	1.69	-0.86	-4.62	-6.79
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
نسبة تغير في حساب رأس المال %	35.82	-8.11	-25.23	-115.1	180.5	-435.6	-100	0	0
نسبة تغير سعر الصرف %	12.49	2.38	-1.93	6.29	2.37	1.52	24.96	8.63	1.42
السنة	2018	2019	2020	2021	2022	2023			
نسبة تغير في حساب رأس المال %	-	100.9	-23200	31.16	-132.3	-			
نسبة تغير سعر الصرف %	5.10	2.34	6.25	6.52	5.09	-4.33			

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير السنوية لبنك الجزائر

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسب تغير حساب رأس المال متذبذبة طوال فترة الدراسة كما هناك علاقة غير واضحة في تأثير تغيرات سعر الصرف على الرصيد حساب رأس المال، وهو يتأثر بالدرجة الأولى بحجم صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة والافتراضات التي تتحصل عليها الدولة

الفصل الثالث دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة 2000-2023

فانطلاقاً من سنة 2003 بدأ العجز في الزيادة بنسب كبيرة ومستمرة إلى غاية 2006 مسجلة أكبر عجز بقيمة 11.12 مليار دولار ويعود هذا إلى الحجم المتزايد للتدفقات النقدية الخارجة لتسديد الديون الخارجية والتي كانت مرتفعة خلال السنوات الأولى، في حين يرجع التحسن في نسب تغيره إلى انخفاض هذه التدفقات بعد التسديد المسبق للديون، أما التدفقات النقدية (الاستثمار الأجنبي المباشر) في الجزائر تبقى ضئيلة بسبب الرقابة الصارمة والقيود الجمركية المفروضة على حركة رؤوس الأموال بغرض حماية قيمة العملة الوطنية من الممارسات غير الاقتصادية.

وبالتالي يمكن استنتاج أن حساب العمليات الرأسمالية يبقى ارتباطه وتأثيره ضعيف يتغير سعر

صرف الدينار الجزائري وهو ما يمثله الشكل التالي:

الشكل رقم (11): نسبة التغير في كل من رصيد حساب رأس المال وسعر الصرف خلال الفترة

(2000-2023)



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مما سبق

الفصل الثالث دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر
للفترة 2000-2023

المطلب الثالث: أثر تغير سعر الصرف على الرصيد الكلي لميزان المدفوعات

بعد التطرق لأثر تقلبات سعر الصرف على مختلف البنود الرئيسية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000-2023 ومدى تأثير أسعار الصرف عليها سنقوم من خلال هذا المطلب بإسقاط الدراسة على الحالة العامة واستنتاج مدى تأثير وضعية الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات بتقلبات الدينار الجزائري وهل هناك عوامل خارجية تؤثر عليه.

الجدول رقم (13) أثر تغير سعر الصرف على الرصيد الكلي لميزان المدفوعات خلال الفترة

(2000-2023)

الوحدة: مليار دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
نسبة تغير الرصيد الكلي %	418.06	-18.22	-40.87	104.09	23.82	83.13	4.66	66.66	25.17
نسبة تغير سعر الصرف %	-	2.60	3.18	-2.87	-6.88	1.69	-0.86	-4.62	-6.79
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
نسبة تغير الرصيد الكلي %	-89.56	303.62	28.75	-39.89	-98.89	4521.8	368.23	-5.46	16.40
نسبة تغير سعر الصرف %	12.49	2.38	-1.93	6.29	2.37	1.52	24.96	8.63	1.42
السنة	2018	2019	2020	2021	2022	2023			
نسبة تغير الرصيد الكلي %	-27.29	6.95	-3.30	-91.01	-1.35	-			
نسبة تغير سعر الصرف %	5.10	2.34	6.25	6.52	5.09	-4.33			

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير السنوية لبنك الجزائر

الفصل الثالث دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة 2000-2023

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن قيم الرصيد الكلي لميزان المدفوعات موجبة منذ بداية فترة الدراسة 2000 إلى غاية 2013 وهذا راجع إلى القيم الموجبة التي حققها الميزان التجاري والذي يتأثر بالارتفاع الجيد لأسعار المحروقات أما ميزان رأس المال قد سجل رصيد موجب سنة 2008 وهذا ساعد على تخفيف الأثر الذي كان يحدثه العجز في هذا الميزان على الرصيد الكلي، كما نلاحظ أيضا انخفاض في قيمة رصيده سنة 2009 وهذا راجع إلى أزمة الرهن العقاري التي أثرت بشكل كبير على حساب الميزان التجاري وحساب رأس المال ومنه على رصيد الميزان الكلي، ليعود بعدها إلى الارتفاع سنة 2010 بقيمة 15.58 مليار دولار.

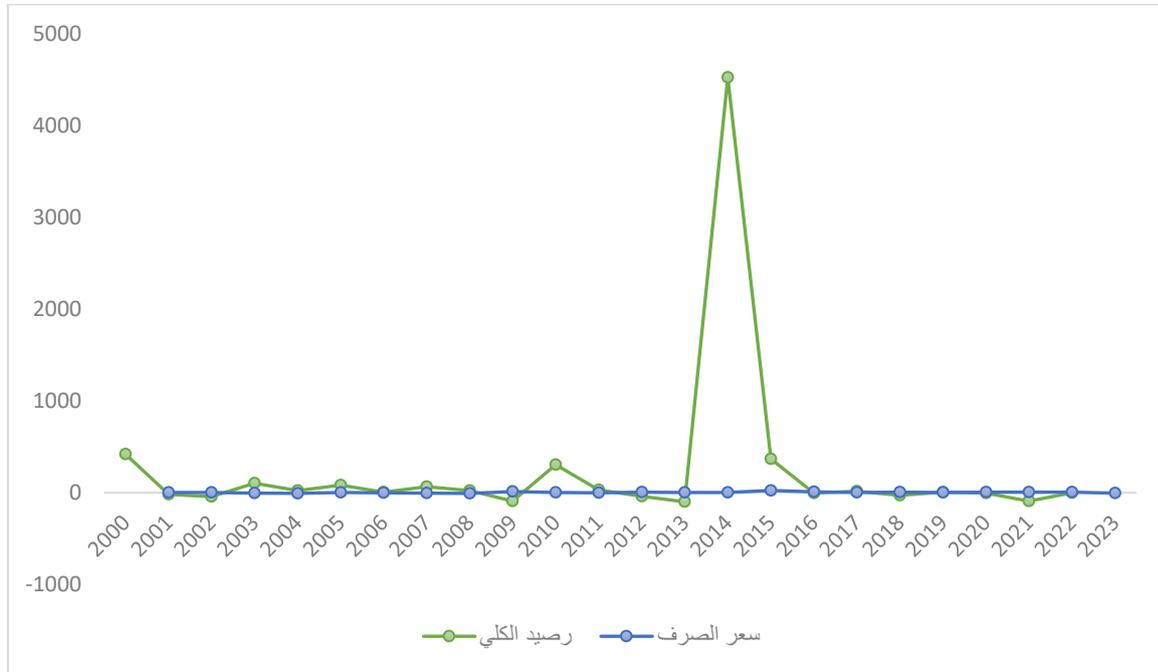
أما خلال السنوات 2014-2023 سجلت قيم متذبذبة بين السالب والموجب على التوالي ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض أسعار البترول وارتفاع قيمة الواردات تارة وتارة أخرى ارتفاع لاسعار البترول وانخفاض قيمة الواردات.

كما نلاحظ أيضا من خلال الجدول وجود علاقة عكسية بين نسب التغير في سعر صرف ونسب تغير الرصيد الكلي لميزان المدفوعات في معظم فترات الدراسة فأي تحسن لسعر صرف الدينار مقابل الدولار يقابله انخفاض في الرصيد الكلي لميزان المدفوعات والعكس صحيح وهذا راجع إلى تأثيره الكبير للميزان التجاري الذي له دور كبير في تغير معدلات الرصيد الكلي. وبالتالي فإن تغيرات سعر صرف الدينار المقتصرة فقط على التخفيضات المستمرة لم يكن لها الأثر الواضح والمنشود على الميزان الكلي للمدفوعات، حيث كان له أثر ايجابي على الواردات من خلال تقليصها في بعض الفترات في حين لم يظهر هذا الأثر على الصادرات والبنود الأخرى وذلك لخصوصية الاقتصاد الجزائري الذي لا يزال يعتمد وبشكل كبير على المحروقات دون القطاعات الأخرى.

الفصل الثالث دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر
للفترة 2000-2023

الشكل رقم (12): أثر تغير سعر الصرف على الرصيد الكلي لميزان المدفوعات خلال الفترة

(2000-2023)



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على ما سبق

المبحث الرابع: دراسة قياسية لأثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات خلال

فترة الدراسة

سنحاول في هذا المبحث بناء نموذج يتماشى مع الواقع الاقتصادي الجزائري، وذلك بالتعريف بمتغيرات النموذج بوضع بعض النماذج التي تتماشى مع النظرية الاقتصادية، ومعرفة أحسن النماذج.

المطلب الأول: بناء نموذج رياضي وتقديره

أولاً: التعريف بالنموذج

في نموذج رياضي اقتصادي يتكون من مجموعة من المتغيرات وهذه الأخيرة تنقسم بدورها إلى متغيرات داخلية " تابعة " وأخرى خارجية " مستقلة "، فالأولى هي عبارة عن ظاهرة التي تتحدد قيمتها من داخل النموذج وهي تتأثر سلباً أو إيجاباً بمكونات النموذج أما الثانية فهي ظاهرة التي تتحدد قيمتها من خارج النموذج وهي لا تتأثر بمكونات النموذج وهي تؤثر على المتغيرة الداخلية ولا تتأثر بها. كما يوجد في النموذج الاقتصادي الرياضي متغيرة وهي المعلمة التي تحدد العلاقة السببية بين المتغيرة الداخلية والخارجية وقد أتخذ الإشارة الموجبة أو السالبة، ويوجد الخطأ العشوائي في النموذج. في هذه الدراسة سوف يكون:

المتغير المستقل: وهو المتغير الذي يؤثر في المتغير التابع ولا يتأثر بقيمة المتغيرات الأخرى في المعادلة والمتمثل في سعر الصرف ويرمز له ب: tc

أما المتغيرات التابعة: هي المتغيرات التي تتحدد قيمتها تبعاً للقيم التي تتخذها متغيرات أخرى تسمى بالمتغيرات المستقلة وهي:

BP: رصيد ميزان المدفوعات.

ثانيا: تقدير النموذج

باستعمال المعطيات المتوفرة عن المتغيرات المذكورة سابقا، والتي من المفترض أنها تتأثر بسعر الصرف في الجزائر، سوف نقوم بتقدير بعض النماذج المقترحة والتي وجدت من خلال الاستعانة ببرنامج .Eviews

يمكن تمثيل دالة ميزان المدفوعات بالعلاقة الخطية بين ميزان المدفوعات وسعر الصرف، حيث تم تكوين هذه الدالة وفقا للنظرية الاقتصادية التي أثبتت وجود علاقة بين ميزان المدفوعات وسعر الصرف، ويمكن التعبير عن العلاقة الرياضية بالدالة التالية:

$$BP = f(tc) \text{ <-----> } BP = B_0 + B_1tc + U_i$$

معادلة النموذج

$$\widehat{BP} = \widehat{B}_0 + \widehat{B}_1tc$$

معادلة النموذج المقدر

حيث:

BP: تمثل ميزان المدفوعات وهو المتغير التابع

F: الدالة الرياضية

B₀: الثابت و هو يمثل قيمة ميزان المدفوعات عندما تكون قيم المتغيرات المستقلة في النموذج تساوي

الصفير و من المتوقع أن تكون إشارته موجبة

Tc: سعر الصرف و هو متغير مستقل

B₁: قيمة سعر الصرف، إشارة المعامل B₁ من المتوقع أن تكون موجبة " علاقة طردية بين سعر الصرف

و ميزان المدفوعات"

U_i: المتغير العشوائي، وهو كالمغيرات المستقلة التي تؤثر في المتغير التابع ولم يتم تضمينها في النموذج.

الفصل الثالث دراسة تحليلية قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة 2000-2023

وباستخدام برنامج التحليل الإحصائي Eviews 10 تم الوصول إلى النتائج التالية:

الجدول رقم (14): نتائج تقدير اثر تطور سعر الصرف على ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة

Dependent variable : BP				
Method : Least Squares				
Date : 25/05/24 Time : 10 :23				
Sample : 2000 2022				
Included observations : 23				
Variable	Coefficient	Srd. Error	t- Statistic	Prob
C	11.03694	7.642403	1.444171	0.1606
Tc	-0.116905	0.107144	-1.091101	0.2852
R –squared	0.043784	Mean dependrent var	3.243571	
Adjusted R –squared	0.007006	S.D dependrent var	14.43408	
S.E of regression	14.38343	Akaike info criterion	8.238780	
Sum squared resid	5378.959	Schwarz criterion	8.333937	
Log likelihood	-113.3429	Hannan – Quinn criter	8.267870	
F-statistic	1.190500	Durbin- Watson stat	0.430464	
Prob(F-statistic)	0.285237			

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

حيث أن:

B Coefficient: يعبر عن المعامل المقدر للمتغيرات المستقلة للنموذج " توضح إذا كانت إشارتها مطابقة

للنظرية الإقتصادية أم لا"

Std Error: يعبر عن الخطأ المعياري للمتغيرات

T-statistic: يعبر عن الفحص الإحصائي لمعالم المتغيرات المستقلة

R: معامل الارتباط و هو يعبر عن مدى الارتباط و قوة العلاقة بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع

R²: معامل التحديد و يعبر عن مدى أثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع

F: اختبار تحليل التباين

$$BP = 11.03 - 0.116tc$$

المطلب الثاني: تقييم نتائج المنهج الرياضي

تكون وفق المعايير التالية:

1- تقييم النتائج وفقا للمعيار الاقتصادي: بإجراء الفحص الاقتصادي للمعاملات المقدرة يتبين ما

يلي:

- إشارة الثابت B_0 إشارة موجبة وهي تمثل قيمة المتغير التابع BP عندما تكون جميع قيم المتغيرات المستقلة في النموذج تساوي الصفر، أي تمثل حجم قيمة التغير في ميزان المدفوعات والتي لا ترتبط بالتغيرات في المتغيرات المستقلة " سعر الصرف " و هذا يتوافق مع فروض النظرية الاقتصادية.

- إشارة معامل سعر الصرف B_1 إشارة سالبة وهي تختلف مع فروض النظرية الاقتصادية التي تنص على " كلما زاد سعر صرف العملة لبلد ما أثر ذلك إيجابا على ميزان مدفوعاتها" وهذا بسبب نقص الصادرات الجزائرية، وبالتالي لا يؤثر سعر الصرف في زيادتها بارتفاعه، كذلك عدم مرونة الطلب على الواردات لكونها أساسية ولا تنخفض بارتفاع سعر الصرف الأمر الذي جعل تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات ضعيفا.

2- تقييم نتائج التقدير وفقا للمعيار الإحصائي: بإجراء الفحص الإحصائي يتضح لنا ما يلي:

- عدم ثبوت معنوية جميع معالم النموذج المقدر حيث جاءت القيم الاحتمالية لجميع المعالم النموذج أكبر من 5%؛

- عدم ثبوت معنوية الدالة من خلال قيمة F حيث نجد أن القيمة الاحتمالية Prob statistic-F

تساوي 0.285237 أكبر من 5%؛

يوضح معامل الارتباط R أن حوالي 04% من المتغيرات في ميزان المدفوعات تم تفسيرها من خلال المتغيرات المستقلة موضع الدراسة، أي علاقة ضعيفة جدا بين المتغير المستقل وهو سعر الصرف والمتغير التابع وهو ميزان المدفوعات.

يوضح قيمة معامل التحديد R^2 تساوي 07% أن العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع علاقة ضعيفة جدا وهذا ناتج من أن أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات يكون بصورة ضئيلة، وذلك لقلة صادرات الجزائر خارج المحروقات ولكون هذه الأخيرة تسعر بالدولار وليس الدينار لعدم مرونة الطلب على الواردات.

المطلب الثالث: نتائج الدراسة القياسية

توصلنا من خلال الدراسة إلى النتائج التالية:

- إنخفاض قيمة الدينار الجزائري تؤدي إلى زيادة العجز في ميزان المدفوعات في الجزائر؛
- حالات العجز في ميزان المدفوعات راجع إلى العجز في ميزان التجاري، وهذا بدوره مرتبط بالأسعار المحروقات؛
- أظهرت الدراسة أن سعر الصرف لا يؤثر بشكل كبير على ميزان المدفوعات، والعجز في ميزان المدفوعات راجع إلى ضعف الصادرات خارج قطاع المحروقات، إضافة إلى رفع سعر الصرف يؤدي إلى ارتفاع التجهيزات والمواد الأولية وبالتالي تؤثر على الصادرات مما يقلل من الطلب عليها محليا ودوليا والتوجه إلى الاستيراد من جديد رغم ارتفاع سعر الصرف فيزيد العجز في الميزان التجاري وبالتالي ميزان المدفوعات.

خلاصة الفصل:

ان انتهاج الجزائر لسياسة تخفيض قيمة الدينار لم يحقق الأهداف المرجوة، وذلك لأن الصادرات الجزائرية عديمة المرونة لاعتمادها على منتج واحد وغير تنافسي، أما الواردات فهي كذلك غير مرنة لأن معظمها سلع ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها.

والفائض المحقق في ميزان مدفوعات الجزائر في أغلب سنوات فترة الدراسة لا يعود إلى التغير في أسعار صرف الدينار بقدر ما هو متعلق بأسعار النفط حيث لاحظنا أن الميزان التجاري حقق فائضا في معظم سنوات فترة الدراسة لارتفاع حصيلة الصادرات النفطية على عكس ميزان العمليات الرأسمالية الذي حقق عجز وذلك لقلة رؤوس الأموال المتجهة إلى الجزائر ومن جهة أخرى تسديد الجزائر لديونها مما أثر سلبا على رصيد حساب أرس المال.

إذ يمكن القول أنه رغم الإصلاحات التي مست سعر الصرف إلا أن ذلك لم يكن له الأثر الواضح على ميزان المدفوعات ما دام الاقتصاد الجزائري لا يزال يعتمد وبشكل كبير على المحروقات.

خاتمة

خاتمة:

انطلاقاً مما سبق وجدنا أن انفتاح الأسواق وتحرير المعاملات الاقتصادية بكافة أشكالها مع تزايد حركة رؤوس الأموال دولياً أدى إلى حدوث أزمات اقتصادية قابلة للانتقال من دولة إلى أخرى بغض النظر عن مدى سلامة الأسس الاقتصادية في أية دولة. هذا ما أدى إلى تسجيل اختلالات في موازين المدفوعات لمعظم الدول، حيث كان لسياسة سعر الصرف أهمية وموقع ضمن أساليب القضاء على الاختلال الخارجي وكذلك ضمن إجراءات برامج الإصلاح الاقتصادي خاصة المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي للبلدان النامية بوجه خاص، مما أدى إلى جعلها نقطة التقاء واشتراك بينها، وذلك بغرض القضاء على اختلال توازنها الخارجي حتى تتمكن من الاندماج والتكيف مع التغيرات الاقتصادية والنقدية العالمية المتجددة باستمرار.

وقد حاولنا من خلال دراستنا الإجابة على التساؤل المطروح وذلك من خلال الاعتماد على منهجية مكنتنا من فهم هذا التوازن وتحديد مواضع الخلل فيه ومحاولة علاجها من خلال سياسة سعر الصرف، التي تعددت أوجه استخدامها من طرف الدول، وقد شكلت سياسة التخفيض كتغيير إداري لأسعار الصرف الحل الأكثر انتهاجا من قبل الدول النامية، التي يعد العجز في ميزان مدفوعاتها ميزة لها، خاصة مع وجود الكثير من الدراسات التي قام بها مجموعة من الاقتصاديين محلين أثر هذه السياسة على عالج الحساب الجاري بصفة خاصة و ميزان المدفوعات عموماً.

❖ اختبار صحة الفرضيات:

ويمكن اختبار الفرضيات الموضوعة سلفاً حيث نجد أن الدراسة نفت الفرضية الأولى حيث حالت المعطيات والنتائج التطبيقية دون ذلك، فبعد الدراسة التطبيقية اتضح أن سعر صرف الدينار في

الجزائر لم يؤثر على ميزان المدفوعات طوال فترة الدراسة بسبب الاعتماد على المورد الوحيد في التصدير وهو البترول.

وفيما يخص الفرضية الثانية القائمة بأن التخفيضات التي مست الدينار الجزائري كان لها أثر كبير على توازن ميزان المدفوعات هي أيضا فرضية خاطئة وهو ما أكدته النتائج المسجلة في مختلف بنود الميزان مقارنة مع التغيرات الحاصلة في سعر صرف الدينار، حيث نجد أن التخفيضات ما هي إلا مواكبة للأوضاع الاقتصادية العالمية كانت أو المحلية.

❖ نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة التي تناولت أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري توصلنا إلى

عدة نتائج سواء فيما يخص سعر الصرف، ميزان المدفوعات والعلاقة بينهما تتمثل فيما يلي:

- تكمن أهمية سعر الصرف في كونه أداة الربط بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي؛
- من أهم الوظائف التي يقوم بها سوق الصرف الاجنبي هو تسهيل التبادل بين العملة المحلية والعملات الاجنبية، حيث يسمح بنقل القوة الشرائية من بلد لآخر، وهذا من خلال مقابلة العرض بالطلب على العملات الاجنبية ومن ثم تحديد أثمان جميع العملات؛
- إن نجاح أي نظم صرف مرهون بتوفير الشروط الملائمة لتطبيق؛
- عرف سعر الصرف في الجزائر العديد من المراحل في تحديده، غير أنها كليا تشتري في تحكم البنك المركزي في تحديده بعيدا عن حركة العرض والطلب عليه؛
- ميزان المدفوعات يعكس مستوى أداء الجهاز الانتاجي للدولة ومدى قدرتها على المنافسة في الاسواق العالمية، إضافة إلى مدى ارتباط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي؛

- ان الاختلالات التي يتعرض لها ميزان المدفوعات تستوجب تدخل السلطات المسؤولة قصد اتخاذ القرارات من بينها الاعتماد على سعر الصرف من أجل علاج هذا الاختلال؛
- شهدت السنوات الاخيرة تحسن في ميزان المدفوعات الجزائري مما ساهم في تكوين احتياطات معتبرة من العملة الصعبة وذلك بسبب تحسن أسعار البترول؛
- بينت لنا الدراسة التحليلية أن تأثير سعر صرف الدينار كان ضعيفا في تحسين أو تسوية العجز في ميزان المدفوعات وذلك يعود إلى عدم مرونة وقلة استجابة الصادرات والواردات لتقلبات أسعار الصرف.
- انخفاض قيمة الدينار الجزائري تؤدي إلى زيادة العجز في ميزان المدفوعات في الجزائر؛
- حالات العجز في ميزان المدفوعات راجع إلى العجز في ميزان التجاري، وهذا بدوره مرتبط بالأسعار المحروقات؛
- أظهرت الدراسة القياسية أن سعر الصرف لا يؤثر بشكل كبير على ميزان المدفوعات، والعجز في ميزان المدفوعات راجع إلى ضعف الصادرات خارج قطاع المحروقات، إضافة إلى رفع سعر الصرف يؤدي إلى ارتفاع التجهيزات والمواد الأولية وبالتالي تؤثر على الصادرات مما يقلل من الطلب عليها محليا ودوليا والتوجه إلى الاستيراد من جديد رغم ارتفاع سعر الصرف فيزيد العجز في الميزان التجاري وبالتالي ميزان المدفوعات.

❖ التوصيات والاقتراحات:

نتويجا لما جاء من دراسة وتحليل، وعلى ضوء النتائج المستخلصة يمكن تقديم جملة من التوصيات نوجزها فيما يلي:

- العمل على الاستغلال الامثل للموارد المتاحة من أجل القضاء على أحادية الصادرات، الامر الذي يساعد الاقتصاد على وجه العموم وميزان المدفوعات على وجه الخصوص؛

- تطوير سوق الصرف الاجنبي في الجزائر من خلال تحسين خدمات الصرف والتحويل وزيادة مكاتب الصرف من أجل تكفير الحجم الكافي من السيولة وبالتالي تحقيق عمل ودور أكبر لهذا السوق؛
- ضرورة تفعيل الجهاز الانتاجي والارتقاء بأدائه وعدم مواصلة الاعتماد على قطاع المحروقات الذي يؤثر بشكل سلبي على الاقتصاد الجزائري ومن ثم ميزان مدفوعاتها خاصة عند تدهور أسعار البترول؛
- تصميم شبكة معلومات ما بين مختلف المؤسسات الناشطة في سوق الصرف الاجنبي لتسهيل مهمة التحويل ومراقبة العملات الاجنبية، بالاضافة إلى إجراء تكوين مستمر لأعوان مختصين في مجال الصرف وآليات التنبؤ بمخاطر أزمات العملة؛
- يجب تبني نظام سعر الصرف الثابت، وذلك لأجل توفير مناخ جاذب للاستثمار الأجنبي وخروج من الاعتماد على الريع النفطي الذي يهدد في كل أزمة استقرار الأوضاع الاقتصادية في البلد، وتطبيق سياسة صرف فعالة؛
- تكوين مؤشرات للإنذار المبكر بوضعية ميزان المدفوعات الجزائري؛
- نمذجة سعر صرف الدينار الجزائري بدراسة العوامل الكلية المحلية والدولية المؤثرة فيه؛
- تنويع القاعدة الإنتاجية للبلد بين القطاعات الأخرى من قطاع الصناعة والفلاحة والخدمات، والحد من اتكل احتياطات العملة الصعبة.

❖ أفاق الدراسة:

في الختام، فإن بحثنا هذا ما هو إلا فاتحة ومقدمة لمن يهيمه البحث في مثل هكذا مواضيع، إذ يمكن للمهتم في هذا المجال أن يواصل التعمق في هذه الدراسة أو التوسع فيها سواء بنفس المتغيرات أو بمتغيرات أخرى تكمل دراستنا.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

I. الكتب:

1. السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، ط1، دار الفكر، الأردن.
2. السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، مصر، 2009.
3. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة السادسة، 2007.
4. بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2003.
5. بسام الحجار، نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، دار المنيل اللبناني، بيروت، 2009.
6. بلقاسم العباس، سياسات سعر الصرف، سلسلة دورية تهتم بقضايا التنمية في الوطن العربي، المعهد الوطني للتخطيط، الكويت، العدد 23، 2003.
7. جوزيف دانيالز، ديفيد فانهوز، تعريب محمود حسن حسنى، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، دار المريخ، الرياض، 2010.
8. حسام علي داوود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، 2002-1423.
9. زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، 2004.
10. زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي "نظرة عامة على بعض القضايا"، الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2005.
11. سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير، الدار المصرية اللبنانية، 1994.

12. سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
13. عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، الدار الجامعة الجديدة، مصر، 2001، 2002.
14. عبد الرحمان يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 1988.
15. عبد الرحمان يسري أحمد وآخرون، الاقتصاد الدولي، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 2005.
16. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية "دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
17. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات سعر الصرف وتخفيض وتعويم العملة وحرب العملات، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2016.
18. عدنان تايه النعيمي، إدارة العملات الأجنبية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الاولى، 2012.
19. عرفان تقي الحسني، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة السادسة، 2007.
20. فليح حسن خلف، التمويل الدولي، الطبعة الاولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
21. فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر، ط1، الاردن، 2011.
22. لحو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقته بالسياسة النقدية، مكتبة حسن العرية للنشر والتوزيع والطباعة، لبنان.
23. مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.

24. مجدي محمود شهاب وسوزي عدلي ناشد، اسس العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الاولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2006.
25. محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.
26. محمود يونس، إقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007.
27. محمد يونس محمد، علي عبد الوهاب نجا، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية، دار التعليم الجامعي، مصر، 2012.
28. مدحت الصادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب العربي، القاهرة، 1997.
29. مدحت محمد العقاب، محمد عبد العزيز عجيمة، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة، العربية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1989.
30. مصطفى يوسف كافي، مبادئ العلوم الاقتصادية، دار الحامد للنشر وتوزيع، ط 1، الاردن، 2015.
31. موسى سعيد مطر وآخرون، المالية الدولية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 2008م-1429هـ.
32. نوزاد عبد الرحمان الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، المالية الدولية، الطبعة الاولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2007.
33. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار الجديد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 2006م-1426هـ.

II. الاطروحات والرسائل:

1. بربري محمد لمين، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2011.
2. بن طرية حورية، دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2014، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، مالية وتجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017.
3. بوعبد الله علي، أثر الأسواق المالية الناشئة على استقرار أسعار الصرف في الدول العربية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2014.
4. تواتي خديجة، تحليل العوامل المفسرة لسعر الصرف، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي وتقنيات كمية، جامعة مستغانم، الجزائر، 2013-2014.
5. حميدات عمر، أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010-2011.
6. سلمى دوحة، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل عالجها دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العموم التجارية، تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015.
7. سمير آيت يحي، التعويم المدار بين التصريحات والواقع، مجلة الباحث، العدد 09، جامعة تبسة، الجزائر، 2011.
8. عطاء الله بن طيروش، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية- حالة الجزائر، رسالة ماجستير، المركز الجامعي غرداية، 2011.

9. فاطمة الزهراء بن طالب، أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري، دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2010، مذكرة ماستر مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013-2014.
10. لحسن جديدين، تسيير خطر سعر الصرف -حالة الجزائر-، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان.
11. محمد العربي ساكر، واقع ميزان المدفوعات في ظل التحويلات الاقتصادية الراهنة، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2014-2015.
12. محمد فايزة، اختلال سعر الصرف الحقيقي فعالية سعر الصرف الموازي دراسة قياسية لحالة الجزائر 1974-2012، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، اقتصاد قياسي بنكي ومالي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015.
13. مسعود بودخدخ، تأثير نظام الصرف على التوازنات الكلية للاقتصاد، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2010،
14. ناهض قاسم القدرة، اختلال ميزان المدفوعات الفلسطيني أسبابه وطرق عالجته، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2013.
15. هجيرة عبد الجليل، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري - دراسة حالة الجزائر -، مذكرة ماجستير مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2011_2012.

III. المجالات والملتقيات:

1. شعيب بولوة، رحيمة خياط، سياسة سعر الصرف الجزائري نمذجة قياسية للدينار الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.

2. عبود عبد المجيد، أثر تغيرات سعر الصرف على أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري دراسة قياسية باستخدام نماذج أشعة الإنحدار الذاتي (var) خلال الفترة 1990-2015، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، جامعة طاهري محمد باشري، الجزائر، 2017.
3. علي عبد الرضا حمودي العميد، المداخل الحديثة في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث.
4. لويس.أ.ف كاتاو، لماذا أسعار الصرف الحقيقية، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 44، العدد3، 2007.
5. ماضر جابر البشير الحسن، قياس تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات، مجلة العلوم الاقتصادية، عدد2 (16)، المملكة العربية السعودية.
6. وليد عيدي عبد النبي، ميزان المدفوعات بوصفه أداة في التحليل الاقتصادي، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

I. الكتب:

1. Paul Keugmen (2003) " **Economie internationale**"édition de Boeck, bruscelle.

ثالثا: مواقع الكترونية:

- <https://www.bank-of-algeria.dz>

الملاحق

الملحق 01:

السنوات	ميزان المدفوعات	سعر الصرف
2000	7.57	75.26
2001	6.19	77.22
2002	3.66	79.68
2003	7.47	77.39
2004	9.25	72.06
2005	16.94	73.36
2006	17.73	72.64
2007	29.53	69.36
2008	36.99	64.58
2009	3.86	72.65
2010	15.58	74.39
2011	20.141	72.39
2012	12.057	77.54
2013	0.133	79.37
2014	-5.881	80.58
2015	-27.537	100.69
2016	-26.031	109.44
2017	-21.762	110.97
2018	-15.82	116.59
2019	-16.93	119.35

126.78	-16.37	2020
135.11	-1.48	2021
142.00	18.47	2022
135.85	*	2023

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر

*: غير مدرج ضمن المعطيات

المخلص:

من خلال هذه الدراسة تم التعرض لموضوع أثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري وذلك بصياغة نموذج تحليلي قياسي لأثر سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2023، واعتمدت هذه الدراسة على متغير سعر الصرف في تفسير الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات.

وكانت النتيجة مفادها أن تأثير سعر الصرف ضعيف وسلبي على ميزان المدفوعات وهو ما لا يتماشى مع النظرية الاقتصادية نظرا لانحصار تسعير صادرات الجزائر بالدولار (المحروقات) وعدم تأثر الواردات بسعر الصرف وذلك لعدم مرونتها، وبالتالي لا جدوى من استخدام سعر الصرف كأداة لتعديل ميزان المدفوعات في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، ميزان المدفوعات، الصادرات، الواردات

Summary :

Through this study, the issue of the impact of the exchange rate on the Algerian balance of payments was addressed by formulating a standard model of the effect of the Algerian dinar exchange rate on the balance of payments during the period 2000-2023, which relied on the exchange rate variable to explain the total balance of payments.

The result was that the exchange rate had a weak and negative impact on the balance of payments, which was not in line with economic theory, given Algeria's limited dollar (hydrocarbon) export pricing and the fact that imports were not affected by the exchange rate because of their inflexibility, and therefore there was no point in using the exchange rate as a tool for adjusting Algeria's balance of payments

Keywords: exchange rate, balance of payments, exports, imports